

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

أثر الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي
في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

اية عادل صبحي حداد

رسالة ماجستير

فلسطين

1443هـ/2021 م

أثر الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي في الشركات
المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد:

اية عادل صبحي حداد

بكالوريوس علوم مالية ومحاسبية (جامعة الخليل- فلسطين)

المشرف: د. فراس بركات.

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة
والضرائب، عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ / 2021 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

" أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي
في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين "

اسم الطالبة: اية عادل صبحي حداد

الرقم الجامعي: 21812462

المشرف: د. فراس بركات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 22 / 8 / 2021م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. فراس بركات

التوقيع:

2. ممتحن داخلي: د. أكرم رحال

التوقيع:

3. ممتحن خارجي: د. معز أبو عليا

القدس - فلسطين

1443 هـ - 2021 م

الإهداء

إلى أشرف الخلق والمرسلين،، إلى من أدى الأمانة وبلغ الرسالة

سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى التي ألفها أمل،، وميمها متنفس همومي،، ويأؤها ينبوع حناني إلى من يسعد
قلبي بلقياها

أمي الغالية

إلى المرفأ الهادئ الذي يحضنني كلما تقاذفتني السفن والأشرعة،، إلى رمز
الرجولة والتضحية،، إلى من دفعني الى العلم وبه أزداد افتخار

أبي الغالي

إلى قلبي النابض وشريان حياتي،، إلى زينة الحياة الدنيا الذي أرى الحياة من نور
وجهه الحسن

ابني السلطان أحمد

إلى من هم أقرب إليّ من روعي،، إلى من شاركني حزن الأم وبهم أستمد عزتي
وإصراري

إخوتي وأختي

إلى من أنسني في دراستي وشاركني همومي تذكراً وتقديراً،، إلى رفاق الدرب

أصدقائي

إلى منارة العلم والعلماء

أساتذتي الأفاضل

إلى أرواح الشهداء الذين مدوا أجسادهم جسراً ليعبر الآخرين ورسوموا بدمائهم
حدود الوطن،، إلى الأسرى واللاجئين

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء إلى جميع من يهمله أمري وشجعني
لإكمال مسيرتي التعليمية لهم جميعاً أهدي هذا البحث

الباحثة: اية عادل حداد

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي في الشركات المساهمة المدرجة في
بورصة فلسطين

**The impact of accounting disclosure on integrated business reports for
Palestinian companies listed on the Palestine Exchange**

أقر بأنني معد هذه الرسالة، لتقدميها الى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة
أبحاثي الخاصة باستثناء، ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم
لنيل أي درجة علمية لأي جامعة أو معهد آخر.

Declaration

The work in this Thesis, unless otherwise referenced, is the
researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification.

اسم الطالبة: اية عادل صبيحي حداد

التوقيع:  اية حداد

التاريخ: 22/08/2021 م

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى على نعمك التي أنعمت بها عليّ، أحمد الله عز وجل الذي أنعم عليّ بأن وفقني وأعانني على انجاز هذا العمل وأن أحقق ما كنت أصبو اليه في استكمال درجة الماجستير حمداً كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

"مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ"

وما يسعني إلا أن أتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى أ.د فراس بركات على ما بذله من جهد ووقت لتوجيهي وارشادي للمساهمة في اتمام هذه الأطروحة بصورتها النهائية

كما أتقدم بالشكر لأستاذي لجنة المناقشة الأفاضل:

د. أكرم رحال د. معز أبو عليا

لمساهماتهم في اثراء وزيادة قيمة هذه الأطروحة

كما أتوجه بالشكر لجامعتي العريقة "جامعة القدس" ممثلة بأساتذتها الأفاضل في كليتي الدراسات العليا والأعمال والاقتصاد

والشكر موصول إلى عائلتي الجميلة على صبرهم ودعمهم المتواصل وإلى كل من كان نوراً في دروبنا وأشعل لنا شموع الأمل وكرّم علينا من حصيلة فكره لينير الطريق لإتمام هذا البحث

ولا أنسى فضل زملائي وزميلاتي وأصدقائي

الباحثة: اية عادل حداد

المصطلحات الإجرائية للدراسة

1. الإفصاح المحاسبي: هو عملية اعداد وتقديم البيانات والمعلومات الى المستخدمين, من خلال ترتيبها في شكل صحيح ومحتوى ملائم, بهدف مساعدة المستخدمين الداخليين والخارجيين على اتخاذ القرارات الرشيدة (حلوة، 2009).
2. تقارير الأعمال المتكاملة: هو عملية توصيل الشركة لمعلومات أكثر وضوحا وشمولا وتكاملا لتعزيز قدرة الشركة على خلق قيمة لها مع مرور الوقت على كافة الاصعدة في المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال تقرير حول طبيعة الخطط والاداء والاستراتيجيات والحوكمة والتوقعات المستقبلية للمنشأة (IIRC, 2014).
3. الأداء: هو مصطلح يعبر عن أسلوب ونهج الوحدة الاقتصادية في استثمار الموارد المتاحة لها من أجل تحقيق أهدافها المحددة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية (نديم، 2013).
4. الأداء المالي: هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (دادن، حفصي، 2015).
5. معدل العائد على الأصول: هو عبارة عن نسبة مالية تبين ما الأصول التي استخدمت للحصول على النتيجة، وتمثل بالوحدات ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والمتداولة من نتيجة اجمالية (سلوس، 2012).
6. معدل العائد على حقوق الملكية: هو عبارة عن نسبة مالية تبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل ملاك الشركة (الزبيدي، 2008).
7. معدل العائد على السهم: هو رقم محاسبي يتم استخدامه بهدف تزويد المساهمين بمعلومات عن الأرباح التي يحققها كل سهم (Zhang, 2008).

قائمة الاختصارات

#	Abbreviation	Meaning
1	IIRC	International Integrated Reporting Council
2	IFAC	International Federation of Accountants
3	IASB	International Accounting Standards Board
4	WBCSD	World Business Council for Sustainable Development
5	GRI	Global Reporting Initiative
6	FASB	Financial Accounting Standards Board

المخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على تحسين الأداء المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين. ومن أجل انجاز الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي (التحليلي). وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حتى نهاية عام 2020 والبالغ عددها (47) شركة، ولكن تم استبعاد احدى الشركات الاستثمارية وهي الشركة العقارية التجارية؛ لعدم توفر واكتمال بعض بياناتها التي يمكن استخدامها لقياس وحساب متغيرات الدراسة. واستخدمت الباحثة قوائم الشركات المالية المدرجة في البورصة الفلسطينية للعام 2020 كمصدر لجمع البيانات.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول. بالمقابل يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية. كذلك يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم.

وبناء على ذلك توصي الدراسة بضرورة التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وتطوير محتوياتها لما لها من أثر إيجابي وجيد على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم. ومعرفة الأبعاد والمؤشرات التي يجب التركيز عليها في كل جانب يعمل على زيادة الأداء المالي، وبحسب نتائج الدراسة يجب التركيز بالإفصاح عن أداء الشركة سواء كان مالي ام تشغيلي او سوقي ضمن تقاريرها المتكاملة لأن هذا يؤثر ايجابا على الأداء المالي. علاوة على ذلك يجب قيام المؤسسات والهيئات الدولية على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المشابهة لهذه الدراسة لتطوير محتويات وعناصر التقارير المتكاملة وما يتبعها من مؤشرات فرعية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، تقارير الاعمال المتكاملة، الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة، الأداء المالي.

The impact of disclosure on integrated business reports for Palestinian companies listed on the Palestine Exchange.

Prepared by Researcher: **Ayah Adel Subhi Haddad**

Supervised by: **Dr. Firas Barakat**

Abstract

The study aimed to identify the impact of disclosure of the integrated business reporting on improving the financial performance of joint stock companies listed on Palestine Exchange. To conduct the study and achieve its objectives, the descriptive and deductive (analytical) approaches were used. The study population at first included all the (47) Palestinian companies listed on the Palestine Exchange until the end of 2020. However, one of the companies, the Commercial Real Estate Investment Company, then was excluded due to the unavailability and inadequacy of data that is used to measure and calculate the study variables. The researcher used the financial lists of companies listed on the Palestinian Exchange for the year 2020 as a source for data collection.

The study has found that there is no statistically significant impact of the disclosure of the integrated reporting of the Palestinian companies listed on the Palestine Exchange on the financial performance measured through return on assets. On the other hand, there is a positive and statistically significant impact of the disclosure of the integrated reporting of the Palestinian companies listed on

the Palestine Exchange on the financial performance measured through the return on equity, and there is a positive and statistically significant impact of the disclosure of the integrated reporting of the Palestinian companies listed on the Palestine Exchange on the measured financial performance through earnings per share.

Accordingly, the study recommends that the companies listed on the Palestinian Exchange should adhere to the disclosure of integrated business reporting and develop their contents because of their positive impact on the financial performance measured through return on equity and earnings per share. Also, they should be aware of the dimensions and indicators that must be focused on in each aspect that improves the financial performance. Moreover, based on the results of the study, the companies' focus should be placed on the disclosure regarding the performance, whether it is financial, operational, or market as this positively affects the financial performance. Furthermore, the international and local institutions should conduct more similar studies and research so as to develop the contents and elements of the integrated reporting and the subsequent sub-indicators.

Keywords: Accounting Disclosure, Integrated Business Reports, Disclosure of Integrated Business Reports, Financial Performance.

1 الفصل الأول

مقدمة وإساسيات الدراسة

1.1 المقدمة

على الرغم من التقدم والتطور الكبير الذي نعيشه، وازدياد حجم السوق اجمالاً وعدد المنافسين والمستفيدين وتنوع الخدمات والمنتجات المقدمة، وازدياد التعقيدات والمخاطر والفرص والتهديدات، والتي صاحبها أيضاً تقدم تكنولوجي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والتواصل وتوفير برامج تخزين كبيرة وقواعد البيانات الضخمة؛ إلا أن معظم الشركات لازالت تتحفظ على المعلومات الخاصة بها ولا تقوم بالإفصاح سوى عن المعلومات المالية المهمة فقط.

التقارير المالية هي وسيلة لتوصيل المعلومات للمستخدمين الخارجيين ولأصحاب العلاقة مع الشركة، ولكنها لا توفر معلومات شاملة وكامله عن أداء الشركة ومستقبلها وقدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ولذلك دعت الحاجة إلى ضرورة إيجاد تقرير أو نموذج يعمل على عرض المعلومات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكومية بصورة متكاملة ضمن تقرير واحد يضمن المساهمة في تقديم قيمة للشركة (شرف، 2015).

تستهدف التقارير المتكاملة بشكل أساسي خلق القيمة فيما يتعلق بالمنشأة نفسها وفيما يتعلق بحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين حيث تهتم بأخذ أنواع رأس المال الستة بعين الاعتبار التي حددها المجلس الدولي لتقارير الأعمال المتكاملة وتشمل رؤوس الأموال المالية، والمصنعة أو رأس المال التصنيعي، والبشرية، والطبيعية، والفكرية، والاجتماعية العلاقات، حيث تعتبر رؤوس الأموال الستة هذه الأساس الذي تقوم عليه أنشطة أي منشأة من خلال خلق نماذج مترابطة تعمل مع بعضها البعض في تحقيق أنشطة المنشأة، ولذلك هي مهمة جداً في عملية تقييم أداء الشركة الحقيقي على المدى الطويل (IIIRC, 2015).

تشير بعض الدراسات السابقة الى وجود علاقة ايجابية التأثير بين تقارير الاعمال المتكاملة والاداء المالي للشركات وتتلخص هذه العلاقة بتحسين جودة ونوعية المعلومات المقدمة وتقليل نسبة عدم تماثل المعلومات واتاحة كل ما هو هام ودقيق عن ماضي وحاضر ومستقبل الشركة للمستفيدين من هذه التقارير، كالبيانات التي تفصح عن السياسات والخطط الحالية والمستقبلية، والأنشطة، والأداء، والانجاز، والعمالة، والموارد المتاحة، والفرص والتحديات، وتشكيل مجلس الادارة وغيرها وجميع القرارات المتعلقة بكل ما سبق، مما يدفع الشركات الى تحسين القرارات والعمليات الداخلية، زيادة الكفاءة باتخاذ القرارات والتنفيذ والاداء، والكفاءة في استخدام العمالة والموارد المتاحة وهذا بدوره يؤدي الى تقليل هدر الموارد وتحقيق وفورات في التكاليف وتقليل تكلفة التمويل مما يؤثر تلقائيا بشكل ايجابي على الاداء التشغيلي والمالي في ان واحد. (Francesco, Matthias, 2017; Jel, 2016; Lee, yeo, 2016; Cheng et al., 2015; Eccles, et al., 2015)

بينما أشارت دراسات اخرى الى ان العلاقة بين تقارير الاعمال المتكاملة والاداء المالي هي علاقة سالبة ولا تحقق مصالح المستفيدين، وكانت تعتمد هذه الدراسات على بعض نظريات تكاليف الافصاح عن الملكية التي جوهرها يتلخص في بعدين. الاول هو ان عملية الافصاح عن بعض او كل المعلومات الخاصة بالملكية مثل هيكل الملكية، استراتيجيات ورؤى الشركة، وخططها المستقبلية لتحقيق القيمة يؤدي الى ارتفاع تكاليف الافصاح وهذا يقلل من الكفاءة في كافة المناحي وأهمها كفاءة الاداء المالي. والبعء الثاني ان بعض المعلومات المفصح عنها في التقرير المتكامل هي معلومات سرية وأن الكشف عنها يؤثر سلبا على الاداء التشغيلي والمالي للشركات (Micheal, 2015; Lodhia, 2015; Lennox, et al., 2016).

يعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية لما له من تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية. ومع التطورات الكبيرة أصبحت حاجة مستخدمي التقارير المالية المتزايدة تحثهم على المطالبة والبحث عن المزيد من الإفصاح للبيانات المحاسبية الصادقة والمعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية وغير المالية في الشركة وعن مستويات أكبر من الشفافية لذلك كان يجب استخدام التقارير المتكاملة لتحسين الإفصاح المحاسبي (عبده، 2019).

انفتحت العديد من الدراسات على ان المعلومات غير المالية مهمة للمستثمرين كأهمية المعلومات المالية لأنها تعمل على تأكيد وزيادة الشفافية والموثوقية وتساعد في توقع الأداء المستقبلي بشكل أفضل والتنبؤ بأسعار الأسهم وتقييم أداء الشركة وبالتالي اتخاذ قرارات أكثر رشداً، ويرى البعض ان مؤشرات الأداء المالي غير كافية بمفردها لقياس الأداء مما زاد الحاجة الى مؤشرات الأداء التشغيلي. (ابراهيم، 2019؛ Eccles et al., 2014)

وبناء على ما سبق من تناقض بين ما جاءت به نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين تطبيق تقارير الاعمال المتكاملة والاداء المالي للشركات ما دفع الباحثة الى دراسة تلك العلاقة وخاصة أن الدراسات السابقة التي اجريت بهذا الخصوص محدودة في بعض الدول وقليلة أيضاً.

2.1 مشكلة الدراسة

لم تعد البيانات المالية التقليدية التي توفرها التقارير المالية كافية للتنبؤ بالمستقبل وتقييم مؤشرات أداء الشركة وتحديد الفرص والمخاطر المحيطة بها، ومدى استمراريته على المدى الطويل من خلال خلق قيمة لها. دعت الحاجة الى ايجاد منفذ اخر يوفر افصاحات أكثر عن الشركة تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تشكل الهدف الأساس للتقارير المالية، وبما ان التقارير المتكاملة التي توفر معلومات غير مالية تستهدف بشكل أساسي خلق القيمة للمنشأة نفسها ولحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الاخرين، حيث تهتم بأخذ أنواع رأس المال الستة بعين الاعتبار من خلال خلق نماذج مترابطة تعمل مع بعضها البعض في تحقيق أنشطة المنشأة، ولذلك هي مهمة جدا في عملية تقييم أداء الشركة الحقيقي على المدى الطويل، وبما أن التقارير المتكاملة تركز على البيانات غير مالية التي لا تقل أهميتها عن أهمية البيانات المالية؛ وبناء على ما تقدم من المتوقع أن يؤثر الافصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وتتمحور مشكلة الدراسة في المحاولة عن الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما أثر الافصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

وينتقع من السؤال الرئيسي ثلاث أسئلة فرعية وهي:

1. ما أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. ما أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي تسعى لمعالجته، حيث تسعى الى دراسة ما اذا كان الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة سوف يؤثر على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال تحديد الأثر الناتج عن الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي من خلال العمل على محورين أساسيين وهما قياس الإفصاح عن التقارير المتكاملة من خلال فحص مدى احتواء التقارير المالية على نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، الافاق أو التوقعات، وأسس الإعداد والعرض. أما المحور الثاني فيتمثل بقياس الأداء المالي للشركات من خلال قياس معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم.

4.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف على واقع الإفصاح عن التقارير المتكاملة في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في عام 2020.

2. التعرف على أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.
3. التعرف على أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين
4. التعرف على أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

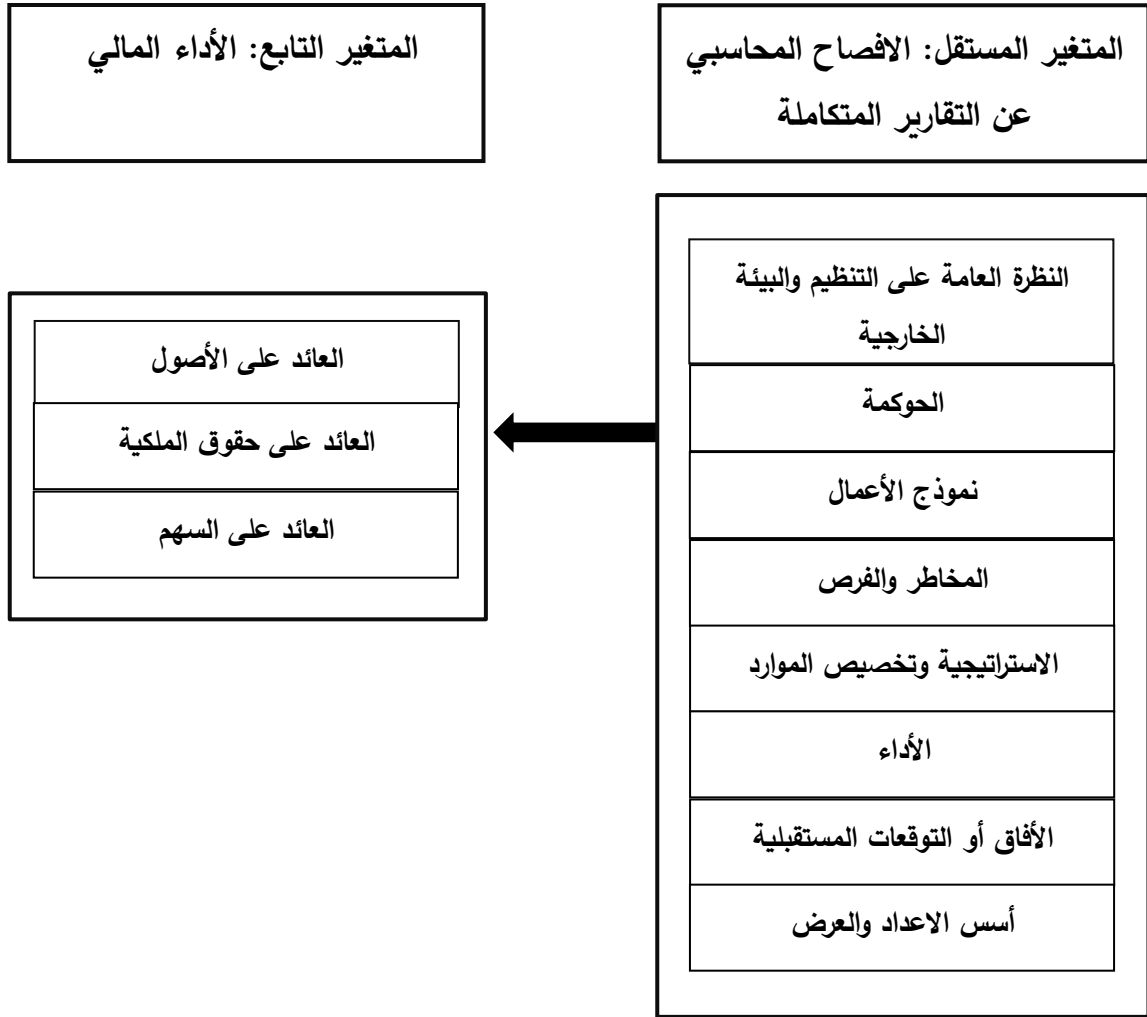
5.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لمعرفة أثر الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال اثبات الفرضيات التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

6.1 متغيرات الدراسة

ستقتصر الدراسة على تغطية المتغيرات التالية والتي تعتبر متغيرات الأداء المالي وهي المتغيرات التابعة والممثلة بثلاث متغيرات والمتغير المستقل والذي يعبر عن الإفصاح الحاسبي عن التقارير المتكاملة من خلال (8) عناصر جميعها مستقلة، كما هو موضح في الشكل (1.1).



شكل (1.1): متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على أهداف الدراسة

7.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة التقارير المتكاملة وأثرها على الأداء المالي المحدد بثلاثة مؤشرات فقط وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الفلسطينية المدرجة في البورصة الفلسطينية فقط.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2021/2020.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 أولاً الإطار النظري

1.1.2 مفهوم تقارير الاعمال المتكاملة

هو تمثيل شامل ومتكامل لأداء الشركة المالي والاستدامة على حد سواء بحسب توصيات وتعريف التقرير الملكي الثالث (The King III Report) بجنوب افريقيا. (ابراهيم, 2019), وكانت الرؤى الأساسية من هذا التقرير الملكي تتوجه نحو تحقيق الهدف الأساسي والعام للتقرير المتكامل وهو مساعدة المحللين والمستثمرين وأصحاب المصالح على تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها على كافة الأصعدة والأزمنة العاجلة والمستقبلية من خلال تحمل الشركات مسؤولية الاقتصاد العالمي ككل بكافة عناصره البشرية سواء من المساهمين او المستثمرين او المجتمع وكذلك عنصر البيئة. (Abeysekera, 2013)

تعريف اللجنة الدولية لإعداد تقارير الاعمال المتكاملة بالمملكة المتحدة "IIRC" هي تقرير يعرض معلومات جوهرية حول استراتيجيات الشركة والاداء ومدى التزامها بمبادئ الحوكمة والرؤى المستقبلية طويلة المدى تهدف الى عكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعمل من خلالها المنشأة على خلق القيمة الآن وفي المستقبل. (ابراهيم, 2019)

وقد عرف مشروع المحاسبة من أجل الاستدامة (A4S) تقارير الاعمال المتكاملة على أنها تعمل على تقديم المساعدة لأصحاب المصالح ومتخذي القرارات على اتخاذ قرارات حقيقية نسبيا ضمن الإفصاح عن أداء الشركة الحقيقي الذي يتحقق من خلال ربط تقارير الأداء المالي والاقتصادي والاستراتيجي والاجتماعي والبيئي وتقارير الحوكمة مع بعضها البعض. (البيسوني, 2014)

عرف معهد التقارير المتكاملة الدولي IIRC في إصداراته تقارير الاعمال المتكاملة على انها اطار جديد للتقرير يحقق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية في تقرير واحد موجز يوضح استراتيجية الشركة وادائها والحوكمة. (IIRC, 2013)

الهدف العام من التقارير المتكاملة هو مساعدة المستثمرين والمحليلين على تقييم قدرة الشركة على تكوين القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل. وتلزم قواعد بورصة جنوب افريقيا الشركات المدرجة بها على تحمل مسؤولياتها تجاه الاقتصاد العالمي وأصحاب المصالح (المساهمين، المجتمع، والبيئة). (يوسف، 2016)، ان التقارير المتكاملة توفر معلومات غير مالية لا توفرها التقارير المالية مثل عوامل خلق القيمة ومؤشرات الاداء التي تعتبر الاساس في تقييم الاداء المالي وتحسينه وتحقيقه وزيادة قيمة الشركة، وما هي الخطط والتطلعات الاستراتيجية والبيئة الخارجية والمخاطر والفرص المحيطة بها. (Eccles et al., 2010)

ان تقارير الاستدامة تهدف بشكل أساسي الى توفير معلومات وصفية عن أداء المنشأة ضمن إطار النواحي البيئية والاجتماعية لها، اما التقارير المتكاملة فهي تتميز بان اطارها المعلوماتي الكمي أوسع واشمل من المعلومات الوصفية التي يمكن قياسها والتحقق منها ومقارنتها بالقدر المستطاع مما يحسن من جودة المعلومات وإمكانية التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات ويتيح للشركة كفاءة توزيع الموارد المتاحة ولذلك فهي تفيد كبديل لتقارير الاستدامة. (Bouma, 2015)

جميع التعريفات السابقة لتقرير الاعمال المتكاملة هدفها توفير معلومات مالية وغير مالية من خلال دمج التقرير المالي مع تقرير الاستدامة بشكل يوفر صورة شاملة عن أداء الشركة الكلي بصورة واضحة تبين قيمة الشركة او قدرتها على خلقها مستقبلا. (عبده، 2017)

2.1.2 مفهوم تقارير الاعمال المتكاملة من منظور مهني

تعتبر التقارير المتكاملة أداة اتصال بالشركة لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالشركة الى المستفيدين وأصحاب العلاقة مع الشركة ويوجد لهذه التقارير توصيف من منظور محاسبي. (عبده، 2017)

بناء على ما سبق، ترى الباحثة ان تقارير الاعمال المتكاملة هي بمثابة مرآة للشركة ككل بحيث تعكس لجميع المستفيدين وأصحاب المصالح كافة أنشطة الشركة وآلياتها وإجراءاتها المتبعة في نشاط الشركة الأساسي، وجميع علاقاتها الداخلية مع العمالة والمدراء وغيرهم وما يتبع ذلك من اهداف وخطط واستراتيجيات، وكافة علاقاتها الخارجية مع كافة الأطراف، وتأثيراتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بشكل كامل وشامل بحيث يضم أيضا الفرص والمخاطر المرافقة، مما يمكن المستفيد من تقييم قيمة الشركة بشكل واقعي وحقيقي نسبيا والتنبؤ بمستقبلها كالمدرء والمالكين.

3.1.2 نظرة عامة على التقارير المتكاملة

تأثر العالم أجمع بالأزمات المالية التي مر بها في العقود الماضية، ولذلك بادرت الدول في مختلف انحاء العالم الى محاولات تحسين جودة التقارير المالية وتعزيزت هذه المبادرات بعد الازمة المالية عام 2008 وتعرض الكثير من البنوك الدولية للإفلاس، وجاءت نماذج الإصلاح تحمل هدف مشترك وهو العمل على رفع جودة الإفصاح بطريقة تعود بالنفع على جميع أطراف المجتمع وهم حملة الأسهم، السوق، الايدي العاملة، الشركات، والمجتمع ككل. ومن هذه المنافع استدامة الشركات، تعزيز سمعة الشركة، والشرعية التي يحفزها الإفصاح التطلعي للمستقبل والتقارير البيئية وغيرها. (Buallay, et al., 2020)

تم تشكيل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC عام 2010 في المملكة المتحدة، وهو عبارة عن لجنة تضم مستثمرين وشركات ومدراء أعضاء من اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، ومبادرة التقرير العالمي (GRI)، الذي تولى عملية اعداد اطار عام لإعداد التقارير المتكاملة بهدف جعله اطارا مقبولا عالميا. تلى ذلك ارتفاع في عدد التقارير المتكاملة المنشورة في جميع أنحاء العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص (شعبان، 2019؛ Buallay et al., 2020). كما وتوفر IIRC قاعدة بيانات عالمية لتقارير الشركات التي تتبع اطارها العام، ولذلك يمكن للشركات التي تريد اصدار تقريرها المتكامل الأول، وكذلك الشركات التي تسعى نحو تطوير تقاريرها الاستفادة من هذه القاعدة (Burke, Clark, 2016).

4.1.2 نشأة التقارير المتكاملة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة عام 1987 وتعرز بعد اصدار مبادرة التقرير العالمي "GRI" عام 2000 التي نتج عنها قيام بعض الشركات بالإفصاح الاختياري عن بعض المعلومات والاعمال غير المالية، ولكن كان هذا الإفصاح على شكل تقارير منفصلة عن التقارير والقوائم المالية ولهذا السبب واجهت انتقادات كبيرة بسبب عدم ارتباطها بالتقرير المالي للشركة فلا يوجد علاقات سببية بينها وبين المعلومات المالية ولم يستخدمها المحللون وأصحاب المصالح في تحليلاتهم وقياس المؤشرات وتم الاكتفاء بالمالية منها، وجاء على أثرها ما سمي بتقرير الاعمال المتكاملة من أجل معالجة الضعف وتعزيز ثقة المجتمع بالشركة من خلال اجراء تعديلات جوهرية على التقارير المالية التقليدية وتقارير الاستدامة والحوكمة كردة فعل للانتقادات الموجه لتقارير التنمية المستدامة. (محمد، عبد الجليل، 2018).

ومن هنا جاءت فكرة اعداد تقرير واحد يشمل كل التقارير التي تصدرها الشركة على ان يقوم هذا التقرير على مفهوم "التفكير المتكامل"، ويقول البعض ان فكرة التقارير المتكاملة تعود بداياتها لعام 1994 من خلال مبدأ خط القاع الثلاثي (TBL) الذي قام بطرحه احد الباحثين، أما محاولات اعداد وإصدار التقرير المتكامل كانت في عام 1989 حينما اصدر البنك الوطني الكندي تقرير استدامة يحتوي في جزء منه على تقرير عن المسؤولية الاجتماعية. (محمد، عبد الجليل، 2018؛ يوسف، 2015؛ Eccles, Saltzman, 2011)

حسب ما جاء في دراسات سابقة تبين أن جنوب افريقيا كان يعتبر موطن التقارير المتكاملة فهو المتبني المبكر والأول لها ولا يزال البلد الوحيد الذي يصدر تقارير الاعمال المتكاملة بشكل الزامي على الشركات، فهي ملتزمة بإصدار التقارير المتكاملة بما يزيد عن ثماني سنوات. (Burke, Clark, 2016)، أما ما جاء في دراسات حديثة ان في جنوب افريقيا والبرازيل والهند يفرض على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية ان تقوم بنشر تقارير متكاملة سنوية بشكل قانوني (Cheng, 2014)، وتتطلب كل من الدنمارك والنرويج والسويد الإفصاح المتفاوت عن الاستدامة، اما في فرنسا يشترط على الشركات الكبرى سواء كانت مدرجة ام غير مدرجة بالبورصة ان تفصح عن العلاقة بين أنشطتها والبيئة والمجتمع وما يترتب عليها من اثار. (PWC, 2013)، وحسب الأبحاث والدراسات التي جرت على البلدان التي يكون فيها نشر

التقارير المتكاملة إلزاميا توصلت نتائجها الى ان التقرير المتكامل يرفع من الكفاءة والفعالية التشغيلية ويعزز تحقيق اهداف الشركة ورسالتها. (Adams, 2017; Brown et al., 2010; Dumay et al., 2016; Eccles, Krzus, 2010; Gardberg, Fombrun, 2006; Hoque, 2017; Jensen, Berg, 2012; Simnett et al., 2009; Steyn, 2014)

وحدثا بدأ الحديث عن فكرة التقرير المتكامل من قبل الأمم المتحدة حيث دعت في عام 2009 كل من الاتحاد الدولي للمحاسبة ومؤسسة مبادرة التقارير العالمية لتقوم بتشكيل لجنة اشراف لتعمل على تطوير اطار عالمي للتقارير المتكاملة، وتم طرح هذا الاطار للتقارير المتكاملة عام 2013 وأكدت اللجنة على ان التقارير المتكاملة تساعد الشركات على تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي المستقبلي وكيفية التفكير السليم نحو إضافة قيمة ومركز قوي للشركة من خلال توثيق قصة واحداث الشركة ضمن تقرير واحد، وكان هذا الاطار الذي نتج عن اللجنة يهدف الى الأمور التالية: (Ali, 2009)

1. تحسين جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين والمقرضين من أجل تحسين كفاءة استخدام رأس المال وتحقيق عوائد أفضل على الاستثمارات
2. تعزيز فعالية وتناغم تقارير الشركة من خلال مجموعة من المعايير التي تضمن الافصاح المتناغم عن كافة العوامل الرئيسية التي تؤثر في خلق القيمة للشركة
3. تعزيز الرقابة والاشراف على كافة قضايا الشركة المتعلقة بالأمور المالية، الإنتاج او التصنيع، العمالة والموارد البشرية، والعلاقة بين المجتمع والبيئة، من اجل تحقيق التناغم الشامل في داخل وخارج الشركة وتسهيل ترابطها بروابط موجبة
4. دعم التفكير والتخطيط الكلي والشامل لاتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لخلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وأخيرا تم تشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة عام 2010 من أجل تطوير إطار منهجي لإعداد التقارير المتكاملة بحيث يدعم احتياجات المستثمرين على المدى الطويل من المعلومات، والعمل على ربط العناصر المالية والمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة في اتخاذ القرارات لتوضيح مجريات الاستدامة وخلق القيمة الاقتصادية، عمل توازن بين مقاييس

الأداء المالية وغير المالية، وتوفير معلومات عن أساليب الإدارة في ممارسة أعمالها التجارية بشكل يومي. (محمد، عبد الجليل، 2018)

5.1.2 التفكير المتكامل

هو النظر بفعالية نحو العلاقة بين مختلف الأنشطة والوحدات الوظيفية للمنشأة لتسهيل انتقال المعلومات بشكل افضل بين الأقسام المختلفة ومتخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية من أجل تحقيق هدف أساسي وهو منع الإدارة من محاولات تحقيق مصالحها الشخصية فقط ووضع حد لسلوكياتها الانتهازية واخذ المنشأة كاملة بعين الاعتبار مما يؤدي الى تحسين سلوك الشركات واصدارها للتقارير المبسطة والموجزة. (IIRC, 2014; Burke, Clark, 2016)

أصبح التفكير التكامل مفهوم مهم جدا وبالأخص بالنسبة للشركات التي لم يسبق لها او التي لا تستطيع اعداد تقارير الاعمال المتكاملة، وتأتي أهميته من ترابط جميع اعمال الشركة وقضاياها الداخلية والخارجية وكل ما يؤثر على الشركة تأثيرا جوهريا وعلى خلق القيمة على مدار الزمان، ولذلك تعتمد عملية اعداد التقرير المتكامل بشكل كبير واساسي على مفهوم التفكير المتكامل، الذي يأخذ بالاعتبار رؤوس الأموال الستة المستخدمة في الشركة او التي تتأثر بها وعلاقتها بالأنشطة وأداء الشركة ونتائجها في الماضي والحاضر والمستقبل، حيث تعتبر رؤوس الأموال هذه الأساس في اعداد التقارير المتكاملة، ويأخذ بالاعتبار أيضا مدى قدرة الشركة على توفير الرضا لأصحاب المصالح من خلال توفير احتياجاتهم من المعلومات، ويركز أيضا على استراتيجيات الشركة ونماذج اعمالها وكيفية تنفيذها واستعداداتها لمواجهة المخاطر والفرص التي تواجهها. (Serafeim, 2014; EY, 2014B)

وبالتالي فان الهدف الأساسي من التفكير المتكامل تقوية وتعزيز الاتصال والتواصل بين الوحدات والإدارات المختلفة بالشركة وتسهيل تدفق المعلومات فيما بينهم، وبالتالي يصبح للإدارة العليا قوة ومقدرة كبيرة على ربط كافة القضايا والعوامل المتعلقة بالشركة بشكل قوي من خلال وضع استراتيجيات أفضل تؤدي الى تحسين القرارات وخاصة فيما يتعلق بقضايا الاستدامة، الذي بدوره يكون السبب في خلق القيمة وبقاء الشركة على المدى الطويل. (Feng, 2014)

6.1.2 منافع استخدام التفكير المتكامل

ان طبيعة البيئة الخارجية المتقلبة بشكل مستمر وسريع التي تسبب تغيير في الظروف والقضايا تتطلب التحسين والتغيير في الاستراتيجيات بشكل مستمر, هذا ما دفع الى استخدام التفكير المتكامل من اجل تحقيق المنافع التالية: (Busco et al., 2017)

- 1- دعم الإدارة العليا في وضع خطط استراتيجية وهيكل تنظيمي للشركة بسبب تمكنها من إدارة كافة القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية واثارها وتخصيص الموارد والمسؤوليات واجراء التحسينات الداخلية والخارجية.
- 2- الفهم المشترك بين الشركة وأصحاب المصالح من ناحية احتياجاتهم ووعي الطرفين بأهمية القضايا الاجتماعية والبيئية مما يساهم في تطوير وتحسين اعمال المنشأة وتسهيل تقييم الشركة بشكل كامل وشامل بشكل يساهم بالهدف الأساسي وهو خلق القيمة والحفاظ عليها.
- 3- فهم نموذج الاعمال وتدفق المعلومات والاحداث والتغير في الظروف ومدى قدرة الشركة على استيعابها والتمشي معها وإدارة المخاطر.
- 4- تعزيز وتسهيل التكامل في نظم المعلومات الموجود بالشركة بسبب تعزيز التقارير والاتصال والتواصل الداخلي والخارجي في الشركة.

7.1.2 خلق القيمة في تقارير الاعمال المتكاملة

ان أساس عملية خلق القيمة هو تطبيق نموذج اعمال الشركة، ويقصد بنموذج اعمال الشركة ذلك النظام الذي يوضح كيف تقوم الشركة باستخدام وتحويل المدخلات من خلال مجموعة من العمليات والتخطيط والتصنيع وربطها برؤوس الأموال التي تعتمد عليها الشركة ومع المخاطر والفرص والاستراتيجية وأداء الشركة وتحويلها الى مخرجات ونتائج، على ان تكون النتائج هي التي تهدف الشركة للوصول اليها على شكل نشاط (او أنشطة) تجارية تسعى من خلالها نحو خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ولذلك يجب على كل شركة ان تقوم بتحديد مدخلاتها الأساسية والجوهرية واهمها رؤوس الأموال الستة حتى تتمكن من فهم وخلق نموذج اعمالها وتحديد مدى فعاليته ومرونته. (IIRC, 2013; EY, 2014B; Akse, 2015; Melloni, 2015; Mio, 2016)

8.1.2 العوامل التي تؤثر في خلق القيمة للشركات

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على عملية خلق القيمة للشركات تتلخص بالنقاط التالية:
(علي, 2013؛ EY, 2013)

1- الأداء: يحقق الأداء المدى الذي تخلق فيه الشركة القيمة من خلال الأهداف التي تريد تحقيقها

2- المسؤولية الاجتماعية: هي مسؤولية الشركة تجاه القضايا الاجتماعية والبيئية التي تحدثها من خلال تطبيق أنشطتها التجارية فيتوجب عليها مواجهة والحد من المخاطر وتعزيز ثقة أصحاب المصالح من اجل خلق القيمة

3- الحوكمة: يجب ان تتبع الشركة مبادئ حوكمة مساندة لاستقرار الشركة وبقائها وفي مواجهة المخاطر وتسهيل تنفيذ نموذج اعمالها.

4- الابتكار والتوقعات المستقبلية: وهي تأتي من البحوث والتطويرات التي تستثمر بها الشركة من اجل الابتكار والتحسين في الأداء من خلال تسهيل تنفيذ نموذج الاعمال

5- مشاركة أصحاب المصالح: حيث يرتبط نجاح واستمرار الشركة بالفئات والمجتمعات المستهدفة والمستهلكين وأصحاب المصالح، فكلما زادت وكانت علاقاتها مع الشركة جيدة كلما زادت المبيعات والحصة السوقية للشركة الذي يحسن من سمعة الشركة وبالتالي خلق القيمة.

9.1.2 منافع التقارير المتكاملة

تم تصنيفها من قبل البعض على انها ثلاثة منافع وهي منافع داخلية، منافع السوق الخارجية، ومنافع او مزايا إدارة المخاطر التنظيمية. بالنسبة للمنافع الداخلية تتمثل بتحسين تخصيص موارد الشركة الداخلية مع الاهتمام بتقليل مخاطر السمعة، اما المنافع الخارجية فهي مرتبطة بالمالكيين ومدى تحقيق رضى الجمهور عن المنشأة، اما مزايا إدارة المخاطر تعمل على اتاحة الفرصة للشركة بالمشاركة في احداث ومؤتمرات وضع المعايير والاطر العامة. (Eccles, Saltzman, 2011)

10.1.2 فوائد التقارير المتكاملة للمستثمرين

تمثل المنافع الخارجية سابقة الذكر، حيث التباين فوائد التقارير المتكاملة من مستفيد الى اخر وذلك حسب المستفيد وعلاقته مع الشركة، وهم المستفيدين المستثمر الحالي والمتوقع حيث يوفر التقرير المتكامل له معلومات شمولية اكثر عن الشركة وبالأخص الغير مالية منها وعن الخطط المستقبلية مما يساعده على تحقيق الهدف الأساسي من التقارير وهو اتخاذ افضل القرارات الاستثمارية حيث لم تعد التقارير المالية التقليدية وان كانت مدققة من قبل اكبر شركات التدقيق الأساس في اتخاذ القرارات لأنها لا تعطي منظور مستقبلي بل هي معلومات تاريخية تسبب عدم تماثل المعلومات وقد يتخللها التلاعب، اما التقارير المتكاملة تتطلب المزيد من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة وادارتها واستراتيجياتها وفعالية الحوكمة والأداء البيئي والاجتماعي وعن انشطتها وادائها بما يتوافق مع البيئة الخارجية للشركة حتى يسهم في خلق القيمة لها على المدى القصير والطويل. (الجعارات, 2012؛ Burke, Clark, 2016)

11.1.2 فوائد التقارير المتكاملة للشركة

بما ان التقرير المتكامل يتسم بكونه نظرة عامة وشاملة عن الشركة و يعمل على توصيل قصة وتاريخ الشركة بشكل متسلسل وكامل وموجز وعن طريقتها في توظيف الموارد المتاحة في خلق القيمة ومتاح في كافة الأقسام وبين وحدات العمل فيسهم في اطلاعهم على كافة أوجه الشركة ومعلوماتها اهمها المعلومات غير المالية عنها فيؤدي الى فهم أفضل لعملية خلق القيمة من خلال ما يسمى تعزيز التفكير المتكامل بين وحدات العمل، وهذا المفهوم حديث وتطرت له مسوده مدونه قواعد الحوكمة، وأيضاً يؤدي الى التفكير الشمولي عن استراتيجية وخطط الشركة وإدارة الفرص والتحديات والتوزيع السليم للموارد المتاحة وتقليل التكاليف بشكل يسهم في تطوير أدائها في المستقبل ويرفع من ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة معها ويحسن من سمعتها وعلامتها التجارية، وهي بذلك تمثل المنافع الداخلية سابقة الذكر. (عبده, 2019؛ KPMG, 2011; Burke, Clark, 2016)

12.1.2 أهداف تقارير الاعمال المتكاملة

ان الهدف الرئيسي من تقارير الاعمال المتكاملة هو تمكين اصحاب المصالح ومستخدمي التقارير من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى القصير واستمرارها على المدى المتوسط والطويل من خلال تسليط الضوء على استراتيجيات الشركة وادائها المالي والاجتماعي والبيئي والحوكمي وتسهيل عمليات الاتصال والتواصل بين الشركة ومستخدمي التقارير لتزويدهم بهذه المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارات تتوافق مع مصالحهم الخاصة مما ينعكس بشكل ايجابي على الاداء التشغيلي والمالي للشركة على حد سواء (ابراهيم، 2019). وتتلخص أهداف التقارير المتكاملة بالتالي: (محمد، عبد الجليل، 2018؛ James, 2017; Watson, 2015; Cristiano et al., 2016; Jan, Julie, 2015)

- 1- توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وتقييم فرضية الاستمرارية
- 2- تقييم شامل ومتكامل لمؤشرات الاداء للشركة
- 3- يوضح قدرة الشركة على تخطي وادارة المخاطر الداخلية والخارجية كافة
- 4- تقليل عدم تماثل المعلومات لمتخذي القرارات
- 5- توفير معلومات عن الموارد الحالية للشركة وقيود استخدامها ان وجدت
- 6- زيادة الشفافية وتعزيز المسائلة والاشراف وخصوصا فيما يتعلق برؤوس الأموال الستة.

13.1.2 أهمية تقارير الاعمال المتكاملة

ان تقارير الاعمال المتكاملة التي تدمج التقارير المالية وغير المالية في الوقت نفسه تعمل على توفير الوقت والتكلفة من خلال استخدام فريق عمل واحد ويساعد ايضا في تحسين وسهولة ربط استراتيجيات الشركة وادائها المالي مع ادائها البيئي والاجتماعي والحوكمي وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات. (Matthews, 2015; Higgins, et al., 2017) وتتلخص أهمية التقارير المتكاملة بالتالي: (محمد، عبد الجليل، 2018)

- 1- تجاهل وعدم استخدام تقارير الاستدامة المنفصلة من قبل المحللون وأصحاب المصالح فجاء التقرير المتكامل ليعزز الاهتمام بالعناصر غير المالية.

2- ضمان استدامة الأداء المؤسسي لان التقرير المتكامل يأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركة والتقرير عن أدائها مما يسهل توضيح العلاقة بين أداء الشركة بغرض الاستدامة وبين القيمة طويلة الاجل لها.

3- تحسين الأداء المالي للشركة وخصوصا في الاجل الطويل.

4- زيادة رأس المال المالي والاقتراض بسهولة أكبر وتكاليف اقل بسبب تمكن المقرض من قياس المخاطر ومستقبل الشركة وقيمتها بسهولة ووضوح. (Plessis, Ruhmkorf, 2015)

5- تعمل على توفير كافة المعلومات سواء كانت ايجابية ام سلبية عن الشركة. (Kim et al., 2017)

14.1.2 محتويات التقارير المتكاملة

تحدد محتويات التقرير المتكامل من خلال تحديد المعلومات والعناصر التي يتم من خلالها توفير مؤشرات أداء مالية وغير مالية ملائمة لتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة وتقييم كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها لخلق القيمة، ويجب ان تحتوي التقارير المتكاملة على كافة المعلومات المتعلقة بجميع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية والاستراتيجية والحوكمة لتعكس المصادقية والثقة بالشركة، بحيث يتم وضع عناصر المحتويات في داخل دائرة يكون قطرها هو المبادئ الارشادية لإعداد التقارير المتكاملة، وتتكون محتويات التقرير المتكامل من عشرة عناصر مكملة لبعضها البعض بمحتوياتها كما يوضح الجدول 1-2:

جدول 1-2 محتويات التقرير المتكامل

العنصر	المحتوى
1. نظرة عامة عن الشركة والبيئة الخارجية (عن المنشأة ذاتها)	ملف تعريف لحاله الشركة وماذا تعمل الشركة والظروف التي تعمل بها وطبيعة الاعمال والأنشطة التي تقوم بها.
2. الحوكمة	كيف يدعم إطار حوكمة الشركة الذي ينظم النواحي الإدارية عملية خلق القيمة لها على المدى القصير والمتوسط والطويل.
3. نموذج الاعمال	شرح حول نموذج عمل الشركة.

4. المخاطر والفرص	مخاطر وفرص لخلق القيمة وكيفية تعامل الشركة معها لمواجهة المخاطر بالقدر المستطاع واستغلال الفرص أفضل استغلال.
5. الاستراتيجية وتوزيع الموارد	الى اين تذهب الشركة وما أهدافها وما خططها والموارد المخصصة للوصول لها.
6. الأداء	ما مدى تحقيق الشركة لأهدافها الاستراتيجية والنتائج التي حققتها للفترة المحددة للتقرير واثر ذلك على رأس المال.
7. الأفق المستقبلية (التوقعات)	التحديات التي من المحتمل ان تواجهها عند تنفيذ الاستراتيجيات والاثار المحتملة لنموذج العمل والأداء في المستقبل.
8. أسس العرض (الإفصاح)	كيف تحدد الشركة المواضيع المهمة التي يجب ادراجها ضمن التقرير المتكامل وما هو أساس تقييم أهميتها.
9. سياسات الأجور والمكافآت	كيفية دفع الأجور والرواتب حاليا للادارات العليا والتنفيذيين وللموظفين وللعمالة أيضا وكيف تتأثر مع التغيرات المستقبلية وما ان كانت ثابتة ام متغيرة وما يتعلق ببذل السكن ونهاية الخدمة.
10. تقييم الشركة لنفسها	مدى تحقيق الأداء المخطط له، والسير بالهيكل التنظيمي الذي كان مخطط لها مسبقا وما ترتب على ذلك من اثار إيجابية وسلبية.

المصدر: (يوسف, 2015؛ اسماعيل, 2016؛ عبده, 2019؛ شحاته, 2014؛ شعبان, 2019؛ IIRC, 2014؛ Sheridan, 2013) بتصرف الباحثة, 2021

15.1.2 مجال (نطاق) تقرير الاعمال المتكاملة

يتكون نطاق التقارير المتكاملة من مجموعة من الأمور التي تغطي الشركة ومحيطها الداخلي والخارجي, ويشمل التالي:

- 1- وصف كيفية خلق القيمة
- 2- موارد الشركة
- 3- قواعد الحوكمة المطبقة
- 4- المخاطر والفرص والتهديدات والقضايا المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة
- 5- علاقة الشركة بالاطراف الداخلية والخارجية (أصحاب المصالح مع الشركة)

- 6- الاهداف والغايات الاستراتيجية بما فيها غايات الاستدامة
- 7- اداء الشركة الفعلي في ضوء اثار النطاق السابق من الاهداف والمخاطر والانظمة بما فيها أثر ادارة انبعاث غازات الاحتباس الحراري
- 8- قائمة الأنشطة والاهداف والاداء المتوقعة مستقبلا
- 9- نظام الحوافز للادارة والموظفين والضوابط والتأثيرات لها
- 10- مدى رضا المسؤولين عن الاداء الفعلي مقارنة بالمتوقع مسبقا (بيومي، 2015؛ شرف، 2015؛ عبد العظيم، 2017).

16.1.2 اطار التقارير المتكاملة (المبادئ الارشادية لتقرير الاعمال المتكامل)

من اجل تخفيف التعقيدات، وتسهيل اعداد التقرير المتكامل والافصاح عنه على الشركات بمرونة وذلك نظرا للاختلافات بين الشركات من حيث الخصائص والظروف التي تمر بها كل منها، فقد بني الاطار العام للتقرير المتكامل على المبادئ المحاسبية دون تحديد أي مؤشرات أداء لقياس الإفصاح المطلوب، مع الحفاظ على درجة كافية من التشابه لتمكين عملية المقارنة بين الشركات. حيث جاء هذا الاطار الصادر عن معهد التقارير المتكاملة "IIRC" بمبادئ ارشادية تم وضعها في عام 2013 وعلى الشركة فهمها واتباعها في اعداد التقرير المتكامل وهذه المبادئ هي: (عبد، 2019؛ علي، 2017؛ IIRC، 2013)

- 1- التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي: يجب ان يكون تركيز التقرير المتكامل الأساسي والجوهري على استراتيجية الشركة الشاملة والاستراتيجيات الفرعية في توظيف رؤوس الأموال والموارد المتاحة ومدى ارتباطها بقدرة الشركة على تحقيق أهدافها وعلى خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- 2- ترابط المعلومات (المعلوماتية): يجب ان يظهر التقرير المتكامل بصورة شاملة للشركة عن كيفية ربط وتوفيق جميع القضايا التي تؤثر على خلق القيمة.
- 3- الترابط والشمول لكافة العوامل والاهداف والموارد وكل ما يخص الشركة ومدى الاستناد على بعضها البعض لتحقيق القدرة على خلق القيمة على مرور الزمن.

- 4- العلاقة مع أصحاب المصلحة: ان يوضح التقرير المتكامل بشكل كامل وواضح طبيعة ونوعية العلاقة بينها وبين أصحاب المصالح الرئيسيين وعن مدى اخذ الشركة بعين الاعتبار احتياجات ومصالح أصحاب العلاقة والاستجابة لها ولمطالبها المشروعة.
- 5- الأهمية النسبية: بما ان التقرير المتكامل يسعى الى خلق قيمة للشركة على مرور الزمن فيجب ان يتضمن الإفصاح عن القضايا والمعلومات الإيجابية والسلبية التي تؤثر بشكل جوهري في قدرة الشركة على خلق القيمة بشكل موجز وموثوق ومكتمل ومتسق مع مرور الزمن وقابل للمقارنة.
- 6- الأيجاز: ان يكون التقرير المتكامل شامل ومتكامل ولكن بشكل موجز دون فقدان أي محتوى جوهري.
- 7- المصادقية والاكتمال: ان يتضمن التقرير المتكامل كافة الاحداث والأمر الجوهري سواء كانت إيجابية ام سلبية دون أي تحريف او تغيير وبطريقة متوازنة وموضوعية.
- 8- الثبات وقابلية المقارنة: عرض المعلومات في التقرير المتكامل بشكل يسهل ويساعد في عملية المقارنة الاقليمية والرأسية بين الشركة ذاتها ومع الشركات الاخرى.

17.1.2 أقسام التقرير المتكامل

تم تقسيم التقرير المتكامل الى ثمانية أقسام يحتوي كل منها على نطاق معين من المعلومات بحيث يحقق كل قسم مجموعه معينة من أهداف وغايات تقرير الاعمال المتكامل، وهي على النحو التالي: (نصير, 2017؛ Frias et al., 2015)

القسم الاول : يصف مجال (نطاق) وحدود التقرير المتكامل ويتضمن: فترة (المدة التي يغطيها) التقرير، حدود التقرير، النطاق الجغرافي للتقرير (الخطوط والاقسام والافرع التي يغطيها التقرير) وطبيعة المعلومات والحدود لكل نطاق، المبادئ والمعايير المحاسبية التي يقوم عليها التقرير، سياسات مقدمي خدمات التوكيد وعلاقتهم بالشركة، والتعديلات والتغيرات المهمة على التقارير السابقة.

القسم الثاني : يعطي هذا القسم نبذة عامه ومختصرة عن الشركة وانشطتها وهيكلها الاداري والتنظيمي، والنموذج الخاص بالاعمال، وشرح كيف يمكن تكوين القيمة للشركة.

القسم الثالث : يعرض المخاطر والفرص الحالية والمتوقعة ضمن الموارد المتاحة للشركة، اثر القضايا والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على اداء الشركة، القضايا المرتبطة بأنشطة ومنتجات او خدمات الشركة واسواقها، أثر القرارات بأنواعها المختلفة على أهداف وأنشطة المنشأة، والعلاقات مع أصحاب المصالح (المستفيدين).

القسم الرابع : يصف الاهداف الاستراتيجية، خطط التعامل مع المخاطر والفرص المتوقعه وأهمها مخاطر الاستدامة، ومؤشرات الاداء الرئيسية المرتبطة بالاهداف الاستراتيجية.

القسم الخامس : يصف الانشطة المنفذه والاداء الفعلي المحقق ضمن اطار القضايا الاجتماعية والبيئية والمالية، وتغذية راجعة مفادها تحقق النجاح ام الفشل لما كان مخطط له.

القسم السادس : يصف الانشطة والاداء المتوقع حسب ما يتوافق مع متطلبات اصحاب المصالح مع الاخذ بالاعتبار الجوانب الاجتماعية ومؤشرات الاداء الاساسية في الوقت نفسه.

القسم السابع : يصف نبذه عن رواتب وأجور وكفاءات الاداريين والتنفيذين وكبار الموظفين والعوامل المؤثرة عليها.

القسم الثامن : تحليلات واحصاءات حول طبيعة الاداء الحالي والمتوقع من قبل المجموعة التنفيذية للشركة وكيفية الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.

18.1.2 التقارير الجزئية التي يتم تجميعها لاعداد تقرير الاعمال المتكامل

تأتي التقارير المتكاملة من تجميع التقارير المنفصلة او الجزئية وما بها من محتوى معلوماتي وتحسينها والاضافة عليها ثم اعدادها في شكل تقرير واحد شامل ويكون بمثابة مرآة تعكس الشركة بوضوح نسبي، وهذا التجميع يشمل 5 تقارير جزئية موضحة بالجدول 2-2:

جدول 2-2 التقارير الجزئية

التقرير	الوصف
1. التقارير المالية التقليدية	تضم قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وتعتمد الشركات في اعداد هذه التقارير على الاطار المفاهيمي لمجلس المحاسبة الدولية "IASB"، وتحتوي هذه

<p>التقارير على معلومات ذات طابع مالي كمي وقصير المدى عن أداء الشركة، ولأنها لا توصف المستقبل البعيد فهي عاجزة عن خلق القيمة للشركة بصورة واضحة ومباشرة</p>	
<p>هي تقارير تفصح من خلالها الشركة عن مركزها وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية وتركز على توفير المعلومات المالية والتشغيلية المتعلقة برأس المال المالي ورأس المال الصناعي، وتساعد هذه التقارير أصحاب المصالح على تحديد الفرص والمخاطر التي تواجه الشركة واستراتيجياتها وعملية تخصيصها للموارد المتاحة لها.</p>	<p>2. تقارير مجلس الإدارة</p>
<p>هي تقارير توفر معلومات مالية وغير مالية بجانبها الكمي والنوعي المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية والحوكمة ومعلومات عن مشاركة أصحاب المصالح وتتميز هذه المعلومات بأنها تغطي ماضي الشركة ومستقبلها لأنها تأخذ بالاعتبار الاستراتيجيات، لكنها لاقت مجموعة من الانتقادات بسبب عيوب التقرير المتمثلة في عدم التكامل بين المعلومات وان المعلومات وان كانت تفصيلية الا انها مقدمة بشكل منفصل وغير مترابط.</p>	<p>3. تقارير الاستدامة</p>
<p>هي تقارير تقوم بالإفصاح الشامل عن نتائج الشركة المالية والتشغيلية وأهدافها ونسب الملكية وحق التصويت وسياسة المكافآت المتبعة والمعلومات المهمة عن أعضاء مجلس الإدارة والعلاقة مع الأطراف ذات الصلة بالشركة، بحسب ما نصت عليه مبادئ حوكمة الشركات الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمم المتحدة "OECD".</p>	<p>4. تقارير الحوكمة</p>
<p>يصنف رأس المال الفكري من الأصول غير الملموسة المتاحة دخل الشركة، ويوجد ثلاثة أنواع لرأس المال الفكري وهي الإنساني والعلاقاتي والتنظيمي، وهذا النوع لا يفصح عنه في التقارير المالية التقليدية</p>	<p>5. تقارير رأس المال الفكري</p>

المصدر: (حجازي, 2015؛ عباس, 2017؛ Owen, 2013) بتصرف الباحثة, 2021

19.1.2 شكل تقرير الاعمال المتكاملة

يجب ان يتضمن التقرير المتكامل البنود التالية: (عبد العال, 2017)

- 1- اسم الشركة (وفروعها ان وجدت)
- 2- مدة (فترة) التقرير
- 3- المبادئ المحاسبية التي اعد بناء عليها التقرير
- 4- الوثائق المرفقة في التقرير (سندات - فواتير - شهادات - تقارير وغيرها مما يساهم في دعم وتوكيد البيانات المصرح عنها)
- 5- التوكيد المهني للحسابات من قبل المراقب المسؤول عن اعداد التقرير
- 6- تاريخ نشر التقرير وتاريخ اعتماده

20.1.2 خصائص تقارير الاعمال المتكاملة

يجب ان يكون التقرير المتكامل ذو خصائص نوعية بالدرجة الأولى وهي: (بيومي، 2015؛ يوسف، 2015)

- 1- قابلية الفهم: من خلال تحقيق التوازن بين المعلومات المالية وغير المالية حتى يتمكن كل من المستفيدين والمحللين من الاستفادة من هذه المعلومات في اجراء التحليلات اللازمة بشكل متناسق فيما بينهم.
- 2- الحياد: على ان يتم مراعاته من ناحيتين الأولى ناحية المستفيدين فيجب نشر المعلومات والتقارير كافة لجميع المستخدمين دون تفضيل مستفيد عن اخر وبشكل عادل والثانية من ناحية المعلومات الواردة في التقرير المتكامل فيجب ان تشمل جميع المعلومات سواء اكانت سلبية ام ايجابية.
- 3- المساءلة: أي ان تكون المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة يمكن تفسيرها بسهولة وربطها بغيرها.
- 4- الحدود: ان يتم تحديد امتداد التقارير المتكاملة من خلال الإفصاح المباشر في متن التقرير عن حدود البيئة الداخلية والخارجية الخاصة بالشركة.
- 5- التوقيت المناسب: لضمان ملائمة المعلومات المحاسبية يجب ان تكون متاحة لمتخذي القرارات قبل ان تفقد قدرتها على التأثير، فيجب اعداد التقرير المتكامل بالوقت المناسب وفي نفس الوقت من كل عام ليكون ذو قيمة واهمية في التأثير على اتخاذ القرارات حيث ان تأخر المعلومة يجعلها تفقد أهميتها.

21.1.2 خطوات تنفيذ عملية اعداد تقارير الاعمال المتكاملة

هناك مجموعة من الخطوات يجب اتباعها من أجل اعداد التقارير المتكاملة والتي تصلح لجميع الشركات, وسيتم تناولها بشيء من التفصيل كالتالي: (بيومي, 2015؛ Eccles et al., 2010; Westerfors, Vesterberg, 2011; IIRC, 2011)

1- الفهم التنظيمي لآثار التقرير المتكامل: المقصود هنا هو ضمان وجود فهم وادراك واضح لمدى اتفاق الهيكل الإداري والتنفيذي والتنظيمي على الأهداف والغايات والاسس التي اعد من اجلها التقرير المتكامل وما يترتب عليه من اثار إيجابية وسلبية وتحديد المسؤوليات والمتطلبات القانونية لكل جهة، وفهم مدى اختلاف التقارير المتكاملة عن التقارير المالية التقليدية وتقارير الاستدامة.

2- عملية التخطيط لاعداد التقرير المتكامل وتحديد نطاقه وحدوده: المقصود هو وضع خطة مالية لاعداد التقرير المتكامل ويمكن ذلك من خلال أولا التبنى السابق لقواعد الحوكمة المناسبة التي تحقق الوصول للأهداف والاستراتيجيات المنشودة وتحديد المهام وتخصيص المسؤوليات والمكلفين بها، ثانيا بعد ذلك يتم تحديد الأشخاص والجهات التي يجب ان تساهم في اعداد التقارير المتكاملة والجهات التي يجب تضمينها داخل التقرير المتكامل كأصحاب المصالح، الشركات التابعة او المستحوذ عليها من قبل الشركة، والمقاولات المتعاقدة معها الشركة، ثالثا تحديد طبيعة ونوعية وكمية المحتوى المعلوماتي الذي سيتم الإفصاح عنه داخل التقرير المتكامل. وفي هذه الخطوة يمكن الاستعانة بالمعايير والمنظمات الدولية والمحلية وما نصت عليه من قواعد وارشادات في اعداد التقارير المالية التقليدية وتقارير الاستدامة وحديثا منظمات التقارير المتكاملة.

3- تحديد المخاطر والفرص التي تؤثر في قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها: يجب ان تقوم الإدارة التنفيذية للشركة بهذه الخطوة ويجب ان تركز على تحديد المخاطر والفرص الجوهرية الحالية والمتوقعة مستقبلا التي تؤثر في خلق القيمة ليطم الإفصاح عنها داخل التقرير المتكامل ويجب ان يكون هذا التحديد شامل ومتكامل بحيث يشمل المخاطر والفرص المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة واي جانب اخر من جوانب الشركة وعلاقتها الأخرى، وهنا يمكن الاستعانة بالمعايير

والمبادئ التي توفرها المنظمات والهيئات الدولية لإعداد تقارير الاستدامة والمعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مثل (ISO 26000)، ولضمان نجاح هذه الخطوة يجب إشراك الأطراف الداخلية والخارجية وبالأخص أصحاب المصالح في تحديد هذه المخاطر والفرص لأنها هي العنصر والعامل الأساسي في الاحتكاك المباشر معها.

4- تنفيذ النظم لضمان استجابة أصحاب المصالح في الشركة: واهم هذه النظم هي تضمين وتوضيح لجميع العلاقات بين الشركة وأصحاب المصالح بشكل موضوعي ضمن التقرير المتكامل حتى تكون جودة الإفصاح من خلال التقرير المتكامل كبيرة وضمان تحقيق الهدف المرجو منه بفعالية وتحقيق الإفصاح المثالي وتعزيز الثقة بالتقرير الذي سوف يعزز من قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها، ولذلك كان من المهم في الخطوة السابقة ان يتم مشاركة أصحاب المصالح ومعرفة آرائهم لأنها سوف تدل على وجود فرق في الاحتياجات من المعلومات المالية وغير المالية واي معلومات أخرى يحتاج لها أصحاب المصالح، ووجود هذه الفروق بعد ذاتها قد تشكل مخاطر او فرص ويجب على الشركة تقييمها ومحاولة السيطرة عليها وقد تطر أيضا لتغيير نظرتها لبعض القضايا الاجتماعية او الاقتصادية او البيئية او الحوكمة في سبيل ذلك، ويمكن الاستعانة هنا بمعيار اشرط أصحاب المصلحة "Account Ability AA 1000" وكذلك إطار الاستدامة للاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC".

5- انشاء نظم داخلية من اجل الحصول على بيانات أداء الشركة وتقييمها بدقة: تقوم هذه النظم على مبادئ وإجراءات وهياكل محددة خاصة بالشركة وتكون مهمة الأنظمة الداخلية هي الحصول على المعلومات التي تحدد الأداء بشكل دقيق ومتناسق سواء كانت معلومات مالية، اجتماعية، حوكمة، بيئية، او اقتصادية، ثم بناء عليها تحديد الفرص والمخاطر، مما يتيح الفرصة المشجعة للشركة على قياس مؤشرات الأداء الأساسية ومقارنتها بشكل افقي وعمودي.

6- توفير الضمانات الكافية: يجب توافر الضمانات في كافة أنواع المعلومات سواء كانت مالية او غير مالية تضمن حياد ودقة وصحة المعلومات الواردة في التقرير المتكامل ليكون التقرير يحقق المساواة والحيادية بين المستخدمين وأصحاب المصالح من خلال توفير كافة المعلومات لكافة الأطراف دون تفضيل فئة على أخرى، ومن أهم الضمانات

الموصى بها دوليا ومحليا ضمانات توفرها الشركة مثل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي و ضمانات خارجية مثل شهادة الايزو، ومع العلم بان الضمانات على المعلومات المالية في تقدم وتطور مستمر بعكس الضمانات على المعلومات المتعلقة بالقضايا المستحدثة وهي البيئية والاجتماعية والحوكمة وغيرها لم تحظى بعد بالتطورات الكبيرة.

7- تجميع وتصميم التقرير المتكامل: صياغة النص وتصميم الشكل والصيغة النهائية للتقرير المتكامل ونشره وان يكون تصميمه على شكل تقرير صريح ومتسلسل ويمتاز بسهولة القراءة ويجذب القراء ليتمكن القراء من التركيز على القضايا المادية وغير المالية في التقرير وتسهيل عملية المقارنة بينها وبين الشركات الأخرى ومع أدائها على مدار السنوات السابقة.

8- نشر التقرير المتكامل بشكل علني: على الشركة ان تختار الطريقة المناسبة لنشر تقريرها بشكل نهائي وللعامه ويكون من خلال الإعلان بالوسائل الإعلامية كالصحف او المواقع الالكترونية الفعالة وغيرها.

22.1.2 نظريات ذات الصلة وتفسر عمل تقارير الاعمال المتكاملة

يوجد ثلاث نظريات تقوم التقارير المتكاملة على أساسها، وهي: (يوسف, 2015؛ Ioana, Adriana, 2014)

1- نظرية أولوية المساهمين: ان خلق قيمة الشركة يأتي من منطلق تعظيم قيمة المساهمين من خلال توجيه وتكثيف جهود الشركة نحو تحقيق مصالح وتلبية حاجات المساهمين التي تتمثل بتحقيق وزيادة الأرباح من خلال الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.

2- نظرية أصحاب المصالح: تتجه هذه النظرية نحو توجيه جهود الشركة لتعظيم قيمة أصحاب المصالح كافة والأطراف ذات العلاقة والمشاركة وتهتم أيضا بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، وترى ان الإفصاح من خلال تقارير الاعمال المتكاملة سوف

يوفر قاعدة بيانات توسع من إدراك الشركة لتمييز أصحاب المصالح وقيمتهم ومدى تأثيرهم على اتخاذ القرارات.

3- نظرية المحاسبة التقليدية: تقوم هذه النظرية بدمج رؤى واهداف النظريتين السابقتين بهدف تعظيم قيمة المساهمين بالإضافة الى الأطراف المشاركة الأخرى وذات العلاقة بالشركة من اجل تحقيق توازن في الفرص المتاحة والمتوقعة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد المرجوة من المعلومات المحاسبية لكل من المنتجين والمستخدمين لها من خلال الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

وبما ان أول نظريتين متعارضتين حيث تهتم نظرية أولوية المساهمين بقيمة المساهمين لان هدفها تحقيق أرباح ولذلك واجهت انتقادات كثيرة، اما نظرية أصحاب المصالح تهتم بجميع الأطراف ذات العلاقة ولها مصالح مع الشركة، فسوف يتم التوجه نحو اعتماد النظرية الأخيرة التقليدية في اعداد التقارير المتكاملة لأنها تعادل وتوازن بين النظريتين. (شعبان، 2019)

23.1.2 خطوات تساعد الشركات في تحديد نوعية المعلومات التي يجب تضمينها في التقرير المتكامل

من أجل تحديد نوعية المعلومات التي يتم تضمينها في التقرير المتكامل يجب اتباع الخطوات التالية: (IIIRC, 2013)

- 1- إدراك المنشأة بأهمية وأثر اصدار التقارير المتكاملة
- 2- تعريف حدود وابعاد التقرير المتكامل
- 3- تحديد المخاطر والفرص التي تؤثر في القدرة على خلق القيمة واستمراريتها
- 4- خلق نظام وشبكة اتصال وتواصل سهلة وواضحة بين الشركة ومستخدمي التقارير المتكاملة
- 5- بناء انظمة رقابة داخلية للتأكد من تحقق الاداء المنشود ودقة المعلومات الواردة
- 6- استخدام خدمة التدقيق الخارجي من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل للتأكد من عدالة التقارير
- 7- تجميع التقرير المتكامل في تصميم معين بشكل نهائي.

24.1.2 مداخل اعداد تقارير الاعمال المتكاملة

ترى الهيئات المهنية والاكاديمية ان هناك ثلاثة مداخل لإعداد التقارير المتكاملة وهي التقرير المجمع، التقرير المالي المتكامل، والتقرير الكلي وسوف يتم تناول مفهوم كل منها كما يلي: (علي، 2012؛ فتح الله، 2013؛ حجازي، 2015؛ عباس، 2017)

- مدخل التقرير المجمع: يهدف الى التأكيد على ان أداء الاستدامة مهم كأهمية الأداء المالي تماما أي انه يساوي بينهما، ولذلك يجب تجميع كل من التقرير المالي وتقرير الاستدامة معا وهي اول خطوات اعداد تقرير اعمال متكامل
- مدخل التقرير المالي المتكامل: يهدف الى الإفصاح الكلي عن القضايا المالية من جهة والافصاح عن القضايا المتعلقة بالاستدامة من جهة أخرى ثم العمل على الربط بينهما لتسهيل ربطها وتحديد علاقتها باستراتيجية الشركة، وان يتم الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية من خلال الاكتفاء بالجوانب الكمية فقط.
- مدخل التقرير الكلي: يهدف الى اعداد تقرير يغطي ويعبر عن كافة اعمال الشركة وانشطتها بالإضافة الى أصحاب المصالح حيث يرى أصحاب هذا المدخل انه يعكس قيمة الشركة واعمالها بشكل حقيقي.

25.1.2 توصيات مجلس اعداد التقارير المتكاملة في جنوب افريقيا

اوصى مجلس اعداد التقارير المتكاملة الافريقي بمجموعة من النصائح التي يجب أخذها بالاعتبار في اعداد التقارير المتكاملة، وهي: (شحاته، 2014؛ Atkins, 2013; GRI, 2015 (Maroun, 2015)

- 1- الايجاز والتقليل من الطول المفرط في التقرير المتكامل لمنع التعقيد وعدم الترابط او سوء التسلسل في سرد المعلومات والاحداث الاقتصادية والمحاسبية.
- 2- ان يعكس التقرير المتكامل واقع وسلوكيات وانشطة الشركة مع مراعاة توفر الخصائص النوعية وغيرها من الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المفصّل عنها مثل (خاصية الأهمية النسبية، العرض العادل، قابلية المقارنة، التحقق، الاتساق، الوقتية، قابلية الفهم والوضوح).

3- ان تحدد الشركة القضايا والأمور الرئيسية والمهمة من اجتماعية واقتصادية وبيئية وعمالة وحقوق انسان وغيرها التي يجب ان تركز عليها للإفصاح عنها بشكل يوضح استراتيجية الشركة ككل.

4- ضرورة اتباع الشركة لسياسة الإفصاح الكافي عند اعداد التقرير المتكامل وتغطية المخاطر الأساسية التي تواجه الشركة وتؤثر جوهريا على الأداء.

5- تحديد أصحاب المصالح في الشركة وتصنيفهم حسب احتياجاتهم للمعلومات المالية وغير المالية من الأكثر حاجة الى الأقل حاجة مما يسهل عملية اعداد التقارير المتكاملة.

26.1.2 مسؤولية اعداد التقارير المتكاملة

يجب ان يتضمن اطار التقارير المتكاملة تعهد ممن تناط بهم مسؤولية الحوكمة بالشركة (وهم عادة مجلس الإدارة) بأنهم مسؤولين عن نزاهة وموضوعية المعلومات التي تضمنها التقرير وانها قامت بإعداد وعرض التقرير وابداء رأي بأن التقرير تم اعداده بالتوافق مع اطار ومحتويات التقارير المتكاملة (عده، 2019).

27.1.2 الطلب على تقارير الاعمال المتكاملة

ان الطلب على تقارير الاعمال المالية والمقاييس البيئية والاجتماعية أصبح مرتفع من قبل أصحاب المصالح بدءا من العملاء ثم الموردين فالمستثمرين. ويأتي هذا الطلب من المنافع التي تقدمها المعلومات الواردة في هذه التقارير للمستخدمين بحيث تحسن من القرارات المتخذة، وازداد الطلب على المعلومات غير المالية بجانب المالية وخاصة من جانب المستثمرين حيث ناشدو بمحدودية المعلومات المالية خاصة في ظل تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، والنقد الموجه لمبدأ القيمة العادلة رغم انه المبدأ الوحيد الذي دعم خاصية الملائمة بشكل كبير جدا سببا إضافيا لزيادة الطلب على التقارير المتكاملة. وعلى الرغم من الطلب الكبير على الشفافية التي يسببها التقرير المتكامل الا ان عدد قليل جدا من الشركات الأمريكية التي تصدر التقارير المتكاملة (محمد، عبد الجليل، 2018؛ عبد الوهاب، 2012؛ Stewart, 2013; KPMG, 2015).

28.1.2 التوجه العالمي في بعض دول العالم نحو تقارير الاعمال المتكاملة

هناك عدة دول تناولت موضوع تطبيق او محاولة اعداد تقارير الاعمال المتكاملة, وسوف يتم التطرق لأهم تلك الدول والحديث عن تجاربها كالتالي:

1- جنوب افريقيا: تنصدر القصة الافريقية بشكل خاص كتابات وحديث معظم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتقارير المتكاملة كونها المتبنى الأسبق والأول لمدخل التقارير المتكاملة، وبحسب دليل حوكمة الشركات بجنوب افريقيا يوصى بإصدار الشركات لتقارير الاعمال المتكاملة، وتم تطبيق وتبني ذلك مباشرة من قبل بورصة جوهانزبرج الافريقية فهي تقيّد وتلزم الشركات المدرجة بإصدار التقرير المتكامل، تلى ذلك انتخاب لجنة لتتدارس وتطور التقارير المتكاملة في ظل انعدام معايير دولية او/و محلية تحكم اعداد التقارير المتكاملة، ونتج عن اجتماعات هذه اللجنة عام 2011 اصدار تقرير يحتوي على اطار اعداد التقارير المتكاملة ينص على طريقة ومبادئ اعداد التقارير المتكاملة (Villiers, 2014).

2- الاتحاد الأوروبي: قام البرلمان الأوروبي عام 2012 بتنظيم مؤتمر أقيم في هولندا وكان الهدف من هذا المؤتمر هو الحديث عن ومراجعة التقارير التي تصدرها شركات الاتحاد الأوروبي من اجل العمل على تعديل اعداد التقارير المالية السنوية وتحسينها باتجاه الشفافية والافصاح نظرا لزيادة التعقيد في البيئات الداخلية والخارجية للشركات، ونتج عن المؤتمر الزام الشركات الكبيرة التي لديها 1100 موظف او اكثر بالافصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية ضمن التقرير السنوي، وضرورة دعم التقارير المتكاملة وجعلها الزامية، وفي عام 2014 في مؤتمر اخر للبرلمان الأوروبي لتدارس جوانب مشابهة، نتج عنه الزام الشركات بالافصاح عن المعلومات غير المالية وعن أي معلومات خاصة بسياسة مجلس إدارة الشركة، وانه يجب على الشركات التي يزيد عدد موظفيها عن 500 موظف الافصاح عن المخاطر والفرص والنتائج المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد والرشوة والمكافآت وحقوق الموظفين (شعبان، 2019؛ شرف، 2015).

3- المملكة المتحدة: تهتم جدا المملكة المتحدة في اعداد تقارير الشركات منذ القدم، واولت اهتمام عظيم للتقارير المتكاملة وتمكنت حديثا من القضاء على صعوبات اعداد التقارير المتكاملة حيث تقوم اغلب الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية والحوكمة الجوهرية في تقاريرها سواء كانت مالية ام تشغيلية (شعبان، 2019).

4- فرنسا: أصدرت الحكومة الفرنسية عام 2012 قانون يجبر الشركات الكبرى سواء كانت مدرجة او غير مدرجة في سوق الأوراق المالية ان تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية والحوكمة، والشركات التي يزيد عدد موظفيها عن 500 موظف ان تصدر تقارير متكاملة من اجل دعم الاستدامة (شعبان، 2019؛ شحاته، 2014).

29.1.2 دوافع الإفصاح من خلال تقارير الاعمال المتكاملة

أكدت إصدارات المنظمات المهنية على أهمية تقارير الاعمال المتكاملة في سد النقص والقصور في الإفصاح المالي التقليدي ونتيجة لذلك ظهرت مسودة مشروع الاطار العام لتقارير الاعمال المتكاملة (IIRC, 2013), والصادر عن اللجنة الدولية لإعداد تقارير الاعمال المتكاملة وتضم في عضويتها حسب الجدول رقم 2-3:

جدول 3-2 عضوية اللجنة الدولية لإعداد تقارير الاعمال المتكاملة

مجلس معايير المحاسبية المالية	FASB
الاتحاد الدولي للمحاسبين	IFAC
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB
معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	International Standard Organization (ISO 14064)
المبادرة العالمية للتقارير المالية	Global Reporting Initiative G3 2013
توصيات التقرير الملكي الثالث المتعلق بمبادئ حوكمة الشركات في جنوب افريقيا، كجزء أساسي من متطلبات القيد لديها الذي اعتمده لجنة تداول الأوراق المالية	The King III

وتأتي دوافع الافصاح من خلال التقارير المتكاملة من منافع، وهي: (ابراهيم، 2019)

- 1- تعزيز وتسهيل عمليات الاتصال والتواصل الفعال بين أقسام وفروع المنشأة وبين الشركة والمستفيدين واصحاب المصالح معها.
- 2- يسهل على المستخدمين للتقارير والمستفيدين من تقييم الاداء الفعلي والمتوقع للشركة في ظل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والبيئية والمخاطر اضافة للبعد المالي.
- 3- التطوير والتحسين المستمر نتيجة متابعة وتحديث الافصاح عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بالمنشأة.
- 4- تشرح كيف تقابل وتتعامل الشركة مع التزاماتها ومسؤولياتها تجاه المستثمرين واصحاب المصالح وتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها.
- 5- تبين مستويات الاداء التشغيلي لكافة الانشطة والمجالات مما يسهل عملية تقييم استمرارية الشركة في المستقبل.
- 6- تعزز من استعداد الشركة التام لتلقي المخاطر المستقبلية وتخطيها بطرق وخطط منظمة مسبقا.

30.1.2 جودة تقارير الاعمال المتكاملة

تتمثل جودة أي تقرير بجودة المحتوى المعلوماتي والبيانات التي يحتويها والفترة الزمنية التي يغطيها، ويتم الحكم على جودة المعلومات والتقارير بمدى التزامه بالمبادئ والمعايير الدولية والقواعد والاطر والبنود المحددة لإعداد التقرير، بالنسبة لجودة التقارير المتكاملة تقاس من خلال مدى التزام محتواها المعلوماتي بالعناصر والمبادئ التي نص عليها المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة "IIRC" ومدى شمولها لكافة المعلومات والبيانات الملائمة والجوهرية.

ترتبط جودة تقارير الاعمال المتكاملة ارتباط كبير إيجابي ومباشر بعدة عناصر هامة في الشركة من أهمها سيولة الشركة، المخزون، الحوكمة، مسؤوليتها الاجتماعية، جودة الحسابات

وكيفية ضبطها، والإفصاح الشامل فهي تساعد أصحاب المصالح والمستثمرين على فهم استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها وعمل الإدارة ومدى اعتمادها على التفكير المتكامل ويسهل على المستثمرين تقدير التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة واتخاذ قرارات استراتيجية جيدة، ولا بد ان تقوم الشركة بإصدار توكيد عن مدى صحة ودقة المعلومات الواردة بالتقرير سواء كانت مالية او غير مالية لزيادة ثقة المتعاملين معها وبالتالي رفع جودة التقارير المقدمة (شعبان، 2019).

31.1.2 التحديات التي تواجه الشركات عند اعداد تقارير الاعمال المتكاملة

هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها الشركات عند اعداد التقرير المتكامل تتمثل بالتالي:
(علي، 2013؛ شحاته، 2014؛ إسماعيل، 2016)

- 1- لا يوجد اتفاق عام او معيار حول اعداد ومحتوى تقارير الاعمال المتكاملة
- 2- لا تستطيع إدارة الشركة تحقيق توازن جيد ومتين بين القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية
- 3- صعوبة دمج وربط المعلومات المالية وغير المالية بكافة اشكالها وبالتالي سيتم الفصل بين المعلومات المالية وغير المالية مما يضعف جودة التقارير المتكاملة لعدة أسباب أهمها عدم تمكن المستخدمين والمحللين للبيانات من تحليلها مع بعضها البعض للحصول على نتيجة متوافقة ودقيقة
- 4- تكاليف تجميع وربط المعلومات المالية وغير المالية كبيرة نتيجة زيادة الأعباء والمتطلبات الهيكلية والتنظيمية وتحديثاتها ولأنها تحتاج الى توظيف خبراء والاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات بشكل أوسع بسبب عدم توفر منهجي علمي واضح ومحدد.

32.1.2 محددات الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة

تم الاستناد على محددات حجم الشركة، الأداء المالي، حوكمة الشركة، وطبيعة النشاط كمحددات للإفصاح عن التقرير المتكامل، وهي بشيء من التفصيل كالتالي: (عبد العال، 2017)

أ- حجم الشركة: قامت العديد من الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح الاختياري بأشكاله المختلفة بتناول متغير حجم الشركة كمتغير رئيسي حيث يرتبط حجم الشركة بعدة متغيرات وظواهر تجعل بينهما علاقات قوية فمن ناحية التكاليف واستنادا الى قيد التكلفة والمنفعة، فمن المتوقع ان تكون التكلفة النسبية لإعداد التقارير المتكاملة منخفضة نسبيا في الشركات الأكبر حجما، ولكن يرى البعض الاخر ان الشركات الكبيرة تتحمل قدرا اكبر من التكاليف السياسية وتكون اكثر عرضة للتدخلات الحكومية وبالتالي تصبح على استعداد لتحمل تكاليف اعداد التقارير المتكاملة لتجنب التكاليف الحكومية والسياسية الأخرى.

أما من ناحية عدد المستخدمين وتطبيقا لنظرية أصحاب المصالح، فان أصحاب المصالح وعدد المستخدمين للتقارير في الشركات كبيرة الحجم تتنوع وتتعدد فتلجأ الشركات الكبيرة الى المزيد من الإفصاح الاختياري من اجل تلبية احتياجاتهم المتنوعة وتقليل التعارض وتخفيض نسبة تكاليف الوكالة. ومن ناحية التمويل الخارجي وحجم الشركة فان الشركات الأكبر حجما تقوم بالإفصاح الاختياري للحصول على التمويل الخارجي بأقل تكاليف تمويل ممكنة.

مما سبق نستنتج ان الشركات كبيرة الحجم تتحمل قدر كبير من المسؤولية الاجتماعية ولذلك تحتاج الى المزيد من الإفصاح.

ب- الأداء المالي: عرضت العديد من النظريات طبيعة العلاقة بين الأداء المالي والإفصاح المحاسبي، أهمها نظرية الإشارة، نظرية الوكالة، ونظرية التكاليف السياسية. وبحسب نظرية الإشارة تتجه الشركة ذات الأداء المالي المرتفع نحو عرض وافصاح معلوماتها من خلال الإفصاح الاختياري لأصحاب العلاقة معها لإظهار أدائها ومدى قدرتها على العمل بالاتجاه الصحيح والمخطط له والاستمرار به وتميز نفسها عن غيرها في السوق المنافس وكيف تسعى نحو تحسين سمعتها، وكانت نتائج بعض الدراسات السابقة تشير الى ان الأداء الاجتماعي الى جانب الأداء الاقتصادي يعتبران من اهم محددات الإفصاح عن المعلومات والمسؤولية الاجتماعية وان الشركات كبيرة الحجم والأكثر

ربحية تقوم بالإفصاح من خلال تقارير الاعمال المتكاملة للحد من عدم تماثل المعلومات. (عبد العال, 2017؛ Karapik, 1989; Belkaoui, 2014; Durak)

اما ما جاء بنظرية الوكالة فان الإدارة في الشركات ذات الأرباح الكبيرة تعمل على اظهار الأرباح ونتائج الاعمال المختلفة وتحسين سمعة وأداء الإدارة من اجل تعظيم منافعها الشخصية المتمثلة في تعظيم الحوافز والمكافآت. (عبد العال, 2017), ووفق نظرية التكاليف السياسية فان الشركات ذات الأداء المالي المرتفع تتجه بشكل كبير نحو المزيد من الإفصاح الاختياري لتقديم مبررات معقولة حول ما تحققه الشركة من عوائد وارباح (Frias-aceituno et al., 2014).

مما سبق نستنتج ان الشركات ذات الأداء المالي المرتفع من المتوقع ان تقوم بمزيد من الإفصاحات من خلال تقارير الاعمال المتكاملة

ت- حوكمة الشركات: تعتبر من المحددات والقضايا الجوهرية لعمليات الإفصاح المحاسبي كما يوجد علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمحاسبة ولهذا السبب فقد حظيت باهتمام الكثير من الدراسات المحاسبية والإدارية، وجاءت حوكمة الشركات لتحقيق هدف أساسي من خلال نظم المعلومات المحاسبية وهو حماية المستثمرين وأصحاب المصالح المعنيين بالشركة وأمورها عن طريق الإفصاح وتوفير المعلومات التي تساعد المستخدمين والأطراف الخارجية على رقابة وتقييم أداء الشركة وإدارتها (عبد العال, 2017).

يقوم نظام حوكمة الشركات بشكل أساسي على المعلومات والتقارير المالية. وهدف الحوكمة الأساسي هو دعم عملية انتاج المعلومات واستخدامها في جميع مراحلها المختلفة، وتعتبر احدى آليات الرقابة المهمة على المحاسبة وهدفها الرقابي هو توفير المعلومات المهمة والتأكد من اعدادها بما يتوافق مع معايير المحاسبة المتفق عليها، وهي أيضا أحد آليات المتابعة لأنها تهتم

بالتأكد من اعداد الإفصاح للمعلومات المحاسبية المهمة وضمن الشفافية، وبالتالي تحاول
حوكمة الشركات التخفيض من مشكلة عدم تماثل المعلومات. (عبد العال، 2017)

أبعاد حوكمة الشركات

ومن اجل فهم طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والافصاح المحاسبي، سوف يتم عرض
بعدين أساسين من أبعاد حوكمة الشركات التي تؤثر على القرارات وبالأخص قرارات الإفصاح
المحاسبي حيث تم الاعتماد عليهم من قبل العديد من الدراسات بخصوص هذا الموضوع وهم
بعدا هيكل الملكية، وفعالية مجلس الإدارة.

- أولا هيكل الملكية: او ما يسمى (هيكل رأس المال) وهي مجموع حصص رأس المال
التي يمتلكها الافراد والمؤسسات في الشركة والتي تشكل بمجموعها رأس مال الشركة
الكلي، ويوجد لهيكل الملكية نمطين بناء على درجة التركيز او التشتت بامتلاك الأسهم
وبالتالي اما ان تكون ملكية مركزه او ملكية مشتتة. بالنسبة للملكية المركزة تمتاز أسهم
الشركة بأنها مملوكة من قبل عدد محدود من المساهمين وتكون بالتالي نسبة امتلاكهم
للأسهم كبيرة مما يجعلهم يتمتعون بميزة التأثير الكبير بالشركة والمشاركة في ادارتها
والتحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وتكون الملكية المركزة اما ملكية إدارية، او
ملكية مؤسسية، او ملكية عائلية. أما الملكية المشتتة تكون أسهم الشركة مملوكة ورأس
مالها موزع بين عدد كبير من المساهمين بحيث يمتلك كل مساهم عدد قليل من
الأسهم. (عبد العال، 2017)

العلاقة بين هيكل الملكية والافصاح الاختياري

بما ان نمط هيكل الملكية يختلف من شركة الى أخرى فان التأثير على الإفصاح ومقداره
يختلف أيضا، فالشركات ذات الملكية المركزة يتمتع الملاك بها بصلاحيات وقدرة كبيرة على
الوصول الى المعلومات مباشرة من المصادر الداخلية وخاصة في حالة الملكية الإدارية والملكية
العائلية، وبما انها تحصل على المعلومات بشكل مباشر فلا يوجد لدى الملاك دوافع نحو
الإفصاح الكبير والمفصل لغيرهم من الأطراف الخارجية فتكون التقارير الخارجية محدودة حتى
يقلل الملاك من مخاطر الإفصاح لأطراف خارجية قد تؤدي الى الاضرار بالشركة وبمركزها

التنافسي ايضا، كما جاءت نتائج دراسات سابقة بان الإفصاح الاختياري يتأثر سلبا كلما زادت نسبة الملكية الإدارية او الملكية العائلية (عبد العال, 2017؛ Akhtaruddin, Haron, 2010; Haddad et al., 2015; Chen et al., 2008; Khan et al., 2013; Durak, 2014).

ومن جانب اخر يرى البعض ان تركيز الملكية يزيد من رقابة الملاك على الإدارة التنفيذية ويطالبون بمزيد من الإفصاحات الإضافية للحد من عدم تماثل المعلومات ومن السلوك الانتهازي للإدارة وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على أسعار الأسهم وقيمة الشركة (Jiang et al., 2011; Ho et al., 2013).

اما الشركات ذات الملكية المشتتة وبحسب ما اشارت اليه الدراسات تقوم بالإفصاح الاختياري بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين كما هو الحال بالنسبة للشركات المدرجة في أسواق المال تكون أكثر افصاحا من الشركات غير المدرجة (عبد العال, 2017).

• ثانيا فعالية مجلس الإدارة: يعتبر حجم مجلس الإدارة، تشكيله، وعلاقته بالإدارة التنفيذية من المحاور الأساسية التي تلعب دور في حل مشكلة الوكالة ولذلك ركزت قواعد حوكمة الشركات على دور مجلس الإدارة والامور المتعلقة بتفعيل هذا الدور والتي من أهمها: استقلال مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وازدواجية مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وسيتم استعراضها كالتالي: (عبد العال, 2017)

1- استقلال مجلس الإدارة: يعتبر استقلال مجلس الإدارة من الابعاد المهمة والاساسية في رقابة الإدارة التنفيذية والتأكد من أدائها وأنها تقوم باتخاذ القرارات والخطط التي تهدف الى تحقيق المنافع لأصحاب المصالح المعنيين بأمر الشركة.

وبحسب ما نص دليل قواعد حوكمة الشركات في فلسطين أنه يجب ان تعكس تركيبة مجلس الإدارة المساهمين، وان تعبر عن نسبة توزيع رأس المال، وانه يجوز لعدد من صغار المساهمين يحملون 10% من اسهم الشركة انتخاب ممثل لهم في مجلس الإدارة من أصل عدة مرشحين لهذا المركز، وان لا تزيد مدة مجلس الإدارة على اربع سنوات، وان لا يتم تجديد عضوية الشخص الواحد في المجلس لأكثر من ثلاث دورات متتالية،

ويحبذ ان يكون عضوان من بين أعضاء المجلس مستقلاً عن الشركة أي لا تربطهم بالشركة أي علاقه أخرى غير عضويتهم في مجلس الإدارة حتى لا تتأثر قراراتهم وحكمهم على الأمور بأي اعتبارات او أمور أخرى خارجية، ويتم انتخاب العضوين المستقلين من قبل المساهمين في اجتماع الهيئة العامة من ضمن قائمة مرشحين يقدمها مجلس الإدارة تتضمن أربعة مرشحين على الأقل (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009).

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة والافصاح المحاسبي أو الاختياري فقد كانت نتائج الدراسات مختلفة نوعاً ما، فالبعض من هذه الدراسات كانت نتائجها تحبذ استقلال مجلس الإدارة لان استقلاله يؤدي الى تحسين جودة وكمية المعلومات المفصح عنها وانه يدعم الإفصاح عن المعلومات الغير مالية وبالأخص الإفصاح البيئي الاختياري (هلال، 2009؛ Cheng, Courtenay, 2006; Durak, 2009; Prado, et al., 2010; Willekens et al., 2005; 2014).

في حين جاءت نتائج دراسات أخرى مخالفه لهذا الحديث ومنهم من اعتقد ان فصل الملاك والملكية عن الإدارة يؤدي الى التقليل والحد من مشاكل الوكالة من خلال وضع نظام اتخاذ قرارات ملائم يقوم بالتمييز بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بحيث تكون مهام الإدارة التنفيذية هي اقتراح وتنفيذ القرارات ومهام مجلس الإدارة هي اتخاذ القرارات بشكل نهائي ومتابعة تنفيذها. كما يرى البعض انه في حال عدم وجود أعضاء من المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة فإنها تضمن الحد من احتمالات وجود تواطؤ اداري بين الأعضاء لتحقيق مصالح شخصية لمجلس الإدارة (مصطفى، 2006؛ عبد العال، 2017).

2- حجم مجلس الإدارة: ويقصد به عدد أعضاء مجلس الإدارة، حدد دليل قواعد حوكمة الشركات الفلسطيني حجم مجلس الإدارة بحيث يكون عدد أعضاء إدارة الشركة المساهمة العامة لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشرة عضو وان تعكس تركيبة المجلس المساهمين (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009).

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي ونوعيته فقد كانت نتائج الدراسات متعارضة، فمنها ما توصل الى وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والمعلومات المفصح عنها وقسم اخر من الدراسات أفاد بعدم وجود علاقة بينهما، والقسم الأخير في الدراسات الحديثة التي تناولت الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة كانت نتائجها تنص على انه كلما زاد حجم الأعضاء كلما زادت مستويات الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة والسبب وراء وجود علاقة طردية بين الحجم والإفصاح عن التقارير المتكاملة هو ان الأعضاء الكبيرة في مجلس الإدارة تميزه بتنوع الخبرات والمهارات مما يفيد طبيعة المعلومات المتنوعة الأصل في التقارير المتكاملة (Prado, et al., 2010; Cheng, Courtenay, 2006; Durak, المتكاملة 2014; Frias-aceituno et al., 2014).

3- ازدواجية مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: من اهم المهام الموكلة لمجلس الإدارة هو الرقابة على الإدارة التنفيذية ولذلك من المهم جدا الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب (المدير التنفيذي) حتى يتم القيام بالرقابة بشكلها الصحيح ولمنع التأثير السلبي على الإفصاح الاختياري والتي يمكن تحقيقها من خلال تعيين أعضاء لمجلس الإدارة خارجيين غير التنفيذيين، وبالتالي من المهم الفصل بينهما وقد اوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقاريرها بضرورة الفصل بين المنصبين (مصطفى، 2006؛ Gul, Leung, 2004؛ Brickley et al., 1997).

ث- طبيعة النشاط: يتحدد ويتأثر الإفصاح بشكل عام بطبيعة نشاط المنشأة او نوع الصناعة، أي بكمية ونوعية المعلومات المفصح عنها اختياريًا، وعادة ما تفصح الشركات المنتمية لنفس القطاع عن معلومات مشابهة لمثيلاتها وبنفس الطريقة والسياسات المتبعة الى حد ما، وان الشركات التي تفصح بأساليب ومنهجية مغايرة عن المتبعة في نفس القطاع عادة ما ينظر لها بمنظور سلبي. وخير مثال على ذلك الشركات الملوثة للبيئة حيث تتجه نحو مزيد من الإفصاح الاختياري البيئي والاجتماعي من خلال تقارير الاستدامة لأنها معرضة للتدخل الحكومي بحكم تأثيراتها السلبية

المتوقعة على البيئة والمجتمع وأيضا حتى تتجنب وتقلل من التكاليف السياسية بالقدر المستطاع، ولتحسين صورتها امام المجتمع وأصحاب المصالح المعنيين بالشركة (Watts, Zimmeman, 1978).

وبمراجعة الدراسات كانت بعض النتائج تفيد بان القيمة المضافة لتقارير الاعمال المتكاملة تختلف باختلاف طبيعة النشاط او الصناعة، والبعض الاخر افاد بان تأثير الإفصاح من خلال تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي للشركة يختلف باختلاف النشاط، ودراسات أخرى توصلت انه لا يوجد علاقة بين طبيعة النشاط ومستويات الإفصاح بتقارير الاعمال المتكاملة (Kosovic, Patel, 2013; Churet, Eccles, 2014; Frias-Aceituno et al., 2014).

33.1.2 التوكيد المهني على تقارير الاعمال المتكاملة

هو عملية تجميع وتقييم منتظمة للأدلة الخاصة بتوكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية والأداء المالي والبيئي والاجتماعي والحوكمي وانبعاثات الشركة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بما يمكن المراجع الخارجي من ابداء رأي محايد حول مصداقية التوكيدات وتوصيل هذا الرأي او التوكيد سواء كان إيجابيا ام سلبي للمستخدمين وأصحاب المصالح المعنيين (عبده، 2017).

ان توجه المستثمر نحو استخدام المعلومات غير المالية يكون أكبر عندما يفصح عنها بشكل تقرير متكامل وليس في شكل تقرير منفصل مثل تقرير الاستدامة او التقرير البيئي كما ان التوكيد المهني على تقارير الاعمال المتكاملة له تأثير جوهري على ردة فعل المستثمر تجاه هذه التقارير والمعلومات الواردة بها من حيث درجة اعتماده عليها عند اتخاذ قراراته الاستثمارية التي تحددها جودة المعلومات (Gurturk et al., 2014).

34.1.2 النظريات المحاسبية والإدارية وعلاقتها بالتقارير المتكاملة

هناك العديد من النظريات المحاسبية والإدارية التي تدعم وتؤكد على اهمية الإفصاح المحاسبي بشكل عام والافصاح من خلال معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بشكل خاص، ولكل من هذه النظريات وجهة نظر معينة تجاه المعلومات المفصح عنها بالتقرير المتكامل بسبب الكم الهائل

واختلاف طبيعة ونوعية المعلومات المفصح عنها وتوقعها، ومن اهم هذه النظريات: (عبد العال، 2017)

1- نظرية الوكالة: يهدف حملة الأسهم دائما الى تعظيم ثروتهم، في الوقت نفسه تسعى الإدارة نحو استغلال موارد الشركة بشكل يؤدي الى التعظيم الذاتي لمصالحهم الخاصة، ولذلك تهتم هذه النظرية بمعرفة أسباب تعارض المصالح بين الملاك والإدارة ومحاولة الحد منها من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات فيما بينهما، ولذلك يرى هذا المذهب ان الهدف الأساسي من الإفصاح هو حماية الملاك ومصالحهم الخاصة من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي بدوره يؤدي الى تخفيض تكاليف الوكالة وغيرها من التكاليف الناشئة عن عدم كفاية الإفصاح او الإفصاح المضلل، وان التقرير المتكامل يفترض ان تكون المعلومات متاحة بطريقة شاملة.

هناك أيضا أطراف أخرى غير الملاك مهتمين بأمر الشركة وقيمتها وادائها ولكن لا يرتبطون بعلاقة تعاقدية مباشرة مع الشركة كالعملاء والموردين والمجتمع والمنظمات الأخرى المهمة بالشركة وأنشطتها، ولهذا يظهر دور النظريات الأخرى واهمها نظرية أصحاب المصالح والنظرية الشرعية.

2- نظرية أصحاب المصالح: التي تقر حق كافة المهتمين بأمر الشركة الوصول الى كافة المعلومات المختلفة التي تتوافق مع احتياجاتهم المتنوعة، وبذلك فان الهدف الأساسي من الإفصاح من وجهة نظر هذا المذهب التوسع ببند الإفصاح لمقابلة كافة احتياجات المستخدمين داخل الشركة وخارجها.

3- نظرية الشرعية: ان تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بهدف التأكيد على ان طريقة أداء الشركة لأنشطتها واجراءاتها تتفق مع القيم والعادات والمعتقدات السائدة في المجتمع وبالتالي تستطيع الشركة من خلال ذلك تحسين سمعتها في المجتمع ولهذا يعتبر البعض هذا المذهب هو الأكثر تأييدا للإفصاح عن المسؤوليات البيئية والاجتماعية للشركات (Ortas et al., 2015).

2.2 ثانيا مفهوم الاداء المالي

هو اداة قياس النتائج التي تحققها الشركة من خلال استخدام الاموال والموارد المتاحة استغلال أمثل بكفاءة وفعالية وقدرة المنشأة على تحقيق ارباح خلال فترة زمنية معينة (الحسيني، 2015).

1.2.2 أهمية تقييم الاداء المالي

وفقت لـ (بوريش، 2016) تتبع اهمية تقييم الاداء المالي من اهدافه, وهي:

- 1- متابعة انشطة المنشأة والظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها
- 2- أداة استراتيجية هامة لتحديد مستوى الاداء الكلي
- 3- اجراء عمليات التحليل والتفسير والمقارنة على البيانات المالية لاتخاذ القرارات الملائمة والتي تتعلق بالعديد من الجوانب منها:
 - أ-تقييم ربحية المنشأة (لتعظيم قيمة المنشأة وثروة المساهمين)
 - ب-تقييم سيولة المنشأة (لتحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها)
 - ت-تقييم نشاط المنشأة (لتحديد كيفية استغلال واستثمار الموارد المالية للشركة)
 - ث-تقييم مديونية المنشأة (ما يعرف بالرفع المالي الذي يحدد مدى اعتماد الشركة على القروض)
 - ج-تقييم حجم المنشأة (لتحديد مدى نمو المنشأة)
 - ح-تقييم توزيعات ارباح المنشأة وسياساتها في التوزيع

2.2.2 العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية تقييم الأداء المالي, من اهمها: (الشطرات, 2015؛ الكبيسي, القضاة, 2015؛ Velte, 2016)

- 1- حجم الشركة: هناك وجهات نظر عديدة حول العلاقة بين حجم الشركة وأدائها المالي ومن هذه الوجهات يرى البعض ان هناك علاقة طردية بين حجم الشركة وأدائها المالي

أي ان الشركات كبيرة الحجم تعد أكثر كفاءة من الشركات صغيرة الحجم، ويرى اخرون أن طاقة الشركات صغيرة الحجم أقل من طاقة الشركات الكبيرة مما يحد من قدرتها التنافسية مع الشركات الكبيرة، والبعض الاخر يرى ان اداء الشركات الكبيرة متدني بسبب عدم الكفاءة التي تصاحب الحجم الكبير للشركة.

2- القدرة على السداد: قدرة الشركة على سداد التزاماتها من القروض والفوائد عند استحقاقها ويتم قياسها من خلال مقارنة مقدار القروض والفوائد المستقبلية مع حجم التدفق النقدي المتوقع للسنوات القادمة في تاريخ الاستحقاق ومخاطر تعرضها لاحتمالية التعثر المالي والافلاس.

3- سيولة الشركة: قدرة الشركة على تحويل اصولها الى نقد بسهولة وسرعه وعلى ادارة رأس المال العامل، وايضا قدرتها على تمويل أنشطتها واستثماراتها من اصولها السائلة عندما تكون تكلفة التمويل الخارجي عالية او غير متوفر.

4- الهيكل التنظيمي: الخطط والاستراتيجيات واللوائح والانظمة المعمول بها في الشركة التي تحكم الاعمال والصلاحيات والاتصالات والمسؤوليات والتسلسل الوظيفي، لذلك يعد الهيكل التنظيمي ايضا من العوامل المؤثرة على الاداء المالي للشركة من ناحية التطبيق الناجح لهذه الخطط والأنظمة واتخاذ القرارات الملائمة لها.

3.2 ثالثا الدراسات السابقة

1.3.2 الدراسات العربية

1-دراسة (إبراهيم، 2019) بعنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاعمال المتكاملة على الاداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية".

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي عن التقارير المتكاملة وأثره على الاداء المالي والتشغيلي، وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة مصر، حيث قام الباحث بقياس المتغير المستقل وهو الإفصاح عن التقارير المتكاملة من خلال ثلاثة ابعاد وهي الإفصاح عن الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية، والمعلومات المستقبلية، في حين قام بقياس المتغير التابع وهو الاداء المالي والتشغيلي من خلال مؤشرات اداء معينة وهي العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، واعتمد على بعض المتغيرات الرقابية الضابطة، وكانت الفرضية الرئيسية هي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومؤشرات الأداء المالي.

وكانت اهم نتائج هذه الدراسة هو وجود تأثير سلبي بين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن الحوكمة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية) والاداء المالي للشركات حيث تؤدي الى انخفاض معدل العائد على الاصول كمؤشر للاداء المالي، وجود تأثير ايجابي بين المتغير المستقل (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) والاداء المالي، وان الإفصاح عن التقارير المتكاملة بشكل عام يساعد متخذي القرارات على تحسين جودة هذه القرارات.

واوصى الباحث بضرورة اصدار معيار محاسبي خاص بعملية الإفصاح عن التقارير المتكاملة، تدخل الحكومة لتضع مجموعة من القوانين والتشريعات لتنظيم عملية الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاعمال المتكاملة ونشر الوعي حول اهمية ومزايا هذا الإفصاح على مستوى الشركات التي تقوم به، والمزايا التي تعود على المستثمرين واصحاب المصالح من استخدام هذا الإفصاح في تحليل الاداء المالي والتشغيلي للشركات.

2-دراسة (عبده، 2019) بعنوان: "استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس

والإفصاح المحاسبي البيئي".

تناولت هذه الدراسة استخدام التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي ومن أجل ذلك قام الباحث بدراسة أهمية وجود وعي لدى المسؤولين بضرورة استخدام وتبني مدخل التقارير المتكاملة، المخاوف والمعوقات التي تحد من تبني تطبيق استخدام التقارير المتكاملة والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية والأداء البيئي، كما قام بدراسة وجود قصور في النظام المحاسبي المالي بما يخص التكاليف البيئية والأداء البيئي وهل يوجد اثر للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية والأداء البيئي وكل ما سبق ذكره على تحسين وتطوير الأداء البيئي للمنشأة.

وكانت اهم نتائج الدراسة هو انه يوجد اثر لتطبيق مدخل التقارير المتكاملة على تحسين الأداء البيئي ولكن معظم الشركات ترفض تطبيقه بسبب عدم وجود قوانين او معايير محلية او دولية تجبر الشركات على تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي للاداء البيئي في التقارير والقوائم المالية.

وأوصى الباحث بضرورة قيام المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية والوطنية بدورها في حماية البيئة من خلال اصدار المعايير المحاسبية التي تقوم على أساس اجبار الشركات على الالتزام بتطبيق مدخل التقارير المتكاملة التي تعمل على تحسين الأداء البيئي.

3-دراسة (عبد العال، 2017) بعنوان: "محددات الإفصاح بتقارير الاعمال المتكاملة واثر

ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية".

تناولت هذه الدراسة محددات ونتائج الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة وأثرها على نشاط السوق المالي وقام الباحث بالاعتماد على محددات الإفصاح كفروض ومتغيرات مستقلة وهي حجم الشركة، الأداء المالي، تركيز الملكية، فعالية مجلس الإدارة، وطبيعة النشاط ، وتم تطبيق أسلوب الانحدار اللوجيستي الثنائي لقياس المتغير التابع الثنائي النوعية على عينة مكونة من 178 مشاهدة من الشركات المدرجة في المؤشر (EGX 100) لمدة اربع سنوات في الفترة (2014-2016).

وكانت اهم نتائج الدراسة انه وبالرغم من عدم وجود معايير وارشادات تحكم وتلزم الافصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة الا ان الشركات كبيرة الحجم وذات الدرجة العالية من تركيز الملكية ويمتاز مجلس ادارتها بدرجة عالية من الفعالية هي اكثر افصاحا عن التقارير المتكاملة من غيرها من الشركات الأخرى وانها من خلال افصاحها هذا تعمل بشكل إيجابي على زيادة نشاط سوق الأوراق المالية، وانه لا يوجد علاقة بين الأداء المالي او طبيعة النشاط بالافصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة.

ويرى الباحث ان نتائج الدراسة هي دليل واثبات للمنافع التي تحققها الشركات من الإفصاح عن التقارير المتكاملة واهمها زيادة عمليات التداول على اسهم الشركات في السوق المالي، وتؤيد قرارات المنظمات والهيئات التنظيمية التي تنادي بالزم الشركات بمتطلبات الإفصاح الاختياري الإضافي.

4-دراسة (عبده، 2017) بعنوان: "أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الاعمال المتكاملة على قرار الاستثمار".

تناولت هذه الدراسة أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الاعمال المتكاملة على قرارات الاستثمار بهدف لفت الانتباه نحو أهمية وتنظيم العلاقة بين تبني الشركات لمدخل التقارير المتكاملة وتقرير التوكيد واهمية ذلك وأثره على قرارات المستثمرين، واتعمد الباحث على متغير مستقل واحد وهو التوكيد المهني على التقارير المتكاملة، ومتغير تابع وهو قرار الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة بالبورصة المصرية التي قامت بنشر تقرير متكامل مرفق به تقرير توكيد مهني، ولتحقيق الغرض من الدراسة استخدم الباحث أيضا متغير رقابي وهو نوع المنتج المهني الذي يصدره المراجع الخارجي عند التوكيد على التقارير المتكاملة للشركات المدرجة بالبورصة.

وكانت اهم نتائج هذه الدراسة ان خدمة التوكيد على التقارير المتكاملة هي خدمة تصديقية توكيدية تنتج توكيدا إيجابيا، وان المستثمر يحتاج الى توفير توكيد مهني على المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها لزيادة الموثوقية بالشركة الذي يؤثر على القرار الاستثماري، وانه لا يوجد تأثير جوهري لتقرير التوكيد على تقدير المستثمر لسعر سهم الشركة والذي يؤثر هو فقط على نوع الاستنتاج الذي يصدره المراجع بتقرير التوكيد وعدم وجود قوانين تلزم بإصدار التقرير المتكامل او تحدد اطاره.

وأوصى الباحث ان تلزم الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المدرجة بالبورصة بزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية واعداد التقرير المتكامل مرفق معه تقرير توكيد مستقل، وضرورة عمل ندوات تثقيفية للشركات والمتعاملين بالبورصة لزيادة الوعي بأهمية خدمة التوكيد في زيادة الموثوقية وان تقوم الجامعات بتدريس البعدين المحاسبي والمهني للتقارير المتكاملة واعدادها.

5-دراسة (محمد وعبد الجليل، 2018) بعنوان: "أثر توفير المعلومات بتقارير الاعمال

بنجاح الاستراتيجية التنافسية".

تناولت هذه الدراسة أثر تقارير الاعمال المتكاملة في توفير معلومات لتقييم الاستراتيجية التنافسية في بيئة الاعمال السودانية من أجل معرفة ما اذا كان لها دور في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للشركات وصياغة الاستراتيجية التنافسية لبيئة الاعمال من اجل تحقيق احتياجات المستثمرين منها، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي، وأجريت الدراسة على عينة من العاملين في شركات المساهمة المدرجة في بورصة الخرطوم للفترة من 2014 حتى 2017 مكونة من 50 عامل من هذه الشركات.

وكانت اهم نتائج هذه الدراسة ان الإفصاح المحاسبي التقليدي لا يفسر العمليات المالية بدقة وبالتالي لا يلبي احتياجات المستخدمين وان التقارير المتكاملة تفسر جميع العمليات المالية وغير المالية، وانه يجب الإفصاح بالتقارير عن قواعد آليات التنمية المستدامة عن أنشطتها البيئية والاجتماعية والاستراتيجية، وان الإفصاح عن التقارير المتكاملة يمكن الشركات من خلق القيمة لها لانها تستطيع اختيار الاستراتيجية التي تمكنها من تحقيق أهدافها وان كل ما سبق يساعد الشركة على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

وأوصى الباحث بضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المحاسبين ومعدّي التقارير المالية في الشركة المدرجة ببورصة الخرطوم بأهمية وكيفية اعداد التقارير المتكاملة، ووعي مجالس الإدارة بأهمية الاهتمام بالتقارير المتكاملة في خلق قيمة للمنشأة وتحسين أدائها، والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والخدمية على توجيه مزيد من الاهتمام بالبحوث الخاصة بنشر التقارير المتكاملة، والزام الشركات المعنية بالتنمية المستدامة على تطبيق نظام تقارير الاعمال المتكاملة، واعداد دراسات مستقبلية عن المراجعة لتوكيد التقارير المتكاملة واثرها على قرارات أصحاب المصالح.

6-دراسة (شعبان، 2019) بعنوان: "دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة".

تناولت هذه الدراسة التعرف على ثلاثة مواضيع رئيسية وهي تقارير الاعمال المتكاملة وكل ما يتعلق بها من مفاهيم وطبيعة واهداف ومحتوى واهمية واعداد الى النشر، وتناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها واهميتها وكيف تساعد في زيادة جودة التقارير المتكاملة، وقام الباحث بوضع اطار مقترح للتقارير المتكاملة يتلائم مع الشركات والبيئة العراقية، واجرى الباحث دراسة حالة على التقرير المالي لسنة 2017 للشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية (سامرا).

كانت اهم نتائج هذه الدراسة ان عملية افصاح ودمج المعلومات المالية وغير المالية في تقرير متكامل واحد سوف يساعد أصحاب المصالح والمستخدمين على فهم العلاقة بين هذه المعلومات والاستفادة منها سواء من اجل قياس أداء الشركة او قدرتها على خلق القيمة، وان هناك تأثير إيجابي للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة تقارير الاعمال المتكاملة قدرت نسبة هذه المساهمة الفعلية 11%.

أوصى الباحث بضرورة قيام الشركات العراقية بالافصاح عن طريق تقارير الاعمال المتكاملة والالتزام بالافصاح عن كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية كونها تساعد على كسب ثقة أصحاب المصالح بالشركة ونتائج اعمالها.

7-دراسة (أبو ماضي، 2020) بعنوان: "أثر الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء

المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين".

تناولت هذه الدراسة معرفة أثر مستوى الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين وتم قياس أثر المتغير المستقل الإفصاح غير المالي من خلال مؤشر قياس قام الباحث باعداده خصيصا للبحث بناء على معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالافصاح المحاسبي وتعليمات سلطة النقد وهيئة سوق المال الفلسطينية على المتغيرين التابعين كفاءة الأداء المالي والأداء الإداري وتم اعتماد مؤشرات قياس لكلا المتغيرين، تم اجراء الدراسة من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة يتكون من كافة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للفترة الواقعة بين 2012 و 2018.

كانت أهم نتائج هذه الدراسة أن مستوى الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في البورصة متوسط، أن الإفصاح غير المالي يؤثر سلبيًا على مؤشرات كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة ويؤثر إيجابًا على جودة الأرباح، وأنه لا يوجد تأثير للإفصاح غير المالي على مؤشرات جودة الأصول والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

أوصى الباحث بضرورة زيادة والاهتمام بالإفصاح غير المالي لأنه ينعكس بشكل إيجابي على المستثمرين وعلى رفع الثقة بالقوائم المالية الخاصة بالبنوك والتقليل من مشاكل الوكالة وتضارب المعلومات بين المستثمرين والإدارة.

2.3.2 الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Buallay, et al., 2020) بعنوان: **"Integrated Reporting and Performance: a Cross-country Comparison of GCC Islamic and Conventional Banks"**.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وكل من الأداء المالي والتشغيلي والسوقي في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وهل الاختلاف في طريقة ومحتوى اعداد التقرير المتكامل للأنظمة المصرفية يؤثر على الإفصاح عن التقارير المتكاملة، وكان المتغير المستقل هو الإفصاح عن التقارير المتكاملة مقابل المتغير التابع وهو الأداء الذي تم قياسه من خلال ثلاثه مؤشرات وهي العائد على الأصول، العائد على الملكية، ومؤشر توبينز كيو، واعتمد الباحث أيضا على متغيرات رقابية. تم تطبيق هذه الدراسة من خلال التحليل الوصفي على عينة من التقارير المتكاملة عددها 295 مشاهدة من أصل 59 بنك على مدار خمس سنوات للفترة الواقعة ما بين 2012 و 2016.

كانت اهم نتائج هذه الدراسة انه لا يوجد أي دليل يشير الى انه في حال أصبحت التقارير المتكاملة الزامية سوف يعمل على تحسين او زيادة الأداء بشكل عام سواء كان مالي ام تشغيلي ام سوقي، وان 73% من بنوك دول الخليج تصدر تقارير متكاملة وان البنوك الإسلامية تصدر تقارير متكاملة اكثر من التقارير التقليدية، بالنسبة للبنوك التقليدية توصل الباحث الى ان أدائها

السوقي يتأثر ايجابا بالتقارير المتكاملة ولكنها تؤثر سلبا في الأداء المالي والتشغيلي على عكس البنوك الإسلامية حيث تؤثر التقارير المتكاملة سلبا على الأداء المالي وعلى مؤشر توبينز كيو اما من ناحية العائد على الأصول والملكية ليس له تأثير كبير عليها لذلك تعتبر نتائج هذه الدراسة غير متوافقة مع مضمون نظرية الإشارة ونظرية الحاجة.

أوصى الباحث بضرورة عمل مزيد من البحوث لفهم كيف يتغير أداء الشركة كاستجابة للتغيرات في التقارير المتكاملة ومكوناتها، واجراء الدراسة على دول وبلدان أخرى ممن لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي، واسلامي)، ومقارنة تأثير التقارير المتكاملة على الأداء بين البلدان التي تفرض أعداد التقرير المتكامل بشكل الزامي والبلدان دون النظر الى الأداء قبل او بعد ادخال نظام التقارير المتكاملة الالزامي، وفحص مدى ملائمة المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة ومستوى التعقيد في التقارير المتكاملة مقارنة بالتقارير العادية عبر مختلف أصحاب المصالح.

2-دراسة (Adegboyegun et al., 2020) بعنوان: **"Integrated Reporting and Corporate Performance In Nigeria: Evidence From The Banking Industry"**.

تناولت هذه الدراسة أثر التقارير المتكاملة على أداء الشركات في نيجيريا وكان الدافع لهذه الدراسة هو احتجاج المجتمع على التدهور البيئي من أنشطة الشركات، وطبق الباحث هذه الدراسة على التقارير المالية للقطاع المصرفي للفترة الواقعة بين عامي 2009 و 2018 وتم اخذ عينة تتكون من 13 بنك من أصل 18 بنك بسبب نقص المعلومات الكاملة الذي يعود لنطاق الدراسة المحدود ولم يأخذ شركات أخرى غير المصرفية بسبب عدم كفاية الوقت والموارد لمثل هذه التغطية الكبيرة حيث كان الربح بعد الضريبة متغير تابع أما المتغيرات المستقلة فهي مؤشر للتقارير المتكاملة ونسبة حقوق الملكية واجمالي.

كانت اهم نتائج هذه الدراسة ان التقارير المتكاملة ليس لها تأثير كبير على أداء الشركات على المدى القصير بل له علاقة كبيرة بالاداء على المدى الطويل بمرور الوقت وان المستثمرون وأصحاب العلاقة لا يأخذون التقارير المتكاملة في الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات.

أوصى الباحث بضرورة قيام الجهات المصدرة للتقارير في نيجيريا ان تحث الشركات على تبني معايير التقارير المتكاملة مثل المستخدمة في جنوب افريقيا وانه يجب تضمين المعلومات غير المالية التي تتضمن التنبؤ طويل الاجل في تقارير الشركات في محاولة لتثقيف الأطراف ذات العلاقة بالشركة حول الافاق طويلة الاجل وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.

3-دراسة (Burke and Clark., 2016) بعنوان "The Business Case For Integrated Reporting: Insights From Leading Practitioners, Regulators, and Academics".

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الموضوعات المرتبطة بالتقارير المتكاملة وهي مستقبل اعداد التقارير المتكاملة ولماذا هو مهم، اعداد تقارير المحاكمات والمحن، الاثار القانونية والأخلاقية للتقارير المتكاملة، التأكيد والمصادقية، وسوق المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وهي بمثابة دليل موجه لكيفية تصميم وتنفيذ التقارير المتكاملة وأجريت الدراسة من خلال مقابلات غير منظمة على عينة تتكون من 19 مقابل سواء من موردي او طالبي التقارير المتكاملة.

كانت اهم نتائج هذه الدراسة انه بالرغم من جودة جهود اللجنة الدولية لاعداد التقارير المتكاملة "IIRC" الا ان الكثير من الشركات لا تعرف ما هي التقارير المتكاملة وكيفية اعدادها وفوائدها، وان تضمين التفكير المتكامل ضمن أنشطة الشركة يساعد على تدفق المعلومات بشكل افضل بين الأقسام وتسهيل اتخاذ القرارات، والإفصاح عن المعلومات غير المالية سيكون اكثر اتساعا وبالتالي فوضويا ويجعل الشركات خارج منطقة الراحة الخاصة بهم، وأن افضل اداة هي الاطار المفاهيمي الذي وضعته اللجنة الدولية لاعداد التقارير المتكاملة "IIRC".

أوصى الباحث بضرورة اعداد بنية تحتية متكاملة للتقرير المتكامل إضافة الى معايير او اطار مفاهيمي لاعداد التقارير يضمن اتصالات مع المستثمرين وأصحاب المصالح ذات مصادقية وقابلة للمقارنة ويجب مشاركة وتشجيع واحتضان أصحاب المصلحة الداخليين للمشاركة في الكشف عن المعلومات التي لا تفصح عنها الشركة مطلقا سواء للاستخدام الداخلي فقط او للاستخدام الخارجي.

4-دراسة (Ali, 2017) بعنوان: "Towards Integrated Reporting: An Exploratory Analysis of Reporting Practices in Saudi Arabia".

تناولت هذه الدراسة تحديد مدى ممارسات إعداد التقارير المتكاملة والتحقق في العوامل التي تؤثر على هذه الممارسات، حيث افترض الباحث وجود علاقة موجبة بين مدى التقارير المتكاملة بين الشركات المدرجة في سوق التداول وحجم الشركة، تم استخدام منهج التحليل الوصفي لتحديد مدى التقارير المتكاملة بين العينة، أجريت الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة المكون من 106 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأسهم السعودية للفترة الواقعة بين 2013 الى 2014 وتم تنفيذ هذه الدراسة من خلال تطوير مؤشر للتقارير المتكاملة مكون من 45 نبد.

كانت اهم نتائج هذه الدراسة ان نطاق ممارسات التقارير المتكاملة لا يزال محدودا مع ظهور تحسن قليل وبطيء ولكن واضح لهذا النطاق طوال فترة التحقيق وان هذه الممارسات ترتبط بشكل كبير مع حجم الشركة ونوع المدقق في كلا العامين اما الارتباط مع الربحية ونوع الصناعة لم يعطي مؤشرات هامة.

أوصى الباحث بضرورة العمل على تحسين ممارسات التقارير المتكاملة بين الشركات نظرا لحدائة هذا النوع من الإفصاح خاصة في البلدان النامية مثل المملكة العربية السعودية واجراء مزيد من الدراسات والتحقيقات حول مدى ممارسات التقارير المتكاملة وما يؤثر بها من خلال اجراء مقابلات واستبيان موسع عبر البلدان للوصول الى نتائج اكثر وضوح لان البيانات التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها قد تكون مجرد كلام وليست أفعال.

5-دراسة (El-Deeb, 2019) بعنوان: "The Impact of Integrated Reporting on Firm Value and Performance: Evidence from Egypt".

تناولت هذه الدراسة البحث عن مستوى امتثال الشركات لمتطلبات اللجنة الدولية لاعداد التقارير المتكاملة "IIRC" الصادر عام 2012 في سوق الأوراق المالية المصرية وتأثير هذا المستوى على كل من الربحية والرافعة المالية والقيمة السوقية لهذه الشركات، قام الباحث ببناء مؤشر للتقارير المتكاملة مكون كم 42 بند وتم تجميع البيانات من خلال التقارير السنوية للشركات

المدرجة في مؤشر EGX30 للفترة ما بين 2012 الى 2017 وعبر المواقع الالكترونية للشركات وكانت اجمالي المشاهدات هي 180 مشاهدة.

كانت نتائج هذه الدراسة ان هناك ارتباط مهم وموجب بين الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن التقارير المتكاملة والربحية والرفع المالي وقيمة الشركة أي كلما زاد مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة زادت مؤشرات الربحية والرافعة المالية المتمثلة بتخفيض تكلفة الدين والقيمة السوقية للشركة وذلك نتيجة لارتفاع مستوى ثقة المستثمرين والدائنين في الشركة.

أوصى الباحث بضرورة تطوير أوجه القصور المحتملة في المعلومات التاريخية للشركات المدرجة حتى تستطيع إرضاء احتياجات المستثمرين المتنوعة من المعلومات بالإضافة الى القيام بالمزيد من البحوث ذات العلاقة في مصر.

6-دراسة (Barth et al., 2015) بعنوان: "The Economic Consequences Associated with Integrated Report Quality: Early Evidence from a Mandatory Setting".

تناولت هذه الدراسة البحث حول وجود ارتباط بين جودة التقرير المتكامل وسيولة المخزون وقيمة الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتكلفة رأس المال، تم اخذ عينة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج الافريقية تتكون من أكبر 100 شركة على أساس القيمة السوقية للشركة التي تقدر بما يقارب 90% من القيمة السوقية للبورصة، للفترة التي تغطي 31 ديسمبر من الاعوام 2011، 2012، و 2013 على التوالي.

كانت أهم نتائج هذه الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين التقارير المتكاملة وسيولة الأسهم وكذلك قيمة الشركة أي ان التقارير المتكاملة تؤثر على قيمة الشركة بشكل أساسي عن طريق زيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وبالتالي مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح على اتخاذ قرارات.

أوصى الباحث بضرورة العمل على زيادة التدفقات النقدية المستقبلية لان زيادتها تساعد التقارير المتكاملة على زيادة قيمة الشركة بشكل أساسي لأنه يصاحبها كمية أكبر من المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ قرارات داخلية أفضل من قبل المديرين.

7-دراسة (Kılıç, Kuzey, 2018) بعنوان: "Assessing Current Company Reports According to The IICR Integrated Reporting Framework".

تناولت هذه الدراسة التحقيق في مستوى التزام تقارير الشركات السنوية الحالية بعناصر محتوى وعملية اعداد التقارير المتكاملة بناء على الاطار العام الدولي لاعداد التقارير المتكاملة ومدى تأثير خصائص استدامة الشركات على هذا الالتزام، قامت الباحثة بتصميم مؤشر للتقارير المتكاملة لجمع البيانات وتم تجميعها من خلال التحليل اليدوي لمحتوى تقارير الشركات السنوية وتقارير الاستدامة المستقلة، وكانت العينة عبارة عن أكبر 64 شركة غير مالية مدرجة في بورصة إسطنبول على أساس القيمة السوقية بما يقارب 51% من اجمالي القيمة السوقية للشركات اعتبارا من 31 ديسمبر 2015.

كانت أهم نتائج هذه الدراسة أن التقارير المتكاملة ترتبط بشكل كبير واثباتي بتقارير الاستدامة الا أنها تعرض المعلومات المالية بعزل عن المعلومات غير المالية، تعرض بشكل أساسي مخاطر عامة وليست خاصة بالشركة، تعرض المعلومات الإيجابية وتخفي الجوانب السلبية، ولا تهتم بالتخطيط الاستراتيجي.

أوصت الباحثة بضرورة تبني الشركات التركية لاعداد التقارير المتكاملة مع تضمين المخاطر والفرص الخاصة بالشركة وذكر الجوانب السلبية الى جانب الجوانب الإيجابية الحالية أو المستقبلية في الشركة وعلى الشركات انشاء لجنة استدامة معينة تكون مهمتها توجيه ممارسات الشركة نحو اعداد تقارير متكاملة.

3.3.2 ملخص الدراسات السابقة

جدول 2-4 تلخيص الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة
1	دراسة (إبراهيم، 2019) بعنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاعمال المتكاملة على الاداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية".	معرفة أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية	دراسة تطبيقية من خلال منهج التحليل الوصفي	المتغير المستقل: الإفصاح عن التقارير المتكاملة المتغير التابع: الأداء المالي والتشغيلي المتغير الرقابي: حجم الشركة، الرفع المالي، ومضاعف ربحية السهم.	وجود تأثير سلبي بين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن الحوكمة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية) والاداء المالي للشركات حيث تؤدي الى انخفاض معدل العائد على الاصول كمؤشر للاداء المالي، وجود تأثير ايجابي بين المتغير المستقل (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) والاداء المالي، وان الإفصاح عن التقارير المتكاملة بشكل عام يساعد متخذي القرارات على تحسين جودة هذه القرارات.
2	دراسة (عبد، 2019) بعنوان: "استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي".	توضيح كيفية استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي وتقييم نظام المحاسبة البيئية وما يرتبط به من مفاهيم خاصة مفهوم التكاليف البيئية	المنهج الوصفي	المتغير المستقل: التقارير المتكاملة المتغير التابع: القياس المحاسبي البيئي، والإفصاح المحاسبي البيئي	يوجد اثر لتطبيق مدخل التقارير المتكاملة على تحسين الأداء البيئي ولكن معظم الشركات ترفض تطبيقه بسبب عدم وجود قوانين او معايير محلية او دولية تجبر الشركات على تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي للاداء البيئي في التقارير والقوائم المالية.
3	دراسة (عبد العال، 2017) بعنوان: "محددات الإفصاح بتقارير الاعمال المتكاملة واثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية".	التعرف على محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وما هي تبعات هذا الإفصاح	المنهج الوصفي التحليلي	المتغيرات المستقلة: حجم الشركة، الأداء المالي، تركيز الملكية، فعالية مجلس الإدارة،	انه وبالرغم من عدم وجود معايير وارشادات تحكم وتلزم الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة الا ان الشركات كبيرة الحجم وذات الدرجة العالية من تركيز الملكية ويمتاز مجلس ادارتها بدرجة عالية من

				<p>وطبيعة النشاط المتغيرات التابعة: مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة، ونشاط سوق الأوراق المالية</p>	<p>الفعالية هي أكثر افصاحا عن التقارير المتكاملة من غيرها من الشركات الأخرى وانها من خلال افصاحها هذا تعمل بشكل إيجابي على زيادة نشاط سوق الأوراق المالية، وانه لا يوجد علاقة بين الأداء المالي او طبيعة النشاط بالافصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة</p>
4	<p>دراسة (عبد، 2017) بعنوان: "أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الاعمال المتكاملة على قرار الاستثمار".</p>	<p>دراسة واختبار أثر خدمة التوكيد المهني من قبل المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على بعض قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.</p>	<p>المنهج التجريبي</p>	<p>المتغير المستقل: التوكيد المهني على التقارير المتكاملة المتغير التابع: قرار استثمار المستثمرين</p>	<p>ان المستثمر يحتاج الى توفير توكيد مهني على المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها لزيادة الموثوقية بالشركة الذي يؤثر على القرار الاستثماري، وانه لا يوجد تأثير جوهري لتقرير التوكيد على تقدير المستثمر لسعر سهم الشركة والذي يؤثر هو فقط على نوع الاستنتاج الذي يصدره المراجع بتقرير التوكيد.</p>
5	<p>دراسة (محمد وعبد الجليل، 2018) بعنوان: "أثر توفير المعلومات بتقارير الاعمال بنجاح الاستراتيجية التنافسية".</p>	<p>التعرف على طبيعة ومفهوم وكل ما يتعلق بالتقارير المتكاملة وأثر الممارسة المحاسبية والمهنية المتعلقة بأعداد ونشر التقارير المتكاملة.</p>	<p>المنهج التحليلي الوصفي</p>	<p>المتغير المستقل: المعلومات التي توفرها التقارير المتكاملة المتغير التابع: نجاح الاستراتيجية التنافسية</p>	<p>ان التقارير المتكاملة تسر جميع العمليات المالية وغير المالية، وانه يجب الإفصاح بالتقارير عن قواعد آليات التنمية المستدامة عن أنشطتها البيئية والاجتماعية والاستراتيجية، وان الإفصاح عن التقارير المتكاملة يمكن الشركات من خلق القيمة لها لانها تستطيع اختيار الاستراتيجية التي تمكنها من تحقيق أهدافها وان كل ما سبق يساعد الشركة على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.</p>

6	<p>دراسة (شعبان، 2019) بعنوان: "دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة".</p>	<p>تحديد خطوات اعداد تقرير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتقارير المتكاملة للشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات، ومدى مساهمة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في دعم جودة التقارير المتكاملة</p>	<p>المنهج الوصفي والمنهج التطبيقي</p>	<p>المتغير المستقل: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المتغير التابع: جودة تقارير الاعمال المتكاملة</p>	<p>ان عملية افصاح ودمج المعلومات المالية وغير المالية في تقرير متكامل واحد سوف يساعد أصحاب المصالح والمستخدمين على فهم العلاقة بين هذه المعلومات والاستفادة منها سواء من اجل قياس أداء الشركة او قدرتها على خلق القيمة، وان هناك تأثير إيجابي للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة تقارير الاعمال المتكاملة قدرت نسبة هذه المساهمة الفعلية 11%.</p>
7	<p>دراسة (أبو ماضي، 2020) بعنوان: "أثر الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء التجاري والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين".</p>	<p>التعرف على أثر مستوى الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>المتغير المستقل: درجة الإفصاح غير المالي المتغير التابع: كفاءة الأداء المالي والإداري</p>	<p>أن مستوى الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في البورصة متوسط ويؤثر سلبا على مؤشرات كفاءة رأس المال وكفاءة الإدارة ويؤثر إيجابا على جودة الأرباح، وأنه لا يوجد تأثير للإفصاح غير المالي على مؤشرات جودة الأصول والحساسية اتجاه مخاطر السوق.</p>
8	<p>دراسة (Buallay, et al., 2020) بعنوان: "Infrtegrated Reporting and Performance: a Cross-country Comparison of GCC Islamic and Conventional Banks".</p>	<p>اختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقارير المتكاملة وكل من الأداء المالي والتشغيلي والسوقي في جميع البنوك الإسلامية والتقليدية</p>	<p>منهج التحليل الوصفي</p>	<p>المتغير المستقل: مؤشر قياس التقرير المتكامل المتغير التابع: مؤشرات الأداء</p>	<p>انه لا يوجد أي دليل يشير الى انه في حال أصبحت التقارير المتكاملة الزامية سوف يعمل على تحسين او زيادة الأداء بشكل عام سواء كان مالي ام تشغيلي ام سوقي، ان 73% من بنوك دول الخليج تصدر تقارير متكاملة وان البنوك الإسلامية تصدر تقارير متكاملة اكثر من التقارير التقليدية، بالنسبة للبنوك التقليدية توصل الباحث الى ان أدائها السوقي يتأثر ايجابا بالتقارير المتكاملة ولكنها تؤثر سلبا في الأداء المالي والتشغيلي على عكس البنوك الإسلامية حيث</p>

					تأثر التقارير المتكاملة سلبا على الأداء المالي وعلى مؤشر توبين كيو اما من ناحية العائد على الأصول والملكية ليس له تأثير كبير عليها لذلك تعتبر نتائج هذه الدراسة غير متوافقة مع مضمون نظرية الإشارة ونظرية الحاجة.
9	دراسة (Adegboyegun et al., 2020) بعنوان: "Integrated Reporting and Corporate Performance In Nigeria: Evidence From The Banking Industry" .	معرفة وفحص تأثير التقارير المتكاملة على أداء الشركة وبالأخص فحص ما اذا كان هناك علاقة طويلة المدى بين التقارير المتكاملة وأداء الشركة	المنهج الوصفي التحليلي	المتغيرات المستقلة: مؤشر قياس التقارير المتكاملة، نسبة الدين الى حقوق الملكية، واجمالي الأصول المتغير التابع: الربح بعد الضريبة	كانت اهم نتائج هذه الدراسة ان التقارير المتكاملة ليس لها تأثير كبير على أداء الشركات على المدى القصير بل له علاقة كبيرة بالاداء على المدى الطويل بمرور الوقت، وان المستثمرون وأصحاب العلاقة لا يأخذون التقارير المتكاملة في الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات.
10	دراسة (Ali, 2017) بعنوان: "Towards Integrated Reporting: An Exploratory Analysis of Reporting Practices in Saudi Arabia" .	تحديد مدى ممارسات إعداد التقارير المتكاملة والتحقق في العوامل التي تؤثر على هذه الممارسات	منهج التحليل الوصفي	نحو التقارير المتكاملة	ان نطاق ممارسات التقارير المتكاملة لا يزال محدودا مع ظهور تحسن قليل وبطيء ولكن واضح لهذا النطاق طوال فترة التحقيق وان هذه الممارسات ترتبط بشكل كبير مع حجم الشركة ونوع المدقق في كلا العامين اما الارتباط مع الربحية ونوع الصناعة لم يعطي مؤشرات هامة.
11	دراسة (El-Deeb, 2019) بعنوان: "The Impact of Integrated Reporting on Firm Value and Performance: Evidence from Egypt" .	معرفة مستوى امتثال الشركات لمتطلبات اللجنة الدولية لاعداد التقارير المتكاملة "IIRC" الصادر عام 2012 في سوق الأوراق المالية المصرية وتأثير هذا المستوى على كل من الربحية والرافعة المالية والقيمة السوقية لهذه الشركات.	منهج التحليل الوصفي	المتغير المستقل: التقارير المتكاملة المتغير التابع: قيمة الشركة،	ان هناك ارتباط مهم وموجب بين الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن التقارير المتكاملة والربحية والرفع المالي وقيمة.

	والأداء .				
12	دراسة (Barth et al., 2015) بعنوان: "The Economic Consequences Associated with Integrated Report Quality Early Evidence from a Mandatory Setting".	التعرف على العواقب الاقتصادية المرتبطة بجودة التقارير المتكاملة، وهل يوجد ارتباط بين جودة التقرير المتكامل وسيولة المخزون وقيمة الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتكلفة رأس المال.	منهج التحليل الوصفي	العواقب الاقتصادية المرتبطة بجودة التقارير المتكاملة	وجود ارتباط إيجابي بين التقارير المتكاملة وسيولة الأسهم وكذلك قيمة الشركة أي ان التقارير المتكاملة تؤثر على قيمة الشركة بشكل أساسي عن طريق زيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وبالتالي مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح على اتخاذ قرارات.
13	دراسة (Kılıç, Kuzey, 2018) بعنوان: "Assessing Current Company Reports According to The IICR Integrated Reporting Framework".	التحقيق في مستوى التزام تقارير الشركات السنوية الحالية بعناصر محتوى وعملية اعداد التقارير المتكاملة بناء على الاطار العام الدولي لاعداد التقارير المتكاملة.	التحليل اليدوي والاحصائي تحليل المحتوى من خلال نهج الكشف غير الموزون	المتغير المستقل: تقارير الاستدامة المتغير التابع: عناصر محتوى اطار عمل اعداد التقارير المتكاملة	أن التقارير المتكاملة ترتبط بشكل كبير وإيجابي بتقارير الاستدامة الا أنها تعرض المعلومات المالية بعزل عن المعلومات غير المالية، تعرض بشكل أساسي مخاطر عامة وليست خاصة بالشركة، تعرض المعلومات الإيجابية وتخفي الجوانب السلبية، ولا تهتم بالتخطيط الاستراتيجي.

4.3.2 محاور الدراسات السابقة

تمحورت الدراسات السابقة حول المحاور الرئيسية التالية:

- 1- تناولت مجموعة من الدراسات معرفة وقياس أثر تقارير الأعمال المتكاملة على أداء الشركة المالي أو/ و التشغيلي ومنها دراسة (إبراهيم, 2019)، دراسة (أبو ماضي, 2020)، دراسة (Buallay et al., 2020)، دراسة (Adegboyegun et al., 2020)، و دراسة (El- Deeb, 2019).
- 2- تناولت دراسة مستقبل التقارير المتكاملة وهي دراسة (Ali, 2017).
- 3- تناولت دراسات الإفصاح عن التقارير المتكاملة وأثره على جودة المعلومات وجودة الإفصاح المحاسبي ومنها دراسة (عبده, 2019)، و دراسة (محمد, عبد الجليل, 2018).
- 4- تناولت دراسات موضوع خدمة التوكيد المهني على التقارير المتكاملة ومنها دراسة (عبده, 2017).

5.3.2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

يوضح العرض السابق لمحاور الدراسات السابقة ومتغيراتها ونتائجها في مجال التقارير المتكاملة وأثرها على أداء الشركة الكلي وعلى جودة الإفصاح المحاسبي وتبين أن معظم الدراسات تركز على أداء الشركة المالي وكيف يتأثر بالإفصاح عن التقارير المتكاملة ومدى التزام الشركات بالاطار العام الدولي لاعداد التقارير المتكاملة ومحددات الإفصاح عن التقارير المتكاملة وكيفية تحسين الإفصاح المحاسبي والافصاح عن التقارير المتكاملة والتوكيد عليها، وفيما يلي ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

- 1- تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في متغيراتها حيث تناولت الدراسة موضوع قياس المتغير المستقل (التقارير المتكاملة) من خلال استخدام مؤشر قياس التقارير المتكاملة الذي صمم من قبل الباحثة خصيصا لهذا الغرض، وتكون هذا المؤشر من 8 عناصر رئيسية، وتم قياس كل عنصر من هذه العناصر من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية، بينما المتغير التابع فهو (الأداء المالي) تم قياسه من خلال مؤشرات العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم.
- 2- ندرة البحوث المرتبطة بالتقارير المتكاملة في جميع دول العالم، وعدم التطرق لموضوع البحث نفسه في فلسطين من قبل _ بحسب علم الباحثة _.
- 3- تنفرد الدراسة بتطبيقها على مجتمع الدراسة كاملا حيث قامت الباحثة بعمل مسح شامل لكافة الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية.
- 4- تتميز في كونها تدرس محورين (الأداء المالي، والتقارير المتكاملة)، والتي من المتوقع أن تخرج هذه الدراسة بنموذج للتنبؤ باستجابة وتؤثر الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية.

الإجراءات المنهجية للبحث

1.3 مقدمة

منهجية الدراسة وإجراءاتها تعتبر محورياً أساسياً، من خلاله يتم إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم الحصول عن طريقها على البيانات المطلوبة التي تضمن إجراء عملية التحليل الإحصائي؛ من أجل الوصول الى نتائج دقيقة وتفسيرها لتحقيق أهداف الدراسة.

وبناءً على ذلك يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة التي تم اتباعها، من حيث منهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، ومتغيراتها، وآلية قياسها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ومصادر جمع البيانات. وفي نهاية الفصل سيتم عرض المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

2.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي (التحليلي)، إذ تم اتباع المنهج الوصفي (Descriptive statistics) لوصف متغيرات الدراسة وصفاً دقيقاً من خلال تنظيم بياناتها وعرض نتائجها في جداول، إضافة للإجابة عن أسئلة الدراسة. من ناحية أخرى تم استخدام الإحصاء الاستدلالي (Inferential statistics) من أجل الإجابة عن فرضيات الدراسة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية عام (2020) والبالغ عددها (47) شركة موزعة على خمس قطاعات وهي: الاستثمار و يبلغ عددها (10) شركات، البنوك و يبلغ عددها (7) شركات، التأمين و يبلغ عددها (7) شركات، بالإضافة لقطاع الشركات الصناعية الذي يبلغ عدد شركاته (13) شركة و (9) شركات في

قطاع الخدمات، في حين اشتملت الدراسة (46) شركة، حيث تم حذف احدى الشركات الاستثمارية وهي الشركة العقارية التجارية؛ لعدم توفر واكتمال بعض بياناتها التي يمكن استخدامها لقياس وحساب متغيرات الدراسة.

4.3 متغيرات الدراسة قياسها وسلوكها

تتلخص متغيرات البحث بدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في البورصة في عام 2020، عن طريق إجراء تحليل مالي إحصائي لتوضيح ذلك الأثر، ولابد في البداية من دراسة سلوك متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وذلك بدراستها دراسة تحليلية ووصفية على التوالي.

المتغيرات المستقلة: هي عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة بحيث شملت الدراسة على (8) عناصر من عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة كمتغيرات مستقلة، والتي تم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم تطويرها من قبل الباحثة بالاعتماد على مؤشرات قديمة من دراسات سابقة إضافة الى مؤشرات حديثة لكل عنصر والجدول (1.3) يوضح عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة التي شملتها الدراسة، إضافة للمؤشرات الخاصة بكل عنصر والدراسات التي اعتمدها بقياس ذلك.

جدول 1-3 جدول 1-3 أ متغيرات الدراسة المستقلة والممثلة بعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومؤشرات قياسها

الدراسات التي تناولت القياس	المؤشر	الرقم
أولاً: النظرة العامة على الشركة والبيئة الخارجية		
(ابراهيم، 2019)، (محمد، عبد الجليل، 2018)، (Kılıç, Kuzey, 2018)	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	1.
(ابراهيم، 2019)، (ابو ماضي، 2020)	الملكية وهيكل التشغيل	2.
(ابو ماضي، 2020)، (محمد، عبد الجليل، 2018)، (Kılıç, Kuzey, 2018)	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	3.
(محمد، عبد الجليل، 2018)	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية واطر المسؤولية الاجتماعية	4.

ثانياً: الحوكمة	
1.	الحوكمة والإدارة (ابراهيم، 2019)، (ابو ماضي، 2020)
جدول (1.3. ب): متغيرات الدراسة المستقلة والممثلة بعناصر الافصاح عن التقارير المتكاملة ومؤشرات قياسها	
2.	تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة (ابراهيم، 2019) (Adegboyegun et al., 2020)
3.	المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة (ابراهيم، 2019)، (ابو ماضي، 2020)، (Kılıç, Kuzey, 2018)
ثالثاً: نموذج الأعمال	
1.	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر (ابراهيم، 2019)
2.	تمايز المنتجات (ابراهيم، 2019)، (محمد عبد الجليل، 2018) (Kılıç, Kuzey, 2018)
3.	إدارة العلاقات مع الموردين (محمد عبد الجليل، 2018)
رابعاً: المخاطر والفرص	
1.	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية (ابراهيم، 2019)
2.	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية (ابراهيم، 2019)، (ابو ماضي، 2020)، (محمد عبد الجليل، 2018)، (Kılıç, Kuzey, 2018)
خامساً: الاستراتيجية وتخصيص الموارد	
1.	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات (ابراهيم، 2019)، (Adegboyegun et al., 2020) (محمد عبد الجليل، 2018)، (Kılıç, Kuzey, 2018)
2.	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءاً من استراتيجية المنشأة (محمد عبد الجليل، 2018)
3.	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية (ابراهيم، 2019)، (محمد عبد الجليل، 2018)، (Kılıç, Kuzey, 2018)
سادساً: الأداء	
1.	توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح (محمد عبد الجليل، 2018)
2.	الربط بين الأداء الماضي والحاضر (ابراهيم، 2019)، (محمد عبد الجليل، 2018)، (Kılıç, Kuzey, 2018)
3.	الالتزام تجاه الموظفين (ورد ذكرها في عدة دراسات ولكن تحت عناصر أخرى غير الأداء مثل (Kılıç, Kuzey, 2018))
4.	اظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية (ابراهيم، 2019)، (محمد عبد الجليل، 2018)
سابعاً: الأفاق أو التوقعات المستقبلية	
1.	توقعات حول المستقبل او تفسيرات حول عدم اليقين (ابو ماضي، 2020)، (Adegboyegun et al., 2020) (ابراهيم، 2019)، (Kılıç, Kuzey, 2018)

2.	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترات القادمة	(ابراهيم، 2019)
3.	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	(ابراهيم، 2019)، (ابو ماضي، 2020) (Kiliç, Kuzey, 2018)
جدول (1.3 ج): متغيرات الدراسة المستقلة والممثلة بعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومؤشرات قياسها		
ثامناً: اسس الاعداد والعرض		
1.	تقرير أساس الاعداد	Adegboyegun et al., (2020)
2.	تحليل الأهمية النسبية	ورد ذكرها في الإطار المفاهيمي للجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة "IIRC" Framework
3.	وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة	ورد ذكرها في عدة دراسات ولكن تحت عناصر أخرى غير أسس الاعداد والعرض. مثل دراسة (Ali, 2017)

وبالاعتماد على المتغيرات المشار إليها في الجدول (1.3) لتحقيق أهداف الدراسة، بداية سيتم عرضها وعرض طريقة قياسها على التوالي:

1. النظرة العامة عن التنظيم والبيئة الخارجية: يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن حالتها، ظروف عملها، وطبيعة الاعمال والأنشطة التي تقوم بها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (4) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية لها وهي: ذكر قيم واخلاقيات الشركة، الملكية وهيكل التشغيل، عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ووصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والأسس المحاسبية وأطر المسؤولية الاجتماعية، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) اذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) اذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الالكتروني.

الجدول (2.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات الفلسطينية التي تقوم بالإفصاح عن القيم والاخلاقيات في تقاريرها المالية قد بلغت (50%)، في حين أن (93.5%) من الشركات تتضمن تقاريرها المنشورة الملكية وهيكل التشغيل، و (84.8%) من الشركات تقوم بعرض الأنشطة

والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين لديها، بينما (97.8%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية وأطر المسؤولية الاجتماعية.

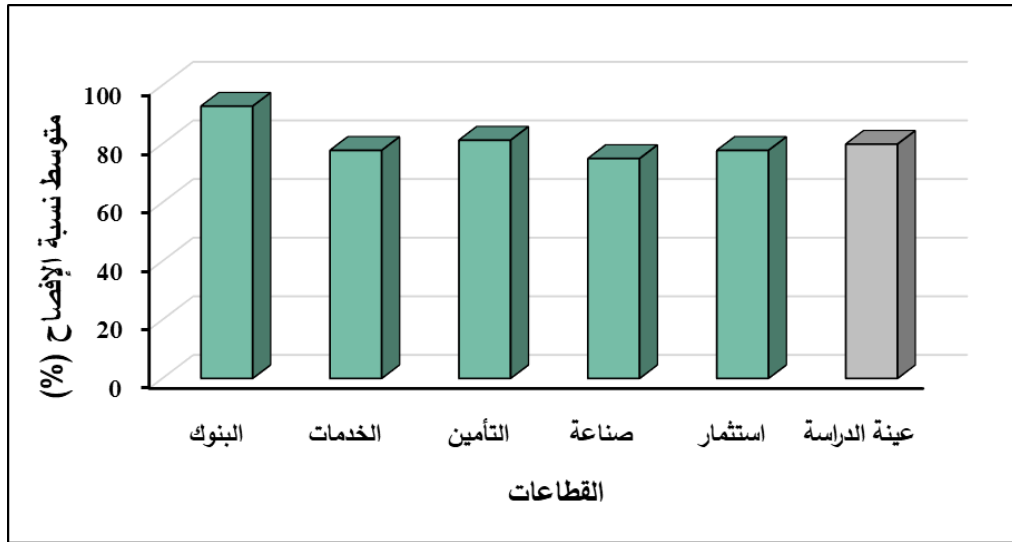
إضافة الى ذلك نلاحظ أن أبرز المؤشرات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها هو وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية وأطر المسؤولية الاجتماعية، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر (100%) في جميع القطاعات عدا القطاع الصناعي، كما ونلاحظ أن قطاع البنوك يتميز بدرجة عالية من الإفصاح عن مؤشرات النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية للشركة، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن الملكية وهيكل التشغيل، عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، و وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية واطر المسؤولية الاجتماعية (100%) لكل منها، كما ونلاحظ أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن القيم والاخلاقيات الأقل بالمقارنة مع الافصاح عن المؤشرات الثلاثة الأخرى تبعا لقطاع العمل، حيث حقق قطاع الخدمات النسبة الأقل والتي بلغت (33.3%).

جدول 2-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات النظرة العامة والبيئة الخارجية

الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع البنوك	قطاع الخدمات	قطاع التأمين	قطاع الصناعة	قطاع الاستثمار
1	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	50.0	71.4	33.3	62.5	46.2	44.4
2	الملكية وهيكل التشغيل	93.5	100	88.9	87.5	84.6	66.7
3	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	84.8	100	88.9	87.5	84.6	66.7
4	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية واطر المسؤولية الاجتماعية	97.8	100	100	100	92.3	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد الى التقارير المالية المنشورة والمواقع الالكترونية لشركات عينة الدراسة خلال العام (2020).

من خلال الشكل (1.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة الإفصاح عن النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية لعينة الدراسة خلال العام 2020 قد بلغ (79.9%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أن أبرز القطاعات التي تتميز شركاتها بالإفصاح عن النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية هو قطاع البنوك، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح لشركات قطاع البنوك (92.9%)، تلا ذلك شركات التأمين بمتوسط بلغ (81.3%)، وشركات قطاع الخدمات والاستثمار، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح لكل منها (77.8%)، في حين حققت الشركات الصناعية النسبة الأقل والتي بلغت (75%).



شكل 1-3 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

2. **الحوكمة:** يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن إطار حوكمتها الذي ينظم النواحي الإدارية لعملية خلق القيمة لها على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (3) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن إطار حوكمتها وهي: الحوكمة والإدارة، تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة، والمهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) إذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الإلكتروني.

الجدول (3.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات الحوكمة المدروسة تبعاً لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن الحوكمة والادارة في تقاريرها المالية (89.1%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تقرير مكافآت المدير ومجلس الادارة (60.9%)، في حين أن (67.4%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن المهارات التي يمتلكها مجلس الادارة. إضافة الى ذلك نلاحظ أن أبرز المؤشرات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها باختلاف قطاع العمل هو الحوكمة والإدارة، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر (100%) في قطاعي البنوك والتأمين، في حين (88.9%) و(84.6%) في قطاعي الخدمات والصناعة على التوالي، كما ونلاحظ أن قطاع البنوك يتميز بدرجة عالية من الإفصاح عن مؤشرات الحوكمة بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن الحوكمة والادارة (100%)، تقرير مكافآت المدير ومجلس الادارة (100%)، والمهارات التي يمتلكها مجلس الادارة (85.7%)، كما ونلاحظ أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تقرير مكافآت المدير ومجلس الادارة الأقل بالمقارنة مع الإفصاح عن المؤشرين الآخرين (الحوكمة والادارة، المهارات التي يمتلكها مجلس الادارة) في قطاع التأمين، الصناعة، والاستثمار.

جدول 3-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لإفصاحها عن مؤشرات الحوكمة

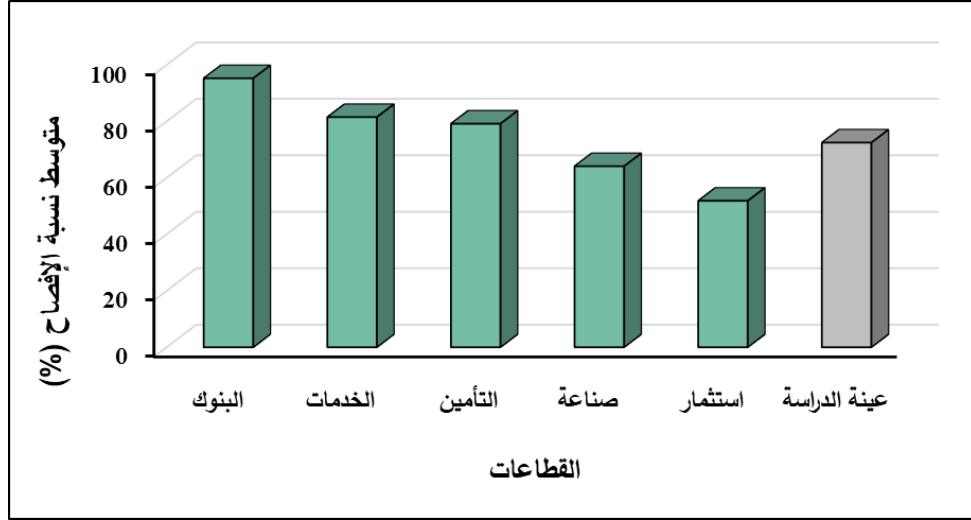
الرقم المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1 الحوكمة والإدارة	89.1	77.8	84.6	100.0	88.9	100.0
2 تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة	60.9	33.3	46.2	62.5	77.8	100.0
3 المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة	67.4	44.4	61.5	75.0	77.8	85.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد الى التقارير المالية المنشورة والموقع الالكتروني لشركات عينة الدراسة

خلال العام (2020).

من خلال الشكل (2.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن إطار حوكمتها خلال العام 2020 قد بلغ (72.5%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أن أبرز القطاعات التي تقوم شركاتها

بالإفصاح عن إطار الحوكمة هو قطاع البنوك، حيث بلغ متوسط نسبة إفصاح هذه الشركات عن إطار الحوكمة (95.4%)، تلا ذلك شركات قطاع الخدمات بمتوسط بلغ (81.5%)، شركات قطاع التأمين (79.2%) بمتوسط بلغ، وشركات قطاع الصناعة بمتوسط بلغ (64.1%)، في حين حققت شركات قطاع الاستثمار المتوسط الأقل والذي بلغ (51.9%).



شكل 2-3 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن إطار الحوكمة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

3. نموذج الأعمال: يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن نموذج عملها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (3) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن نموذج عملها وهي: تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر، تمايز المنتجات، وإدارة العلاقات مع الموردين، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) إذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الإلكتروني.

الجدول (4.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات نموذج الأعمال المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر في تقاريرها المالية (82.6%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تمايز المنتجات

(71.7%)، في حين أن (13.0%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن ادارة العلاقات مع الموردين.

من جهة أخرى، يتضح من النتائج أن أبرز المؤشرات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها باختلاف قطاع العمل هو تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر (100%) في قطاع البنوك، في حين بلغت (87.5%) و(84.6%) في قطاعي التأمين والصناعة على التوالي، كما ونلاحظ أن نسب الشركات التي تقوم بالإفصاح عن ادارة العلاقات مع الموردين الأقل بالمقارنة مع الإفصاح عن المؤشرين الآخرين (تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر، تمايز المنتجات) في جميع القطاعات، فيظهر من النتائج أن جميع شركات قطاع التأمين والخدمات لم تقم بالإفصاح عن ادارة العلاقات مع الموردين، في حين بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن ادارة العلاقات مع الموردين في قطاع الاستثمار، الصناعة والبنوك (22.2%)، (23.1%) و(14.3%) على التوالي.

جدول 3-4 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات نموذج الاعمال

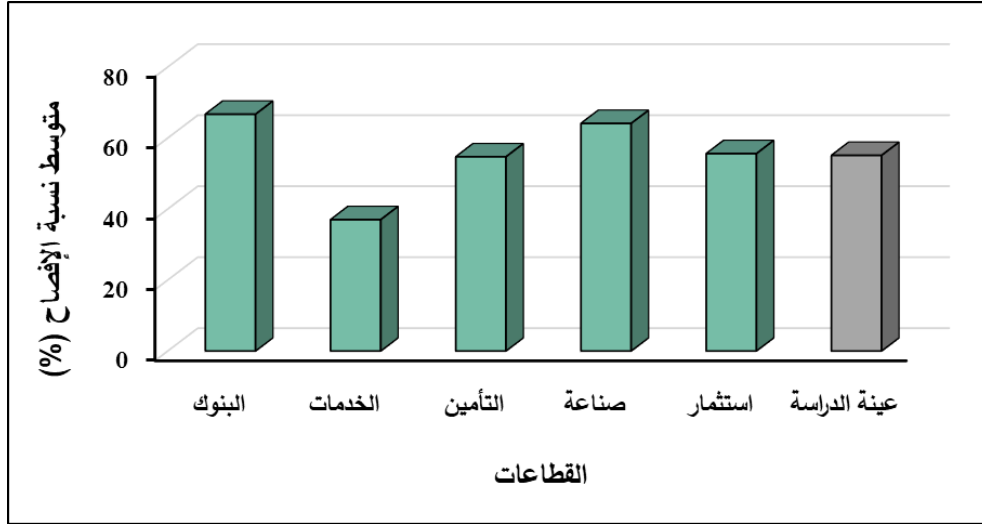
الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر	82.6	77.8	84.6	87.5	66.7	100.0
2	تمايز المنتجات	71.7	66.7	84.6	75.0	44.4	85.7
3	إدارة العلاقات مع الموردين	13.0	22.2	23.1	0.0	0.0	14.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد الى التقارير المالية المنشورة والموقع الالكتروني لشركات عينة الدراسة

خلال العام (2020).

من خلال الشكل (3.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن نموذج عملها خلال العام 2020 قد بلغ (55.1%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أن أبرز القطاعات التي تقوم شركاتها بالإفصاح عن نموذج عملها هو قطاع البنوك، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح لهذه الشركات (66.7%)، تلا ذلك الشركات الصناعية بمتوسط بلغ (64.1%)، شركات الاستثمار بمتوسط

بلغ (55.6%)، وشركات التأمين بمتوسط بلغ (54.7%)، في حين حققت شركات قطاع الخدمات النسبة الأقل والتي بلغت (37.0%).



شكل 3-3 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن نموذج الاعمال

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

4. المخاطر والفرص: يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن مخاطر وفرص خلق القيمة وكيفية تعامل الشركة معها لمواجهة المخاطر بالقدر المستطاع واستغلال الفرص أفضل استغلال، حيث اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرين رئيسيين لقياس نسبة إفصاح الشركات عن مخاطر وفرص خلق القيمة وهما: تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية و تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) اذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) اذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الالكتروني.

الجدول (5.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشري المخاطر والفرص المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية في تقاريرها المالية (95.7%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن المخاطر والفرص

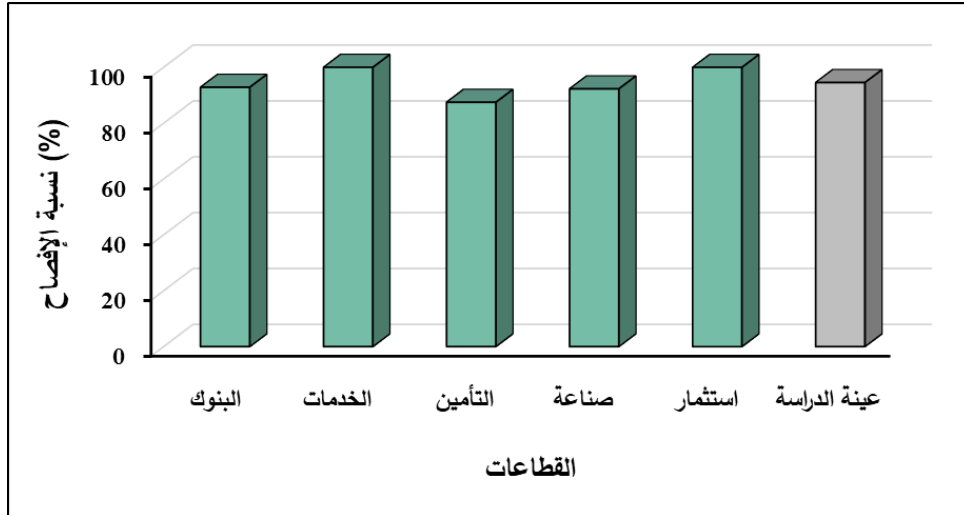
الاقتصادية الجوهريّة (93.5%)، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن جميع شركات قطاعات البنوك، الخدمات والاستثمار تقوم بالإفصاح عن المخاطر والفرص الداخلية الجوهريّة، في حين أن (92.3%) و(87.5%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن المخاطر والفرص الداخلية الجوهريّة في قطاعي الصناعة والتأمين على التوالي، ونلاحظ من خلال النتائج أن قطاعي الخدمات والاستثمار يتميزان بدرجة عالية من الإفصاح عن المخاطر والفرص، حيث أظهرت النتائج أن جميع شركات قطاعي الخدمات والاستثمار تقوم بالإفصاح عن المخاطر والفرص سواء الداخلية أو الاقتصادية.

جدول 3-5 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لإفصاحها عن مؤشرات المخاطر والفرص

الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهريّة	95.7	100.0	92.3	87.5	100.0	100.0
2	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهريّة	93.5	100.0	92.3	87.5	100.0	85.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية المنشورة والموقع الإلكتروني لشركات عينة الدراسة خلال العام (2020).

من خلال الشكل (4.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن مخاطر وفرص خلق القيمة خلال العام 2020 قد بلغ (94.6%)، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قطاعي الخدمات والاستثمار أبرز القطاعات التي تقوم شركاتها بالإفصاح عن مخاطر وفرص خلق القيمة للشركات بمتوسط بلغ (100%)، تلا ذلك شركات قطاع البنوك بمتوسط (92.9%)، شركات قطاع الصناعة بمتوسط (92.3%)، في حين حققت شركات قطاع التأمين النسبة الأقل والتي بلغت (87.5%).



شكل 3-4 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن الفرص والمخاطر

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

5. الاستراتيجية وتخصيص الموارد: يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن أهدافها، خططها والموارد المخصصة للوصول لها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (3) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن استراتيجيتها والموارد المخصصة للوصول لها وهي: تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات، تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءا من استراتيجية المنشأة، و الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) اذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) اذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الالكتروني.

الجدول (6.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات الاستراتيجية وتخصيص الموارد المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات في تقاريرها المالية (91.3%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءا من استراتيجية المنشأة (41.3%)، في حين أن (89.1%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية.

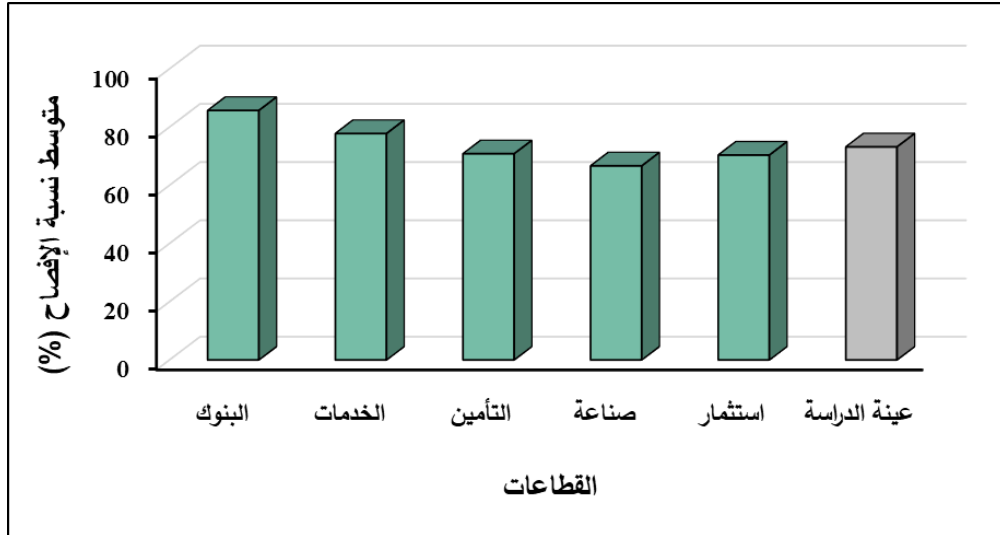
من جهة أخرى، نلاحظ أن أبرز المؤشرات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها باختلاف قطاع العمل هو الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر (100%) في قطاعات البنوك، والخدمات، والاستثمار، في حين بلغت (87.5%) و(69.2%) في قطاعي التأمين والصناعة على التوالي، كما ونلاحظ أن (100%) من الشركات في قطاعي البنوك والخدمات تقوم بالإفصاح عن تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات، بينما كانت نسبة إفصاح الشركات عن تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءاً من استراتيجية المنشأة الأقل بالمقارنة مع نسبة إفصاح الشركات عن المؤشرين الآخرين (تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات، الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية) في جميع القطاعات.

جدول 3-6 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لإفصاحها عن مؤشر الاستراتيجية وتخصيص الموارد

الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات	91.3	88.9	84.6	87.5	100.0	100.0
2	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءاً من استراتيجية المنشأة	41.3	33.3	46.2	37.5	33.3	57.1
3	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية	89.1	100.0	69.2	87.5	100.0	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية المنشورة والموقع الإلكتروني لشركات عينة الدراسة خلال العام (2020).

من خلال الشكل (5.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن استراتيجيتها وتخصيص مواردها خلال العام 2020 قد بلغ (73.2%)، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن أبرز القطاعات التي تقوم بالإفصاح عن استراتيجية الشركة وتخصيص مواردها هو قطاع البنوك بمتوسط بلغ (85.7%)، تلا ذلك شركات قطاع الخدمات بمتوسط بلغ (77.8%)، شركات التأمين بمتوسط بلغ (70.8%)، في حين حققت شركات قطاع الصناعة النسبة الأقل والتي بلغت (66.7%).



شكل 3-5 متوسط نسبة افصاح الشركات عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

6. الاداء: يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن مدى تحقيق أهدافها الاستراتيجية والنتائج التي حققتها للفترة المحددة للتقرير واثّر ذلك على رأس المال، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (4) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن أدائها وهي: توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح، الربط بين الأداء الماضي والحاضر، الالتزام تجاه الموظفين، واطهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) اذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) اذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الالكتروني.

الجدول (7.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات أدائها المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح في تقاريرها المالية (54.3%) وهي الأقل بالمقارنة مع نسب الشركات التي تقوم بالإفصاح عن المؤشرات الأخرى، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن الربط بين الأداء الماضي والحاضر (89.1%)، في حين أن (78.3%) و (76.1%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن الالتزام تجاه الموظفين و اظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية على التوالي.

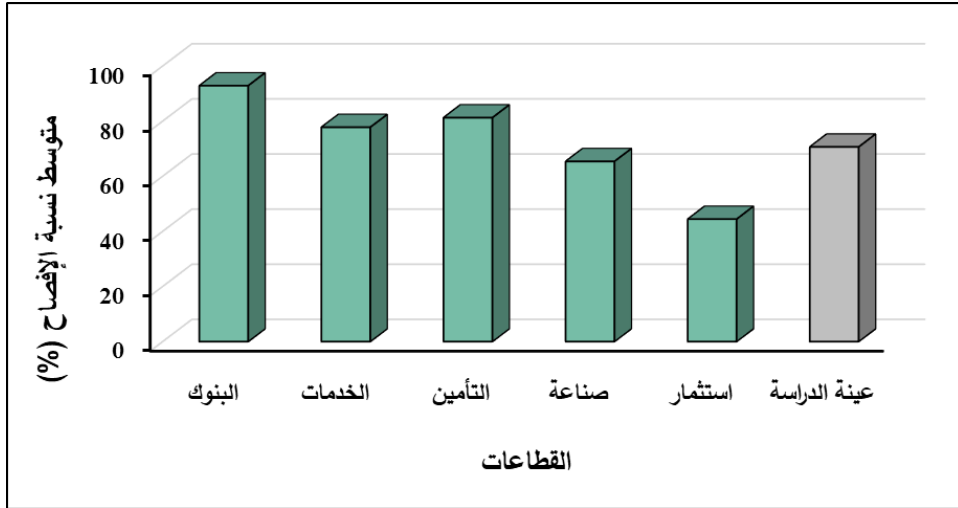
أما فيما يتعلق بأبرز القطاعات تحقيقاً للإفصاح عن أدائها، فحققت شركات قطاع البنوك النسبة الأعلى في الإفصاح عن جميع المؤشرات، بحيث بلغت نسبة شركات قطاع البنوك التي تقوم بالإفصاح عن جميع مؤشرات الأداء (100%) عدا مؤشر توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح، في حين أن شركات قطاع الاستثمار الأقل إفصاحاً عن مؤشرات الأداء بشكل عام، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن أكثر المؤشرات إفصاحاً لدى شركات التأمين هو الالتزام اتجاه الموظفين بنسبة (100%)، وأكثر المؤشرات إفصاحاً في شركات قطاع الصناعة هو الربط بين الأداء الماضي والحاضر بنسبة (100%).

جدول 3-7 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات الاداء

الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح	54.3	44.4	46.2	50.0	66.7	71.4
2	الربط بين الأداء الماضي والحاضر	89.1	77.8	100.0	75.0	88.9	100.0
3	الالتزام تجاه الموظفين	78.3	44.4	76.9	100.0	77.8	100.0
4	اظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية	76.1	44.4	69.2	87.5	88.9	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية المنشورة والموقع الإلكتروني لشركات عينة الدراسة خلال العام (2020).

من خلال الشكل (6.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أدائها خلال العام 2020 قد بلغ (70.6%)، إضافة إلى ذلك نلاحظ أبرز القطاعات التي تقوم بالإفصاح عن أداء الشركة هو قطاع البنوك، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح لهذه الشركات (92.9%)، تلا ذلك شركات قطاع التأمين بمتوسط بلغ (81.3%)، شركات قطاع الخدمات بمتوسط (77.8%)، في حين حققت شركات قطاع الاستثمار النسبة الأقل والتي بلغت (41.7%).



شكل 3-6 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أدائها

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

7. **الأفاق أو التوقعات المستقبلية:** يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن التحديات التي من المحتمل ان تواجهها عند تنفيذ الاستراتيجيات والاثار المحتملة لنموذج العمل والأداء في المستقبل، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (3) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن الأفاق والتوقعات المستقبلية وهي: توقعات حول المستقبل او تفسيرات حول عدم اليقين، توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة، وتوقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) اذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) اذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الالكتروني.

الجدول (8.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات الافاق أو التوقعات المستقبلية المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن التوقعات حول المستقبل او تفسيرات حول عدم اليقين في تقاريرها المالية (76.1%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة (58.7%)، في حين أن (56.5%) من الشركات تقوم بالإفصاح عن توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية.

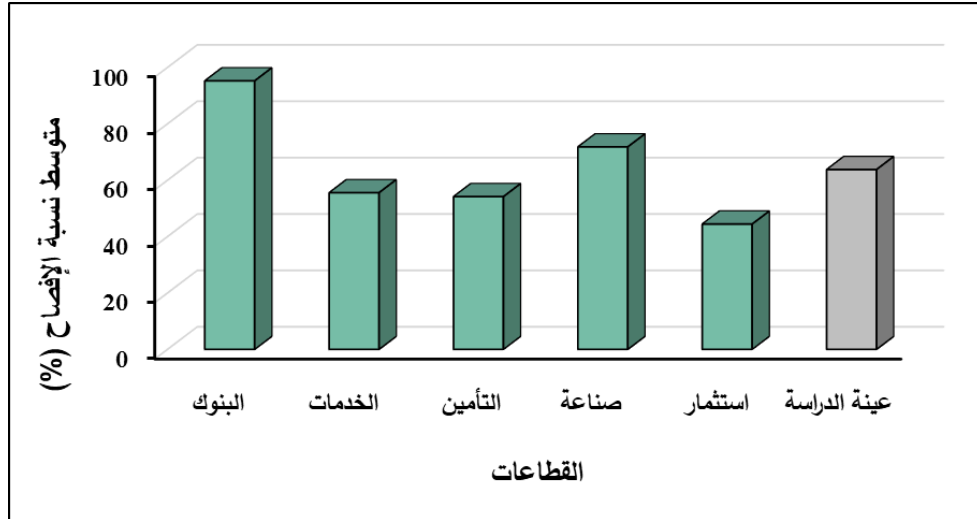
من جهة أخرى، نلاحظ أن أبرز القطاعات تحقيقا للإفصاح هو قطاع البنوك، بحيث بلغت نسبة شركات قطاع البنوك التي تقوم بالإفصاح عن جميع المؤشرات التي تقيس الافاق أو التوقعات المستقبلية (100%) عدا مؤشر التوقعات حول المستقبل أو تفسيرات حول عدم اليقين، في حين أن شركات قطاع الاستثمار الأقل إفصاحا عن مؤشرات الافاق والتوقعات المستقبلية بشكل عام، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن مؤشري توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة والتوقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية (22.2%) لكل منها.

جدول 3-8 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات الافاق أو التوقعات المستقبلية

الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	توقعات حول المستقبل أو تفسيرات حول عدم اليقين	76.1	88.9	69.2	50.0	88.9	85.7
2	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة	58.7	22.2	76.9	62.5	33.3	100.0
3	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	56.5	22.2	69.2	50.0	44.4	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد الى التقارير المالية المنشورة والموقع الالكتروني لشركات عينة الدراسة خلال العام (2020).

من خلال الشكل (7.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أفاقها وتوقعاتها المستقبلية خلال العام 2020 قد بلغ (63.8%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أبرز القطاعات التي تقوم بالإفصاح عن أفاقها وتوقعاتها المستقبلية هو قطاع البنوك، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح لشركات هذا القطاع (95.2%)، تلا ذلك شركات قطاع الصناعة بمتوسط (71.8%)، شركات قطاع الخدمات بمتوسط (55.6%)، في حين حققت شركات قطاع الاستثمار النسبة الأقل والتي بلغت (44.4%).



شكل 3-7 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن الأفق أو التوقعات المستقبلية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

8. أسس الاعداد والعرض: يقيس هذا المتغير نسبة إفصاح الشركات عن المواضيع المهمة التي يجب ادراجها ضمن التقرير المتكامل وما هو أساس تقييم أهميتها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على (3) مؤشرات رئيسية لقياس نسبة إفصاح الشركات عن أسس الاعداد والعرض وهي: تقرير أساس الاعداد، تحليل الأهمية النسبية، ووصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة، بحيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال التعبير عنها بالقيمة (1) اذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن هذا المؤشر في تقاريرها، في حين تم التعبير عنها بالقيمة (0) اذا لم يتم الإفصاح عن هذا المؤشر في التقارير المالية المنشورة للشركة وموقعها الالكتروني. الجدول (9.3) يوضح نسب الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات أسس الاعداد والعرض المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تقرير اساس الاعداد في تقاريرها المالية (95.7%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن تحليل الأهمية النسبية ووصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة (91.3%) لكل منهما. ويتضح من خلال النتائج أن نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن مؤشرات اسس الاعداد والعرض في تقاريرها المالية عالية في جميع القطاعات بحيث تراوحت نسب افصاح الشركات عن المؤشرات الثلاث المدروسة (76.9%-100%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أن جميع شركات

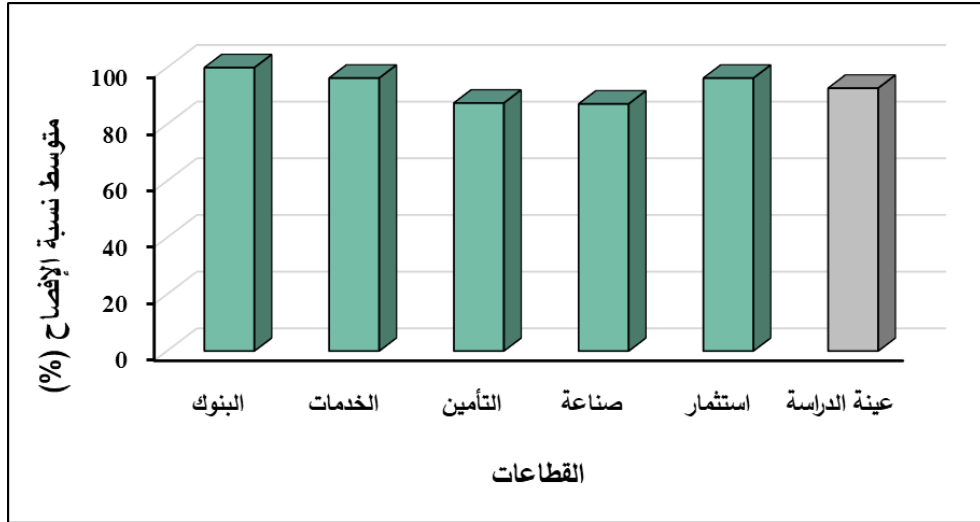
قطاع البنوك قامت بالإفصاح عن مؤشرات أسس الاعداد والعرض المدروسة، كما وحققت شركات القطاع الخدماتي والاستثماري نسبة (100%) في الإفصاح عن مؤشر اساس الاعداد ومؤشر وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة.

جدول 3-9 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات أسس الاعداد والعرض

الرقم	المؤشرات	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	تقرير أساس الاعداد	95.7	100.0	92.3	87.5	100.0	100.0
2	تحليل الأهمية النسبية	91.3	88.9	92.3	87.5	88.9	100.0
3	وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة	91.3	100.0	76.9	87.5	100.0	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد الى التقارير المالية المنشورة لشركات عينة الدراسة خلال العام (2020)

من خلال الشكل (8.3)، نلاحظ أن متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أسس الاعداد والعرض خلال العام 2020 قد بلغ (92.8%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أبرز القطاعات التي تقوم بالإفصاح عن أسس الاعداد والعرض هو قطاع البنوك، حيث بلغ متوسط نسبة إفصاح شركات هذا القطاع (100%)، تلا ذلك شركات قطاع الاستثمار والخدمات بمتوسط بلغ (96.3%) لكل منهما، شركات قطاع التأمين بمتوسط بلغ (87.5%)، في حين حققت شركات قطاع الصناعة النسبة الأقل والتي بلغت (87.2%).



شكل 3-8 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أسس الاعداد والعرض

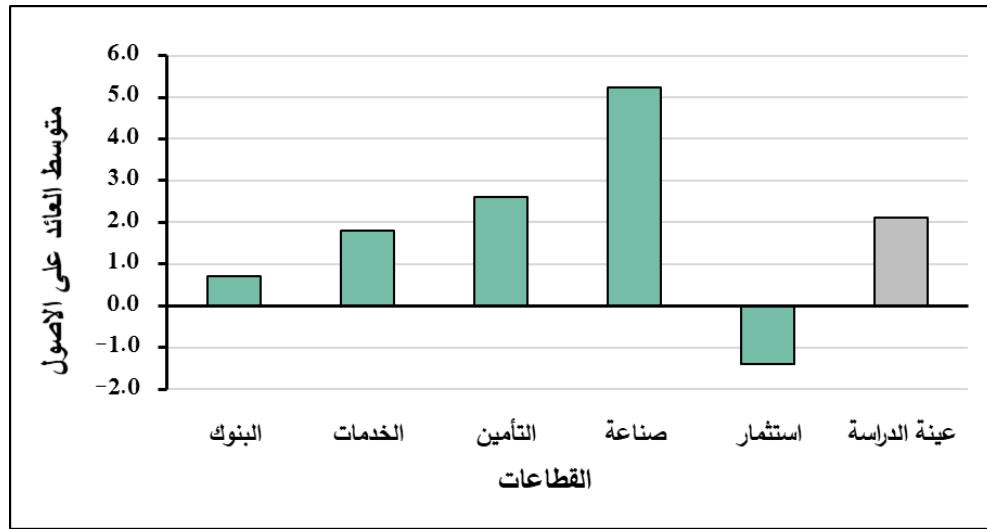
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

المتغير التابع: وهو مؤشر الأداء المالي للشركة، ويعرف الأداء المالي على أنه أداة قياس النتائج التي تحققها الشركة من خلال استخدام الاموال والموارد المتاحة استغلال أمثل بكفاءة وفعالية وقدرة المنشأة على تحقيق ارباح خلال فترة زمنية معينة (حسن، 2015)، وتم قياسه في هذه الدراسة من خلال ثلاث مؤشرات من المتوقع أن تتأثر بالإفصاح عن التقارير المتكاملة، والتي سوف يتم الحصول عليها من بورصة فلسطين، والمتمثلة ب:

العائد على الأصول "ROA": يقيس معدل العائد على الأصول مدى قدرة الادارة على تحقيق ارباح من الاموال المتاحة لها، فهو يعبر عن العلاقة بين الارباح المحاسبية وحجم الاموال المتاحة للإدارة الشركة استخدامها بغض النظر عن الطريقة التي مولت بها الشركة أصولها وبذلك فهو يعكس فقط أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية ولا يعكس أثر الأنشطة التمويلية (الخلايلة، 2001)، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية: (فريد، 2018؛ Cheng et al.، 2015):

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

والشكل (9.3) يوضح متوسط معدل العائد على الأصول للشركات المدرسة تبعا لقطاع العمل.



شكل 9-3 متوسط معدل العائد على الأصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين عام 2020

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

يتضح من خلال الشكل (9.3) أن متوسط معدل العائد على الأصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في العام 2020 قد بلغ (2.12)، إضافة الى ذلك يتضح من خلال الشكل أن شركات القطاع الصناعي قد حققت أعلى متوسط لمعدل العائد على الأصول في ذلك العام، بحيث بلغ متوسط معدل العائد على الأصول لهذه الشركات (5.24)، تلا ذلك شركات قطاع التأمين بمتوسط بلغ (2.60)، شركات قطاع الخدمات بمتوسط (1.81)، شركات قطاع البنوك بمتوسط (0.72) على التوالي، بينما بلغ متوسط معدل العائد على الأصول لشركات قطاع الاستثمار (-1.41).

معدل العائد على حقوق الملكية "ROE": يقيس معدل العائد على حقوق الملكية العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم المستثمرة في رأس مال الشركة وكلما كانت نتيجة هذا المؤشر مرتفعة كلما دل على كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية (الغرابية، جعفر، 2008)، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية (كساب، 2015 ؛ Francis et al., 2015):

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

والشكل (10.3) يوضح متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للشركات المدرسة تبعا لقطاع العمل.



شكل 10-3 متوسط العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين عام 2020

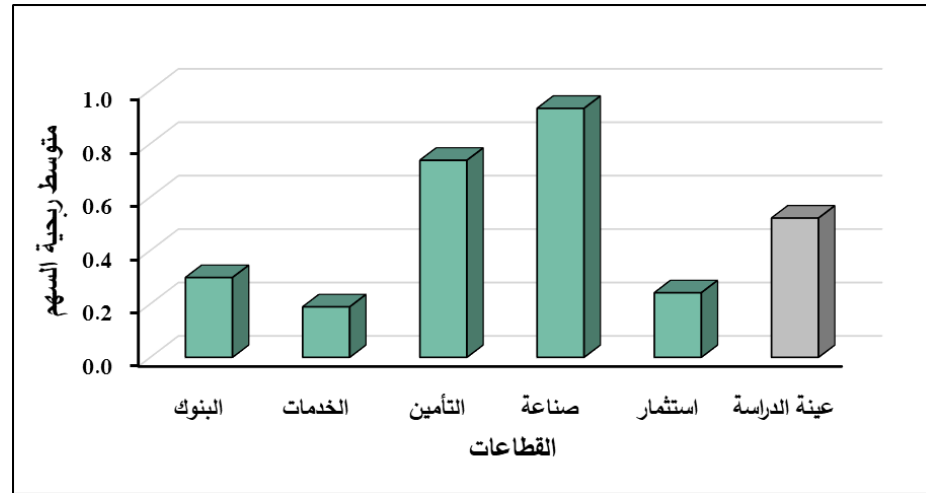
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

من خلال الشكل (10.3)، نلاحظ أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة الدراسة في عام 2020 بلغ (3.83)، إضافة الى ذلك حققت شركات قطاع التأمين أعلى متوسط لمعدل العائد على حقوق الملكية في ذلك العام، بحيث بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لهذه الشركات (9.24)، تلا ذلك شركات قطاع الصناعة بمتوسط (7.16)، شركات قطاع البنوك بمتوسط (5.10)، شركات قطاع الخدمات بمتوسط (1.15) على التوالي، بينما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات قطاع الاستثمار (-4.10).

العائد على السهم: يعبر العائد على السهم عن الاداء الكلي للشركة حيث يعكس مدى كفاءة الشركة في استخدام الاصول والموارد المتاحة، ويلعب دور هام في تحديد سعر السهم (شنين، زقون، 2013)، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح السنوي بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

والشكل (11.3) يوضح متوسط معدل العائد على السهم للشركات المدرسة تبعا لقطاع العمل.



شكل 11-3 متوسط معدل العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين عام 2020

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

من خلال الشكل (11.3)، نلاحظ أن متوسط معدل العائد على السهم لعينة الدراسة في عام 2020 بلغ (0.52)، كما ونلاحظ أن شركات قطاع الصناعة حققت أعلى متوسط لمعدل العائد على السهم في ذلك العام بمتوسط بلغ (0.93)، تلا ذلك شركات قطاع التأمين بمتوسط (0.74)، شركات قطاع البنوك بمتوسط (0.30)، شركات قطاع الاستثمار بمتوسط (0.24) على التوالي، بينما بلغ متوسط معدل العائد على السهم لشركات قطاع الخدمات (0.19).

5.3 الأساليب الإحصائية و طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من باستخدام المصادر الثانوية و المتمثلة بالبيانات المالية وغير المالية الخاصة بالشركات عينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية المنشورة في بورصة فلسطين للشركات المدرجة في البورصة ومراجعة مواقعها الالكترونية الخاصة بها، تم جمع البيانات الخاصة **بالمتغير المستقل** بواسطة مؤشر قياس من اعداد الباحثة صمم خصيصا لهذا الغرض من مؤشرات الأبحاث السابقة بعد تعديلها وتحسينها بما يتوافق مع موضوع الدراسة ومع محتويات التقارير المتكاملة التي تنص عليها اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة في الاطار المفاهيمي الخاص بها "IIRC Framework" وذلك من أجل الحصول على البيانات الضرورية لاختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل التوصل الى هذه البيانات قامت الباحثة بقراءة التقارير المالية السنوية لكل شركة على حدة واتبعت منهج المتغيرات الوهمية "**Dummy Variable**" بحيث اذا كانت الشركة تفصح في تقريرها السنوي عن احدى المؤشرات سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة فإنها تأخذ القيمة (1) وتأخذ القيمة (0) اذا كان عكس ذلك أي أنها لا تفصح عنها، وتم حساب نسبة افصاح الشركات عن عناصر الافصاح عن التقارير المتكاملة باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{نسبة افصاح الشركات عن التقارير المتكاملة} = \frac{\text{مجموع المؤشرات}}{\text{عدد المؤشرات}} * 100$$

أما فيما يخص **المتغير التابع** فقد تم تطبيق معادلات خاصة بكل مؤشر قياس بالاعتماد على الأرقام الواردة في التقرير المالي.

أما فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية التي تم إتباعها في الإجابة عن فرضيات الدراسة، فسيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) من خلال بناء (3) نماذج للإجابة عن فرضيات الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

$$ROA_i = B_0^1 + B_1^1 X_{1i} + B_2^1 X_{2i} + B_3^1 X_{3i} + B_4^1 X_{4i} + B_5^1 X_{5i} + B_6^1 X_{6i} + B_7^1 X_{7i} + B_8^1 X_{8i} + u_i^1 \quad (1)$$

$$EPS_i = B_0^2 + B_1^2 X_{1i} + B_2^2 X_{2i} + B_3^2 X_{3i} + B_4^2 X_{4i} + B_5^2 X_{5i} + B_6^2 X_{6i} + B_7^2 X_{7i} + B_8^2 X_{8i} + u_i^2 \quad (2)$$

$$ROE_i = B_0^3 + B_1^3 X_{1i} + B_2^3 X_{2i} + B_3^3 X_{3i} + B_4^3 X_{4i} + B_5^3 X_{5i} + B_6^3 X_{6i} + B_7^3 X_{7i} + B_8^3 X_{8i} + u_i^3 \quad (3)$$

حيث تمثلت المتغيرات بـ

X_1	: النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية
X_2	: الحوكمة
X_3	: نموذج الاعمال
X_4	: المخاطر والفرص
X_5	: الاستراتيجية وتخصيص الموارد
X_6	: الأداء
X_7	: الأفاق أو التوقعات المستقبلية
X_8	: أسس الاعداد والعرض
ROA	: العائد على الاصول
ROE	: العائد على حقوق الملكية
EPS	: العائد على السهم

في حين مثلت معاملات الانحدار بـ B_1 ، B_2 and B_3 بينما حدد الخطأ (Error term) u_i بـ

ومن أجل التحقق من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وهما:

1. **التداخل الخطي**: يُعد التداخل الخطي (Multicollinearity) من الشروط التي يجب التأكد منها لأي نموذج يراد دراسته، بحيث إن حدوث التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة يؤدي إلى وجود تضخم في النموذج المقدر، وعدم قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التباين في المتغير التابع، وعليه سيتم قياس التداخل الخطي من خلال احتساب معامل تضخم التباين (Variance -inflation factor) وقد بين (2010)

Gujarati بأن الحصول على (VIF) أعلى من (10) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المقصود.

2. ثبات تباين الأخطاء العشوائية: يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات الهامة للانحدار الخطي (Homoskedasticity)، وللتحقق من ذلك الفرض تم استخدام اختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg).

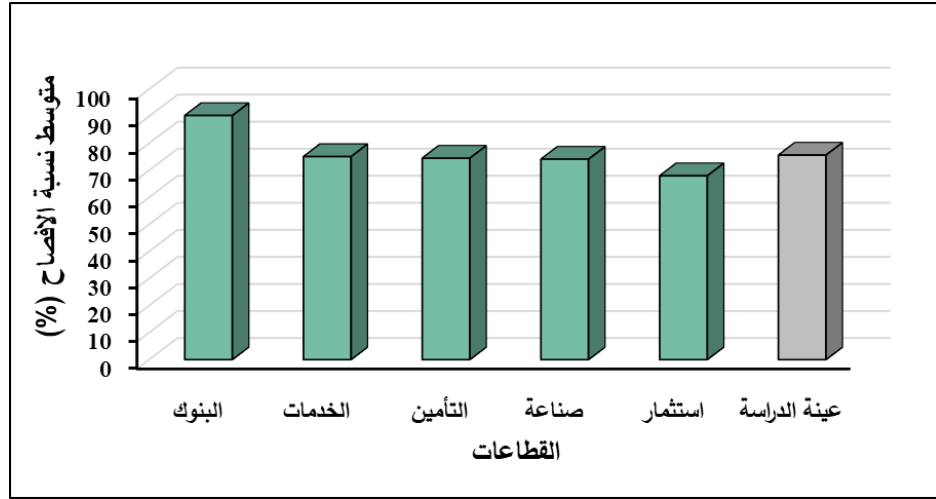
تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

يستعرض هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية من ثم مناقشتها والتعليق عليها.

2.4 واقع الإفصاح عن التقارير المتكاملة في فلسطين في عام 2020

يوضح الشكل (1.4) متوسط نسبة افصاح الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في عام 2020 عن التقارير المتكاملة، فيتضح من خلال النتائج أن متوسط نسبة الإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2020 (76.7%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أن أبرز القطاعات افصاحا عن تقاريرها المتكاملة قطاع البنوك بنسبة (90.3%)، يلي ذلك قطاع الخدمات (75.1%)، قطاع التأمين (74.5%)، قطاع الصناعة (74.2%)، في حين كانت شركات قطاع الاستثمار الأقل افصاحا عن تقاريرها المتكاملة (67.6%).



شكل 1-4 متوسط نسبة افصاح الشركات الفلسطينية عن تقاريرها المتكاملة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

أما فيما يتعلق بإفصاح الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في عام 2020 عن عناصر التقارير المتكاملة التي شملتها هذه الدراسة وعددها (8) عناصر، تظهر النتائج الواردة في جدول (1.4) أن الإفصاح عن المخاطر والفرص كان أبرز عناصر الإفصاح تحققاً لدى الشركات الفلسطينية بمتوسط بلغ (94.6%)، تلا ذلك أسس الأعداد والعرض بمتوسط بلغ (92.7%)، في حين كان متوسط نسبة افصاح الشركات الفلسطينية عن نموذج الاعمال هو الأقل بمتوسط بلغ (55.8%). ومن جهة أخرى، حقق الإفصاح عن المخاطر والفرص أعلى متوسط نسبة افصاح لدى الشركات باختلاف القطاع عدا قطاع البنوك الذي حقق فيه الإفصاح عن أسس الأعداد والعرض أعلى متوسط.

جدول 4-1 متوسط نسبة الإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في عام 2020

الرقم	العنصر	عينة الدراسة	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع البنوك
1	النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية	79.9	77.8	75.0	81.3	77.8	92.9
2	الحوكمة	72.5	51.9	64.1	79.2	81.5	95.2
3	نموذج الاعمال	55.8	55.6	64.1	54.2	37.0	66.7
4	المخاطر والفرص	94.6	100.0	92.3	87.5	100.0	92.9
5	الاستراتيجية وتخصيص الموارد	73.2	70.4	66.7	70.8	77.8	85.7
6	الأداء	70.1	41.7	65.4	81.3	77.8	92.9
7	الأفاق أو التوقعات المستقبلية	63.8	44.4	71.8	54.2	55.6	95.2
8	أسس الاعداد والعرض	92.8	96.3	87.2	87.5	96.3	100.0

3.4 أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

في هذا البند نستعرض النتائج المتعلقة بأثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين".

كما ذكر سابقا ومن أجل تحديد أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تم تحديد (8) عناصر من عناصر التقارير المتكاملة والممثلة بالنظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، الأفاق

أو التوقعات المستقبلية، أسس الأعداد والعرض، لتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لدراسة أثر عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة مجتمعة على العائد على الأصول. وقبل تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن أجل الإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الأولى، تم حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) في جدول (2.4) لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 2-4 مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1.العائد على الأصول	1.00								
2. النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية	0.16	1.00							
3. الحوكمة	0.25**	0.39**	1.00						
4. نموذج الاعمال	0.22*	0.53**	0.21*	1.00					
5. المخاطر والفرص	-0.04	0.65**	0.12	0.37**	1.00				
6.الاستراتيجية وتخصيص الموارد	0.20*	0.63**	0.53**	0.46**	0.38**	1.00			
7. الأداء	0.37**	0.44**	0.92**	0.26**	0.18	0.51**	1.00		
8. الأفاق المستقبلية	0.26**	0.47**	0.37**	0.59**	0.24*	0.48**	0.46**	1.00	
9. أسس الأعداد والعرض	-0.01	0.75**	0.24*	0.48**	0.84**	0.54**	0.29**	0.42**	1.00

**، * تعيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى 5% و10% على التوالي.

يتضح من خلال النتائج الواردة في جدول (2.4)، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين من جهة وعناصر

التقارير المتكاملة من جهة أخرى المتمثلة بالحوكمة، نموذج الاعمال، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، والأفاق أو التوقعات المستقبلية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقات (0.25)، (0.22)، (0.20)، (0.37)، و(0.26) على التوالي، إضافة الى ذلك نلاحظ وجود علاقة طردية بشكل عام بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة فيما بينها، بحيث تظهر النتائج أن العلاقة بين افصاح الشركات عن أدائها وافصاح الشركات عن اطار الحوكمة كانت الأعلى، بحيث بلغ معامل ارتباط بين المتغيرين (0.92).

كما تم الإشارة سابقا، للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الأولى المتعلقة بدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression). و كما هو معلوم، إن استخدام هذا الاختبار يستلزم الإيفاء بشرتين أساسين وهما: أولا عدم وجود ارتباط عالٍ و تداخل خطي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة المستقلة في النموذج، وللتأكد من توافر الشرط المذكور تم استخراج معامل تضخم التباين (VIF)، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية يشير الجدول رقم (3.4) إلى أن جميع قيم معامل تضخم التباين أقل من (10) حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Gujarati, 2010)، ثانيا الإيفاء بشرط تباين الأخطاء العشوائية (Homoskedasticity)، حيث أكدت نتائج اختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg) بأن النموذج يعاني مشكلة الارتباط الذاتي (قيمة الاختبار مربع كاي = 10.85، الدلالة الاحصائية = 0.010)، بالتالي سيتم التغلب على هذه المشكلة بالاعتماد على (Hoechle (2007) وباستخدام خاصية (Rogers (1993) Robust Stander Error.

بعد التحقق من الإيفاء بشروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تم حساب الانحدار الخطي الأول (Regression Model 1)، وتشير النتائج في الجدول (3.4) إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الاداء المالي للشركات المقاس من خلال العائد على الاصول عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.23) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى قبول الفرضية الرئيسية

الأولى، بينما توضح النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن اطار الحوكمة على العائد على الاصول عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن اطار الحوكمة للشركة بمقدار 1% انخفض معدل العائد على الأصول بمقدار (12.57)، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لإفصاح الشركات عن أدائها على معدل العائد على الأصول عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة إفصاح الشركات عن أدائها بمقدار 1% زاد معدل العائد على الاصول بمقدار (16.31)، كما وتوضح النتائج عدم وجود أثر لعناصر الافصاح عن التقارير المتكاملة المتمثلة بالنظرة العامة عن التنظيم والبيئة الخارجية، نموذج الاعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأفاق أو التوقعات المستقبلية، واسباس الاعداد والعرض على معدل العائد على الأصول، بحيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منها أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

جدول 3-4 نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression model 1) لدراسة أثر الافصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول

متغيرات المستقلة	B	Stander error	t- value	VIF
ثابت الانحدار	2.322	3.197	0.73	
النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية	1.678	4.389	0.38	3.07
الحوكمة	-12.572**	5.942	-2.12	7.54
نموذج الاعمال	3.067	3.716	0.83	1.82
المخاطر والفرص	0.474	8.755	-0.05	3.86
الاستراتيجية وتخصيص الموارد	2.366	3.084	0.77	2.20
الأداء	16.315**	5.619	2.90	7.76
الأفاق أو التوقعات المستقبلية	0.287	3.034	0.09	1.98
أسس الاعداد والعرض	-7.593	9.509	-0.80	5.16
R Square=0.2538; P-value=0.23 ; F-test=1.39				

المتغير التابع: العائد على الاصول. ** و * تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى 5% و 10% على التوالي.

4.4 أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

في هذا البند سيتم الاجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين"

كما ذكر سابقا ومن أجل تحديد أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تم تحديد (8) عناصر من عناصر التقارير المتكاملة والممثلة بالنظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، الأفاق أو التوقعات المستقبلية، أسس الاعداد والعرض، لتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لدراسة أثر عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة مجتمعة على العائد على حقوق الملكية. وقبل تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن أجل الاجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، تم حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) في جدول (4.4) لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 4-4 مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية

**, * تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى 5% و10% على التوالي.

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1.العائد على حقوق الملكية	1.00								
2. النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية	** 0.25	1.00							
3. الحوكمة	* 0.25*	* 0.39*	1.00						
4. نموذج الاعمال	** 0.36	* 0.53*	* 0.21*	1.00					
5. المخاطر والفرص	** 0.25	* 0.65*	0.12	* 0.37*	1.00				
6. الاستراتيجية وتخصيص الموارد	-0.06	* 0.63*	* 0.53*	* 0.46*	* 0.38*	1.00			
7. الأداء	* 0.19*	* 0.44*	* 0.92*	* 0.26*	0.18	* 0.51*	1.00		
8. الأفق المستقبلية	** 0.29	* 0.47*	* 0.37*	* 0.59*	* 0.24*	* 0.48*	* 0.46*	1.00	
9. أسس الاعداد والعرض	0.03	* 0.75*	* 0.24*	* 0.48*	* 0.84*	* 0.54*	* 0.29*	* 0.42*	1.00

يتضح من خلال النتائج الواردة في جدول (4.4)، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين من جهة وعناصر التقارير المتكاملة من جهة أخرى المتمثلة بالنظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج الاعمال، الأداء، والأفاق أو التوقعات المستقبلية والمخاطر والفرص حيث

بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقات (0.25)، (0.25)، (0.36)، (0.25)، (0.29) و(0.25) على التوالي.

كما تم الإشارة سابقاً، للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثانية المتعلقة بدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression). و كما هو معلوم، إن استخدام هذا الاختبار يستلزم الإيفاء بشرتين أساسيين وهما: أولاً عدم وجود ارتباط عالٍ و تداخل خطي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة المستقلة في النموذج، وللتأكد من توافر الشرط المذكور تم استخراج معامل تضخم التباين (VIF)، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية يشير الجدول رقم (5.4) إلى أن جميع قيم معامل تضخم التباين أقل من (10) حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Gujarati, 2010)، ثانياً الإيفاء بشرط تباين الأخطاء العشوائية (Homoskedasticity)، حيث أكدت نتائج اختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg) بأن النموذج يعاني مشكلة الارتباط الذاتي (قيمة الاختبار مربع كاي = 28.58، الدلالة الاحصائية = 0.000)، بالتالي سيتم التغلب على هذه المشكلة بالاعتماد على (Hoechle (2007) وباستخدام خاصية (Rogers (1993) Robust Stander Error.

بعد التحقق من الإيفاء بشروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تم حساب الانحدار الخطي الثاني (Regression Model 2)، وتشير النتائج في الجدول (5.4) إلى وجود أثر ايجابي (طردى) ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الاداء المالي للشركات المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.10$)، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.091) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.10$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الرئيسية الثانية، كما وتوضح النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن اطار الحوكمة على العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن اطار الحوكمة للشركة بمقدار 1% انخفض معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (27.771)، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية

لإفصاح الشركات عن أدائها على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة إفصاح الشركات عن أدائها بمقدار 1% زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (41.025)، كما وتوضح النتائج عدم وجود أثر لعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة المتمثلة بالنظرة العامة عن التنظيم والبيئة الخارجية، نموذج الاعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأفق أو التوقعات المستقبلية، واسس الاعداد والعرض على معدل العائد على حقوق الملكية، بحيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منها أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

وأكدت النتائج أن لعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة مجتمعة القدرة على تفسير 41.62% من التباين في العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول 4-5 نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression model 2) لدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية

VIF	t- value	Stander error	B	المتغيرات المستقلة
	0.79	5.207	4.104	ثابت الانحدار
3.07	1.24	9.283	11.539	النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية
7.54	-2.37	11.721	-27.771**	الحوكمة
1.82	1.00	6.788	6.759	نموذج الاعمال
3.86	-0.95	14.335	-13.589	المخاطر والفرص
2.20	-0.46	6.045	-2.763	الاستراتيجية وتخصيص الموارد
7.76	3.45	11.898	41.025**	الأداء
1.98	-0.33	5.237	-1.705	الأفاق أو التوقعات المستقبلية
5.16	-0.39	16.493	-6.391	أسس الاعداد والعرض
R Square=0.4162; P-value=0.091 ; F-test=1.89				

المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية. ** و* تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى 5% و10% على التوالي.

5.4 أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

في هذا البند سيتم الإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين"

كما ذكر سابقاً ومن أجل تحديد أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تم تحديد (8) عناصر من عناصر التقارير المتكاملة والممثلة بالنظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، الأفق أو التوقعات المستقبلية، وأسس الأعداد والعرض، لتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لدراسة أثر عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة مجتمعة على العائد على السهم. وقبل تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن أجل الإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة، تم حساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) في جدول (6.4) لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 4-6 مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1. العائد على السهم	1.00								
2. النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية	0.02	1.00							
3. الحوكمة	0.16	0.39**	1.00						
4. نموذج الاعمال	0.12	0.53**	0.21*	1.00					
5. المخاطر والفرص	-0.02	0.65**	0.12	0.37**	1.00				
6. الاستراتيجية وتخصيص الموارد	0.23*	0.63**	0.53**	0.46**	0.38**	1.00			
7. الأداء	0.26**	0.44**	0.92**	0.26**	0.18	0.51**	1.00		
8. الأفاق المستقبلية	-0.06	0.47**	0.37**	0.59**	0.24*	0.48**	0.46**	1.00	
9. أسس الاعداد والعرض	-0.17	0.75**	0.24*	0.48**	0.84**	0.54**	0.29**	0.42**	1.00

**, * تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى 5% و10% على التوالي.

يتضح من خلال النتائج الواردة في جدول (6.4)، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين من جهة وعناصر التقارير المتكاملة المتمثلة بالاستراتيجية وتخصيص الموارد، والأداء، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقات (0.23) و(0.26) على التوالي، إضافة الى ذلك يتضح من خلال النتائج وجود علاقة طردية بشكل عام بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة فيما بينها. كما تم الإشارة سابقاً، للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة المتعلقة بدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression). و كما هو معلوم، إن استخدام هذا الاختبار يستلزم الإيفاء بشرطين اساسين وهما: أولاً عدم وجود ارتباط عالٍ و تداخل خطي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة المستقلة في النموذج، وللتأكد من توافر الشرط

المذكور تم استخراج معامل تضخم التباين (VIF)، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية يشير الجدول رقم (7.4) إلى أن جميع قيم معامل تضخم التباين أقل من (10) حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Gujarati, 2010)، ثانياً الإيفاء بشرط تباين الأخطاء العشوائية (Homoskedasticity)، حيث أكدت نتائج اختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg) بأن النموذج يعاني مشكلة الارتباط الذاتي (قيمة الاختبار مربع كاي = 18.24، الدلالة الاحصائية = 0.000)، بالتالي سيتم التغلب على هذه المشكلة بالاعتماد على (Hoechle (2007) وباستخدام خاصية (Rogers (1993) Robust Stander Error.

بعد التحقق من الإيفاء بشروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تم حساب الانحدار الخطي الثالث (Regression Model 3)، وتشير النتائج في الجدول (7.4) إلى وجود أثر ايجابي (طردى) ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة على الاداء المالي للشركات المقاس من خلال العائد على السهم عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.04) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الرئيسية الثالثة، كما وأظهرت النتائج:

- وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن إطار الحوكمة على العائد على السهم عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن إطار الحوكمة لشركة بمقدار 1% انخفض معدل العائد على السهم بمقدار (4.317).
- وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد لشركة على العائد على السهم عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد لشركة بمقدار 1% زاد معدل العائد على السهم بمقدار (2.584).
- وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لإفصاح الشركة عن أدائها على العائد على السهم عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن أدائها بمقدار 1% زاد معدل العائد على السهم بمقدار (5.004).

- وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن الأفاق أو التوقعات المستقبلية لشركة على العائد على السهم عند مستوى دلالة ($\alpha=0.10$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن الأفاق أو التوقعات المستقبلية لشركة بمقدار 1% انخفض معدل العائد على السهم بمقدار (1.546).
 - وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن أسس الاعداد والعرض على العائد على السهم عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، فكلما زادت نسبة الإفصاح عن أسس الاعداد والعرض لشركة بمقدار 1% انخفض معدل العائد على السهم بمقدار (5.488).
- من جهة أخرى أظهرت النتائج عدم وجود أثر لعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة المتمثلة بالنظرة العامة عن التنظيم والبيئة الخارجية، نموذج الاعمال، والمخاطر والفرص على معدل العائد على السهم، بحيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منها أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وأكدت النتائج أن لعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة مجتمعة القدرة على تفسير (46.61%) من التباين في العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول 4-7 نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression model 3) لدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم

متغيرات المستقلة	B	Stander error	t- value	VIF
ثابت الانحدار	1.024	0.985	1.04	
النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية	-0.384	1.274	-0.30	3.07
الحوكمة	-4.317**	1.638	-2.64	7.54
نموذج الاعمال	1.302	0.888	1.47	1.82
المخاطر والفرص	3.048	2.471	1.23	3.86
الاستراتيجية وتخصيص الموارد	2.584**	1.075	2.40	2.20
الأداء	5.004**	1.696	2.95	7.76
الأفاق أو التوقعات المستقبلية	-1.546*	0.777	-1.99	1.98
أسس الاعداد والعرض	-5.488**	2.640	-2.08	5.16

R Square=0.4661; P-value=0.0437 ; F-test=2.27

المتغير التابع: العائد على السهم. ** و * تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى 5% و 10% على التوالي.

6.4 ملخص النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة

تتلخص الدراسة بمجموعة من النتائج وهي:

1- أظهرت النتائج ان الافصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين لا يؤثر على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، كما وأظهرت النتائج أن الافصاح للشركات عن إطار الحوكمة يؤثر سلبا على العائد على الاصول، بينما يؤثر الافصاح عن الاداء ايجابا على العائد على الاصول.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة على أن الأداء المالي بشكل عام وصافي أرباح الشركات بشكل خاص كان منخفض في معظم الشركات خلال عام 2020 بسبب ظروف جائحة الكورونا "COVID- 19" التي مر بها العالم أجمع، حيث أنه يوجد (7) شركات كان صافي دخلها بالسالب في نهاية عام 2020، منهم (3) شركات من قطاع الاستثمار، فمثلا بلغت خسائر شركة سند للمواد الانشائية \$9,700,000 تقريبا، وخسائر شركة فلسطين للاستثمار العقاري بلغت \$5,000,000 تقريبا، كما أنه يوجد (3) شركات أخرى لم تزيد أرباحها عن 50,000 شيكل، إضافة الى (3) شركات أخرى لم تتجاوز أرباحها 500,000 شيكل في نهاية عام 2020. ويعود اهتمام الباحثة لتطبيق هذه الدراسة على بيانات العام 2020 نظرا لحدثة الموضوع تحت الدراسة وخاصة في البلدان النامية مثل فلسطين ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية وغيرها، وهو غير ملزم بقانون أو معيار معين. وباعتقاد الباحثة ليس بالإمكان تطبيق البحث على سنوات قديمة من المحتمل أن لا تكون تناولت عملية الإفصاح عن التقارير المتكاملة في البيانات والتقارير المالية للشركات أو تناولتها بشكل جزئي وأن معظم الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع التقارير المتكاملة هي أيضا حديثة وتغطي الفترة ما بين (2015-2020). اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبد العال، 2017) التي توصلت الى انه لا يوجد علاقة بين الأداء المالي من خلال قياس العائد على الأصول والافصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة، وكذلك كانت نتيجة دراسة (Buallay et al., 2020) التي أكدت على انه لا يوجد أي دليل يشير الى انه في حال أصبحت التقارير المتكاملة الزامية سوف يعمل على تحسين او زيادة الأداء بشكل عام سواء كان مالي ام تشغيلي ام سوقي، وأكدت أيضا على ان التقارير المتكاملة تؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك الإسلامية وعلى مؤشر توبينز كيو أما من ناحية العائد على الأصول

ليس له تأثير كبير عليها. وفي هذا السياق أيضا أكدت دراسة (إبراهيم، 2019) على وجود تأثير سلبي بين المتغير المستقل (الافصاح عن الحوكمة) والاداء المالي للشركات حيث تؤدي الى انخفاض معدل العائد على الاصول كمؤشر للأداء المالي. وجاءت النتائج في دراسة (Adegboyegun et al. 2020) تؤكد على ان التقارير المتكاملة ليس لها تأثير كبير على أداء الشركات على المدى القصير بل له علاقة كبيرة بالأداء على المدى الطويل بمرور الوقت.

2- تبين من خلال النتائج أن هناك أثر ايجابي للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، كما وأظهرت النتائج أن افصاح الشركات عن اطار الحوكمة يؤثر سلبا على العائد على حقوق الملكية، بينما يؤثر الافصاح عن الاداء ايجابا على العائد على حقوق الملكية. لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Buallay et al., 2020) التي أكدت على ان التقارير المتكاملة تؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك الإسلامية وعلى مؤشر توبينز كيو أما من ناحية العائد على الملكية ليس له تأثير كبير عليها.

3- أظهرت الدراسة أن الافصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر ايجابا على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم، كما وأظهرت النتائج أن افصاح الشركات عن اطار الحوكمة، الأفاق أو التوقعات المستقبلية وأسس الاعداد والعرض يؤثر كل منها سلبا على العائد على السهم، بينما يؤثر كل من الافصاح عن الاداء والاستراتيجية وتخصيص الموارد ايجابا على العائد على السهم. في هذا السياق كانت نتيجة دراسة (عبد العال، 2017) تؤكد على أن الإفصاح عن التقارير المتكاملة يؤدي الى زيادة عمليات التداول على اسهم الشركات في السوق المالي، أما دراسة (Barth et al. 2015) أكدت على وجود ارتباط إيجابي بين التقارير المتكاملة وسيولة الأسهم وكذلك قيمة الشركة.

الاستنتاجات والتوصيات

نسلط في هذا الفصل الضوء على أهم نتائج الدراسة التي توصلت إليها الدراسة من خلال اختبار الفرضيات، واستنادا على هذه النتائج سوف تقدم أهم التوصيات.

1.5 نتائج الدراسة

بعد اجراء هذه الدراسة التي هدفت الى معرفة أثر الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1- أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول.

2- أشارت النتائج الى وجود أثر ذو دلالة احصائية لإفصاح الشركات عن اطار الحوكمة على العائد على الاصول، بحيث أن زيادة نسبة الافصاح عن اطار الحوكمة بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض في معدل العائد على الاصول بمقدار (12.572)، كذلك أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الافصاح عن الاداء على العائد على الاصول، فزيادة نسبة إفصاح الشركات عن أدائها بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في معدل العائد على الاصول بمقدار (16.31)، في حين أن الافصاح عن التقارير المتكاملة المتمثلة بالنظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية، نموذج الاعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأفاق أو التوقعات المستقبلية، وأسس الاعداد والعرض لا يؤثر على معدل العائد على الأصول.

3- أكدت النتائج على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية.

4- أشارت النتائج الى وجود أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح للشركات عن اطار الحوكمة على العائد على حقوق الملكية، بحيث أن زيادة نسبة الافصاح عن اطار الحوكمة بمقدار 1%

يؤدي الى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (27.771) ، كذلك أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الافصاح عن الاداء على العائد على حقوق الملكية، فزيادة نسبة إفصاح الشركات عن أدائها بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (41.025)، في حين أن الافصاح عن التقارير المتكاملة المتمثلة بالنظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية، نموذج الاعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأفق أو التوقعات المستقبلية، واسس الاعداد والعرض لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

5- أكدت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم.

6- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لإفصاح الشركات عن اطار الحوكمة على العائد على السهم، بحيث أن زيادة نسبة الافصاح عن اطار الحوكمة بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض في معدل العائد على السهم بمقدار (4.317)، كذلك أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الافصاح عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد على العائد على السهم، فزيادة نسبة إفصاح الشركات عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد بمقدار 1% أدت الى زيادة في معدل العائد على السهم بمقدار (2.584)، ووجود أثر ذو دلالة احصائية لإفصاح الشركات عن الاداء على العائد على السهم، بحيث أن زيادة نسبة الافصاح عن اداء الشركات بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في معدل العائد على السهم بمقدار (5.004)، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الافصاح عن الأفق أو التوقعات المستقبلية على العائد على السهم، فزيادة نسبة إفصاح الشركات عن الأفق أو التوقعات المستقبلية بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض في معدل العائد على السهم بمقدار (1.546)، وأكدت النتائج أن الافصاح عن اسس الاعداد والعرض يؤثر سلبا على العائد على السهم، فزيادة نسبة افصاح الشركات عن اسس الاعداد والعرض بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض في معدل العائد على السهم بمقدار (5.488).

2.5 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة التزام الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية بالإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وتطوير محتوياتها لما لها من أثر إيجابي وجيد على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم ومعرفة الأبعاد والمؤشرات التي يجب التركيز عليها في كل جانب يعمل على زيادة الأداء المالي.
2. ضرورة قيام المؤسسات والهيئات الدولية على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المشابهة لهذا البحث لتطوير محتويات وعناصر التقارير المتكاملة وما يتبعها من مؤشرات فرعية، حيث أشارت نتائج هذا البحث الى أن التقارير المتكاملة بشكل عام تؤثر إيجاباً على الأداء المالي المقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، ولكن ليست جميع المحتويات والعناصر الثمانية بكافة مؤشرات قياسها الفرعية التي تم إجراء البحث عليها تؤثر إيجاباً بل يوجد ما يؤثر سلباً أو ليس له تأثير على الأداء المالي، ويمكن أيضاً استخدام أساليب أخرى في جمع البيانات مثل إجراء استبيان ومقابلات بشكل فردي أو مدمج على نطاق أوسع كأن يشمل عدة بلدان في نفس الدراسة للوصول الى بيانات أكثر وضوح لأن البيانات المفصّل عنها في التقارير المالية للشركات قد تكون مجرد كلام وليست أفعال.
3. ضرورة قيام الشركات المدرجة في البورصة بالاستفادة من نظام الحوكمة الصحيح المطبق في فلسطين والإفصاح عن إطار الحوكمة المتبع ضمن تقاريرها المالية حتى تتمكن الأبحاث والدراسات المستقبلية من التأكد من صحة النتيجة التي توصل اليها البحث وهي أن الحوكمة تؤثر سلباً على الاداء المالي حيث ان الإفصاح عنها يؤدي الى انخفاض مؤشرات الأداء المالي الثلاثة وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم أم أن النتائج لم تكن دقيقة وصحيحة.
4. ضرورة قيام الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح عن أداء الشركة الكلي سواء كان المالي، التشغيلي، أم السوقي ضمن تقاريرها المالية لما له من أثر إيجابي كبير على الأداء

المالي للشركة المقاس من خلال مؤشرات الأداء المالي الثلاثة وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم.

5. ضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المحاسبين ومعدّي التقارير المالية في الشركات المدرجة ببورصة فلسطين بأهمية وكيفية اعداد التقارير المتكاملة، ووعي مجالس الإدارة حول الاهتمام بأهمية التقارير المتكاملة في خلق قيمة للمنشأة وتحسين أدائها، وأن تقوم الجامعات والمؤسسات التعليمية بتدريس موضوع التقارير المتكاملة للطلاب وتثقيفهم بها وحثهم على إعداد أبحاث ودراسات مستقبلية حول الموضوع من أجل فهم كيف يتغير أداء الشركة المالي كاستجابة للتغير في التقارير المالية ومكونات التقارير المتكاملة، وإجراء الدراسة على عدة سنوات، أو/و عدة دول، أو/و عدة قطاعات من أجل التوصل الى المحتويات التي تمكن الهيئات والجهات المختصة على وضع اطار لمحتويات وعناصر التقارير المتكاملة.

6. ضرورة قيام الجهات المصدرة للتقارير في فلسطين على حث الشركات لتتبنى معايير التقارير المتكاملة المستخدمة في بعض الدول مثل جنوب افريقيا والتي تركز على تضمين المعلومات غير المالية التي تمكن المحليين وأصحاب العلاقة من التنبؤ طويل الاجل عن استمرارية وقيمة الشركة وأدائها المالي والتشغيلي.

7. ضرورة اشراك أصحاب المصلحة الداخليين للمشاركة في الكشف عن حاجاتهم من المعلومات التي لا تفصح عنها الشركة مطلقا سواء للاستخدام الداخلي فقط او للاستخدام الخارجي، من أجل تسهيل الوصول الى الأهداف المرجوة من التقارير المتكاملة.

1.6 المراجع العربية

- 1- إبراهيم، طارق. (2019): أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة، طنطا.
- 2- أبو ماضي، محمد. (2020): أثر الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والاداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- 3- اسماعيل، عصام. (2016): اثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الاعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 20، العدد 4.
- 4- البسيوني، محمد. (2014): الإفصاح السردى كأحد ادوات التقارير الاعمال المتكاملة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 3.
- 5- الجعارات، خالد. (2012): معايير التقارير المالية الدولية 2007. اثره للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6- الحسيني، فلاح. (2015): الادارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة. دار وائل للنشر، الطبعة الاولى.
- 7- الخلايلة، محمود. (2001): العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الاداء السوقية. مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، مجلد 28، عدد 1.
- 8- الزبيدي، محمود. (2008): الإدارة المالية المتقدمة. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص137.
- 9- الشطرات، جميل. (2015): مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مجلد 19، عدد 55.

- 10- الغرايبة, فوزي . جعفر, داوود. (2008): مضمون الارقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة الاردنية. مجلة أبحاث اليرموك, مجلد 4, عدد 1.
- 11- الكبيسي, عبد الجبار . القضاة, عبد الله. (2015): أثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي (2005-2011). مجلة المنار للبحوث والدراسات, مجلد 21, عدد 1.
- 12- اللجنة الوطنية للحوكمة, (2009): مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين. تشرين الثاني. هيئة سوق رأس المال.
- 13- بوريش, هشام. (2016): استخدام المقاييس المالية والمقاييس غير المالية لتقييم أداء المنظمات من خلال بطاقة الأداء المتوازن, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, عدد 39.
- 14- بيومي, احمد . (2015): اطار مقترح للافصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي. جامعة الاسكندرية, مصر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).
- 15- حجازي, وجدي. (2015): القيمة المضافة من التوكيد المهني على تقارير الاعمال المتكاملة من وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين في الاسهم. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, المجلد 52, العدد 1.
- 16- حلوة, حنان (2009): مبادئ المحاسبة المالية. دار اثناء للنشر والتوزيع, ص 212.
- 17- دادن, عبد الوهاب . حفصي, رشيد. (2015): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD). مجلة الواحات للبحوث والدراسات, ص 178-200
- 18- شحاته, السيد. (2014): المراجعة المتكاملة مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين. دار التعليم الجامعي, مصر.
- 19- شرف, أحمد. (2015): أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة, جامعة دمنهور, مصر, (رسالة دكتوراه غير منشورة)

- 20- شعبان، سمير. (2019): دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة. رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق.
- 21- شنين، عبد النور . زرقون، محمد. (2015): دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1.
- 22- عباس، قادر. (2017): استخدام بطاقة قياس الاداء المتوازن كأداة لتقييم الافصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الاعمال المتكاملة. جامعة المنصورة، مصر (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 23- عبد العال، محمود. (2017): محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية. مجلة الفكر المحاسبي، العدد 4، الجزء 2.
- 24- عبد الوهاب، علي. (2012): مراجع تقارير الأعمال المتكاملة. مجلة الفكر المحاسبي، المؤتمر العلمي السنوي للقسم
- 25- عبده، احمد. (2019): استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والافصاح المحاسبي البيئي. مجلة الفكر المحاسبي، 23.
- 26- عبده، سعاد. (2017): أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 1(1).
- 27- علي، احمد. (2013): اثر تفعيل تقارير الاعمال المتكاملة على قرار الاستثمار في الاسهم. مجلة البحوث التجارية المعاصرة. المجلد 27، العدد 2، جامعة سوهاج، مصر.
- 28- علي، أيمن. (2017): دراسة أهمية أثر الافصاح المحاسبي غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح. مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، الجزء 1.
- 29- علي، نصر. (2012): مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة. مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- 30- فتح الله، عصام. (2013): الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الاعمال المتكاملة والتقرير عنها، مجلة البحوث التجارية. المجلد 35، العدد 2، جامعة الزقازيق، مصر.

- 31- فريد، فريد. (2018): أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 22، العدد 1.
- 32- كساب، ياسر. (2015): أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على جودة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، عدد 2، مجلد 49.
- 33- لسوس، مبارك. (2012): *التسيير المالي*. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. ص 52
- 34- محمد، محمد . عبد الجليل، محمد (2018): أثر توفير المعلومات بتقارير الاعمال بنجاح الاستراتيجية التنافسية. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*، عدد 3، مجلد 2
- 35- مصطفى، محمد . (2006): تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، مجلد 43، عدد 1.
- 36- نديم، مريم. (2013): *تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختبارية لشركة طيران الملكية الأردنية)*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 37- نصير، عبد اللطيف. (2017): *دور التقرير المتكامل في دعم جودة حوكمة الشركات مجلة البحوث التجارية المعاصرة*. جامعة سوهاج، مصر، مجلد 31، العدد الثاني.
- 38- هلال، عبد العظيم. (2009): *دراسة واختبار العلاقة بين بعض اليات حوكمة الشركات ودرجة الافصاح البيئي الاختياري في بيئة الأعمال المصرية*. *مجلة الدراسات التجارية والادارية*، العدد 2.
- 39- يوسف، جمال. (2016): *ظهور التقارير المالية المتكاملة، مجلة المحاسبة*، العدد 59.
- 40- يوسف، جمال . (2015): *التقارير المتكاملة كمدخل للتغيير الداخلي في الشركات المساهمة المصرية*. *مجلة الفكر المحاسبي*. جزء 2، عدد 2.

2.6 المراجع الأجنبية

- 1- Abeysekera, Indra. (2013): **A template for integrated reporting**, **Journal of Intellectual Capital**. Vol. 14 No. 2.
- 2- Adams, C . (2017): Understanding Integrated Reporting: The Concise Guide to Integrated Thinking and the Future of Corporate Reporting. Routledge.
- 3- Adegboyegun, A, et al. (2020): Integrated Reporting and Corporate Performance In Nigeria: Evidence From The Banking Industry. **cogent Business & Management**, 7:1.
- 4- Akhtaruddin, M . Haron, H. (2010): Board ownership, audit committees effectiveness and corporate voluntary disclosures, **Asian Review of Accounting**.
- 5- Akse, G. (2015): **Mapping of the capital indicators and their relationship towards value within the Integrated Report Framework**. Master thesis, university Twente, The Netherlands.
- 6- Ali, Mohamed . Ahmad, Ahmad. (2017): **Towards Integrated Reporting: An Exploratory Analysis of Reporting Practices in Saudi Arabia**.
- 7- Ali, Tazdait. (2009): Maitrise du système comptable financier. **édition ACG**, 1, 81.
- 8- Atkins, Jill . Maroun, Warren. (2015): Integrated reporting in South Africa in 2012, **Meditari Accountancy Research**, Vol. 23 No. 2.
- 9- Barth, Mary, et al. (2016): **The Economic Consequences Associated with Integrated Report Quality: Early Evidence**

from a Mandatory Setting. University of Pretoria, unpublished working paper.

- 10– Belkaoui, A . Karpik, P. (1989): Determinants of the corporate decision to disclose social information. **Accounting, Auditing & Accountability Journal.** 2 (1)
- 11– Bouma, F. (2015): **Determinants for the voluntary adoption of Integrated Reporting & its impact on CSR disclosure: A case study.** University of Amsterdam.
- 12– Brickley, J , et al. (1997): leadership structure: separating the CEO and chairman of the board. **Journal of corporate finance and management sciences.**
- 13– Brown, D, et al. (2010): Sustainability Reporting and perceptions of corporate reputation: an analysis using fortune. **Advances in Environmental Accounting and Management.** Vol.4.
- 14– Buallay, et al., (2020): Integrated Reporting and Performance: a Cross–country Comparison of GCC Islamic and Conventional Banks. **Journal of Islamic Marketing.**
- 15– Buallllay, Amina, et al. (2020): Integrated Reporting and Performance: a Cross–country Comparison of GCC Islamic and Conventional Banks. **Journal of Islamic Marketing.**
- 16– Building abetter working world: EY, (2013): **Value Creation Background Paper.** www.ssrn.com .
- 17– Building Abetter working world: EY, (2014B), **Integrated reporting Elevating value.** www.ey.com.

- 18– Burke, Jenna . Clark, Cynthia (2016): The Business Case For Integrated Reporting: Insights From Leading Practitioners, Regulators, and Academics. **Journal of business horizons**.
- 19– Busco, Cristiano. et al. (2017): Integrated Thinking, **CIMA Research Executive Summary**. Vol. 13, No3.
- 20– Chen, S. et al. (2008): Do family firms provide more or less voluntary disclosure? **Journal of accounting research**.
- 21– Cheng, E . Courtenay, S. (2006): Board composition regulatory regime and voluntary disclosure. **The international journal of accounting**.
- 22– Cheng, M. (2014): The international integrated reporting framework: key issues and future research opportunities. **Journal of international financial management and accounting**. Vol. 25, No1.
- 23– Cheng, m. et al. (2015): **The International Integrated Reporting Framework: Key issues and future research Opportunities**. Journal of International Financial Management & Accounting 25.
- 24– Churet, C. Eccles, R. (2014): Integrated reporting, quality of management, and financial performance. **Journal of Applied Corporate Finance**. Vol. 26 No. 1.
- 25– Cristiano, busco, et al. (2016): Redefining Corporate Accountability Through : Integrated Reporting. **Published by Springer**. www.google.com.
- 26– Dumay, J . et al. (2016): Integrated Reporting: a structured literature review. **Accounting Forum**, Vol.40, No3.

- 27– Durak, M. (2014): Factors affecting the companies' preferences on integrated reporting. **international journal of contemporary economics and administrative sciences.**
- 28– Eccles, R. Krzus, M. (2010): One Report: Integrated Reporting for Sustainable Strategy. **John Wiley and Sons journal.**
- 29– Eccles, Robert G, et al., (2010): One report: Integrated reporting for a sustainable strategy. John Wiley & Sons, 2010.
- 30– Eccles, G. et al. (2014): Market Interest in no Financial Information. **Harvard Business School, Working Paper, www.hbs.edu.**
- 31– Eccles, Robert . Saltzman, Daniela. (2011): **Achieving Sustainability through Integrated Reporting.**
- 32– Eccles, Robert, et al. (2015): **The Next Level: Integrated Reporting in “CSR Index 2012”.** <http://www.mediatenor.com>.
- 33– Eccles, Robert et al. (2010): **The Landscape of Integrated Reporting Reflections & Next Steps.** Harvard College Cambridge, Massachusetts.
- 34– El Deeb, Mohamad. (2019): The Impact of Integrated Reporting on Firm Value and Performance: Evidence from Egypt. **Journal of Alexandria.**
- 35– Feng, Tianyuan. (2014): **Revealing Integrated Thinking through Integrated Reporting.** Master's Thesis, Macquarie University.
- 36– Francesco, D. V, Matthias. (2017): **CSR Index.**
- 37– Francis, J. R. (2015): Disclosure incentives and effects on cost of capital around the world. **The Accounting Review, 80(4).**

- 38– Frias, Aceituno, et al. (2015): The Role of the Board in the Dissemination of Integrated Reports. **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**.
- 39– Frias–Aceituno, J , et al. (2014): Explanatory factors of integrated sustainability and financial reporting. **Business Strategy and the Environment**.
- 40– Gardberg, N . Fombrun, C. (2006): Corporate Citizenship: Creating intangible assets across institutional environments. **Academy of management review**. Vol. 31, No.2.
- 41– Global Reporting Initiative: GRI, (2013):**The sustainability content of integrated reports**. www.globalreporting.org.
- 42– Gujarati, D., & Porter, D. (2010). Essentials of econometrics. New York: McGraw e Hill International.
- 43– Gul, F . Leung, S. (2004): Board leadership directors expertise and voluntary corporate disclosures. **Journal of accounting and public Policy**.
- 44– Gurturk, et al. (2014): **Integrated Reporting and Assurance of Sustainability Information** – an Experimental Study on Professional Investors Processing of ESG Information. American Accounting Association Annual Meeting and Conference on Teaching and Learning in Accounting.
- 45– Haddad, A . et al. (2015): The impact of ownership structure and family board domination on voluntary disclosure for Jordanian listed companies. **Eurasian Business Review**.
- 46– Higgins, c, et al. (2017): **Reporting: A Study of the Inhibitors and Enablers of Integrated Reporting**. Research study, The Institute of Chartered Accountants, Australia.

- 47– Ho, P, et al (2013): corporate governance, ownership structure and voluntary disclosure: evidence from listed firms in Malaysia. **Afro-Asian Journal of Finance and Accounting**.
- 48– Hoque, Enamul (2017): Why a company should adopt integrated reporting? **International Journal of Economics and Financial Issues**. Vol.7, No.1
- 49– International Integrated Reporting Council (IIRC), (2015): **Applying the integrated reporting concept of “capitals” in the banking industry**. IR Banking Network Paper Series.
- 50– International Integrated Reporting Council (IIRC), (2011):**The International Integrated (IR) Framework**. www.theiirc.org.
- 51– International Integrated Reporting Council (IIRC), (2013): **Business Model. Background Paper for Integrated Reporting**, www.theiirc.org.
- 52– International Integrated Reporting Council (IIRC), (2014): **The International Framework (IR)**, www.theiirc.org
- 53– Ioana, Dragu . Adriana, Tiron-Tudor. (2014): Research agenda on integrated reporting: new emergent theory and practice, **Procedia Economics and Finance**, No 15.
- 54– James, M . (2017): The Benefits of Sustainability and Integrated Reporting. **Journal of Legal, Ethical, & Regulatory Issues**, 17, <https://www.questia.com>.
- 55– Jan, Astviet . Julie, Berg. (2015): **Integrated Reporting _ Closing a Critical Cap**. www.kpmg.no.
- 56– Jel Cassification, (2016): The Integrated Reporting Framework: Between Challenge & Innovation. **Network intelligence studies**, Vol.2, 1(3).

- 57– Jensen, J . Berg, N. (2012): Determinants of traditional sustainability reporting versus integrated reporting. **Business Strategy and the Environment**, Vol. 21, No.5.
- 58– Jiang, H , et al. (2011): ownership concentration voluntary disclosures and information asymmetry in new Zealand. **The British Accounting Review**.
- 59– Khan, A, et al. (2013): corporate governance and corporate social responsibility disclosures: Evidence from an emerging economy. **Journal of business ethics**.
- 60– Kılıç, Merve . Kuzey, Cemil (2018): **Assessing Current Company Reports According to The IICR Integrated Reporting Framework**. Meditari Accounting Research.
- 61– Kim, et al (2017): **The Effect of Publication, Format and Content of Integrated Reports on Analysts’ Earnings Forecasts**. www.ssrn.com.
- 62– Kosovic, K . Patel, P. (2013): **Integrated reporting – is it value relevant?**. Master thesis.
- 63– KPMG, (2013): The KPMG survey of corporate responsibility reporting 2013. Retrieved April 6, 2015. www.kpmg.com.
- 64– KPMG, (2011): **International survey of corporate responsibility reporting 2011**. www.kpmg.com.
- 65– Lee, Kin . yeo, Gillian. (2016): The Association between integrated reporting and firm valuation. **Review of quantitative finance and accounting journal**.
- 66– Lennox, Clive et al., (2016): Selection models in accounting research. *The accounting Review* 87.

- 67– Lodhia, Sumit. (2015): Exploring the transition to integrated reporting through a practice lens. **Journal of business ethics**.
- 68– Matthews, David. (2015): **Integrated Reporting Performance Insight Through Better Business Reporting**. www.kpmg.com
- 69– Melloni, Gaia. (2015), Intellectual capital disclosure in integrated reporting: an impression management analysis, **Journal of Intellectual Capital**, Vol. 16 No. 3.
- 70– Micheal, Krzus. (2015): Integrated Reporting: If Not Now, When? IRZ, Heft 6, Juni.
- 71– Mio, Chiara, (2016), **Integrated Reporting a New Accounting Disclosure**. Ca' Foscari University Venice, Italy
- 72– Ortas, E. et al. (2015): Financial factors influencing the quality of corporate social responsibility and environmental management disclosure. **corporate social responsibility and environmental management**.
- 73– Owen, Gareth. (2013): Integrated Reporting: A Review of Developments and their Implications for the Accounting Curriculum, Accounting Education: **an international journal**, Vol. 22, No. 4.
- 74– Plessis, J . Ruhmkorf, Andreas. (2015): **New Trends Regarding Sustainability and Integrated Reporting For Companies: What Protection Do Directors Have?** www.ssrn.com.
- 75– Prado, Lorenzo et al., (2010): The role of the board of directors in disseminating relevant information on greenhouse gases. **Journal of business Ethics**.

- 76– Pricewaterhousecoopers International Limited: PWC. (2013): **Integrated Reporting Companies struggle to explain what value they create.** www.pwc.nl/integratedreporting.
- 77– Serafeim. Geyorge. (2014): **Integrated Reporting and Investor Clientele.** www.ssrn.com.
- 78– Sheridan. Brendan. (2014): **integrated reporting more than a sum if Parts** ,*Accountancy Ireland*. Vol.46, No.1.
- 79– Sierra-Garcia. L., Zorio-Grima. A., & Garcia-Benau. M. A. (2015). Stakeholder engagement, corporate social responsibility and integrated reporting: An exploratory study. **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, 22(5), 286–304.
- 80– Simnett. R. et al. (2009): Assurance on sustainability reports: **an international comparison.** *The Accounting Review*, Vol.84, No.3.
- 81– Source: Hoechle. Daniel, “Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-sectional Dependence”, page 4–38. <http://fmwww.bc.edu/repec/bocode/x/xtscc-paper.pdf>.
- 82– Stewart. L . (2015): Growing demand for ESG information and standards: Understanding corporate opportunities as well as risks. **Journal of applied corporate finance**, Vol. 27, No. 2.
- 83– Steyn. M , (2014): Organizational benefits and implementation challenges of mandatory integrated reporting. **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Vol.5, No.4.
- 84– Velte. P . (2016): Improving corporate governance quality through modern controlling– integrated reporting in the German

- tow tier system. **Business and economies journal**, Vol. 5, No. 1.
- 85– Villiers, Charl. (2014): Integrated Reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 27, No. 7.
- 86– Watson, Alex. (2015): **Sustainability Integrated Reporting – Financial Information in an Integrated Report a Forward Looking Approach** Content.
- 87– Watts, R . Zimmerman, J. (1978): Towards a positive theory of the determination of accounting standards. **Accounting Review**.
- 88– Westerfors, Ingrid . Vesterberg, Robin, (2011): Integrated Reporting Integrating environmental, **Social and governance issues in the annual report**. www.pwc.com.
- 89– Willekens, M, et al. (2005): **Internal and external governance and the voluntary disclosure of financial and nonfinancial performance**. In 15th national BAA auditing SIG conference.
- 90– Zhang, Mei. (2008). **A Theoretical and Empirical Study of Computing Earnings Per Share**. University of Maryland, College Park, in partial fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Philosophy.

الملحق 1 . (1. أ) قيم مؤشرات الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2020

قطاع العمل	اسم الشركة	رمز الشركة	العائد على السهم	العائد على حقوق الملكية	العائد على الاصول
بنوك والخدمات المالية	بنك فلسطين	BOP	0.490	5.170	0.386
	البنك الوطني	TNB	0.210	-0.323	-0.025
	البنك الاسلامي الفلسطيني	ISBK	0.460	9.056	0.739
	بنك القدس	QUDS	0.390	9.043	0.780
	البنك الاسلامي العربي	AIB	0.300	6.665	0.515
	بنك الاستثمار	PIBC	0.150	3.718	0.573
	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	0.090	2.341	2.076
الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	1.510	9.686	5.329
	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	OOREDOO	0.080	7.280	3.279
	أبراج الوطنية	ABRAJ	0.004	5.215	4.809
	الفلسطينية للكهرباء	PEC	0.006	11.420	10.065
	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	-0.700	-33.563	-12.053
	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	0.460	5.837	1.844
	مصايف رام الله	RSR	0.300	1.971	1.781
	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	0.000	0.023	0.009
	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	0.040	2.487	1.239
	التأمين الوطنية	NIS	1.690	16.629	5.821
التأمين	ترست العالمية للتأمين	TRUST	0.720	6.813	2.029
	تمكين للتأمين	TPIC	0.820	7.671	2.526
	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	0.720	11.624	2.955
	فلسطين للتأمين	PICO	0.520	9.563	1.849

الملحق 2 . (ب.1) قيم مؤشرات الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2020

قطاع العمل	اسم الشركة	رمز الشركة	العائد على السهم	العائد على حقوق الملكية	العائد على الاصول	
التأمين	المشرق للتأمين	MIC	0.660	8.028	1.851	
	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	0.050	2.977	1.034	
	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	0.720	10.623	2.748	
الصناعة	بيرزيت للأدوية	BPC	1.280	9.250	7.445	
	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	7.170	15.348	12.483	
	مجموعة القدس للمستحضرات الطبية	JPH	0.680	5.950	4.720	
	دواجن فلسطين	AZIZA	1.110	12.974	9.943	
	دار الشفاء لصناعة الادوية	PHARMACARE	1.310	9.861	6.002	
	بيت جالا لصناعة الادوية	BJP	0.490	6.212	4.379	
	سجانر القدس	JCC	0.930	9.839	4.754	
	مطاحن القمح الذهبي	GMC	0.002	0.409	0.356	
	الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات	NAPCO	0.005	0.061	0.022	
	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	0.530	11.652	8.691	
	العربية لصناعة الدهانات	APC	2.820	16.830	11.690	
	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	-0.090	-4.444	-1.656	
	مصنع الشرق للالكترود	ELECTRODE	-4.120	-0.862	-0.750	
	الاستثمار	العربية الفلسطينية للاستثمار	APIC	0.680	14.101	4.821
		فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	0.080	1.062	0.611
سند للموارد الانشائية		SANAD	-0.460	-22.853	-6.755	
فلسطين للاستثمار الصناعي		PIIC	0.720	9.360	6.071	
فلسطين للاستثمار العقاري		PRICO	-0.240	-12.778	-6.395	

الملحق 3 . (1-ج) قيم مؤشرات الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2020

العائد على الاصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على السهم	رمز الشركة	اسم الشركة	قطاع العمل
1.977	2.946	0.120	UCI	الاتحاد للاعمار والاستثمار	الاستثمار
-17.238	-33.211	-0.006	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	
3.900	3.977	0.210	ARAB	المستثمرون العرب	
0.361	0.523	1.070	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	

الملحق 4. (2-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع البنوك خلال العام 2020

PSE	PIBC	AIB	QUDS	ISBK	TNB	BOP	المؤشرات	
0	1	0	1	1	1	1	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	النظرة العامة على الشركة والبيئة الخارجية
1	1	1	1	1	1	1	الملكية وهيكل التشغيل	
1	1	1	1	1	1	1	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	
1	1	1	1	1	1	1	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية واطر المسؤولية الاجتماعية	
1	1	1	1	1	1	1	الحوكمة والإدارة	الحوكمة
1	1	1	1	1	1	1	تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة	
0	1	1	1	1	1	1	المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة	
1	1	1	1	1	1	1	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر	نموذج الأعمال
0	1	1	1	1	1	1	تمايز المنتجات	
1	0	0	0	0	0	0	إدارة العلاقات مع الموردين	
1	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية	المخاطر والفرص
1	1	0	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية	

الملحق 5 . (2-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع البنوك خلال العام 2020

PSE	PIBC	AIB	QUDS	ISBK	TNB	BOP	المؤشرات	
1	1	1	1	1	1	1	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات	الموارد وتخصيص الاستراتيجية
1	1	1	1	0	0	0	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءا من استراتيجية المنشأة	
1	1	1	1	1	1	1	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية	
0	1	1	1	1	0	1	وضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح	الأداء
1	1	1	1	1	1	1	لربط بين الأداء الماضي والحاضر	
1	1	1	1	1	1	1	لالتزام تجاه الموظفين	
1	1	1	1	1	1	1	ظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية	
1	1	1	1	1	0	1	توقعات حول المستقبل او تفسيرات حول عدم اليقين	الأفاق المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة	
1	1	1	1	1	1	1	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	
1	1	1	1	1	1	1	تقرير أساس الاعداد	اسس الاعداد والعرض
1	1	1	1	1	1	1	تحليل الأهمية النسبية	
1	1	1	1	1	1	1	وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة	

الملحق 6. (3-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الخدمات خلال العام 2020

WASSEL	PALAQAR	RSR	NSC	AHC	PEC	ABRAJ	OOREDOO	PALTEL	المؤشرات	
0	1	0	0	0	0	0	1	1	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	النظرة العامة على الشركة والبيئة الخارجية
1	1	1	1	0	1	1	1	1	الملكية وهيكل التشغيل	
0	1	1	1	1	1	1	1	1	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية	
1	1	0	1	1	1	1	1	1	الحوكمة والإدارة	الحوكمة
1	1	1	1	0	1	1	1	0	تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة	
1	1	1	1	0	0	1	1	1	المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة	
1	0	0	1	1	1	0	1	1	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر	نموذج الأعمال
1	0	0	1	0	0	0	1	1	تمايز المنتجات	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	إدارة العلاقات مع الموردين	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية	المخاطر والفرص
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات	تخصيص الموارد
0	0	0	1	0	0	1	0	1	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءا من استراتيجية المنشأة	

الملحق 7. (3-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الخدمات خلال العام 2020

WASSEL	PALAQAR	RSR	NSC	AHC	PEC	ABRAJ	OOREDOO	PALTEL	المؤشرات	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية	الأداء
1	1	0	1	0	1	1	1	0	توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح	
1	1	1	1	0	1	1	1	1	الربط بين الأداء الماضي والحاضر	
1	1	0	1	0	1	1	1	1	الالتزام تجاه الموظفين	
1	1	1	1	1	1	0	1	1	إظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية	
1	1	1	1	1	1	0	1	1	توقعات حول المستقبل أو تفسيرات حول عدم اليقين	الأفاق المستقبلية
0	0	0	1	0	1	0	0	1	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة	
0	0	0	0	1	1	0	1	1	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تقرير أساس الأعداد	أسس الأعداد والعرض
1	1	0	1	1	1	1	1	1	تحليل الأهمية النسبية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة	

الملحق 8. (4-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع التأمين خلال العام 2020

TIC	AIG	MIC	PICO	GUI	TPIC	TRUST	NIC	المؤشرات	
1	0	0	1	1	1	1	0	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	النظرة العامة على الشركة والبيئة الخارجية
1	0	1	1	1	1	1	1	الملكية وهيكل التشغيل	
1	0	1	1	1	1	1	1	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	
1	1	1	1	1	1	1	1	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية واطر المسؤولية الاجتماعية	
1	1	1	1	1	1	1	1	الحوكمة والإدارة	الحوكمة
1	1	0	0	1	0	1	1	تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة	
1	0	1	1	1	0	1	1	المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة	
1	0	1	1	1	1	1	1	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر	نموذج الأعمال
1	0	1	1	0	1	1	1	تمايز المنتجات	
0	0	0	0	0	0	0	0	إدارة العلاقات مع الموردين	
1	0	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية	المخاطر والفرص
1	0	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية	
1	0	1	1	1	1	1	1	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات	

الملحق 9. (4-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع التأمين خلال العام 2020

TIC	AIG	MIC	PICO	GUI	TPIC	TRUST	NIC	المؤشرات	
0	1	0	0	0	0	1	1	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءاً من استراتيجية المنشأة	وتخصيص الموارد الاستراتيجية
1	0	1	1	1	1	1	1	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية	
0	1	0	0	1	0	1	1	توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح	الأداء
1	0	1	1	1	0	1	1	الربط بين الأداء الماضي والحاضر	
1	1	1	1	1	1	1	1	الالتزام تجاه الموظفين	
1	0	1	1	1	1	1	1	إظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية	
0	0	1	1	0	0	1	1	توقعات حول المستقبل أو تفسيرات حول عدم اليقين	الأفاق المستقبلية
1	0	0	0	1	1	1	1	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة	
1	0	0	1	0	0	1	1	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	
1	0	1	1	1	1	1	1	تقرير أساس الأعداد	أسس الأعداد والعرض
1	0	1	1	1	1	1	1	تحليل الأهمية النسبية	
1	0	1	1	1	1	1	1	وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة	

الملحق 10 . (5-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الصناعة خلال العام 2020

ELECT-RODE	LADAEN	APC	NCI	NAPCO	GMC	JCC	BJP	PHARM-ACARE	AZIZA	JPH	VOIC	BPC	المؤشرات	
0	0	1	1	0	1	0	1	0	1	0	0	1	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	النظرة العامة على الشركة والبيئة الخارجية
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	الملكية وهيكल التشغيل	
0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية	
1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	الحوكمة والإدارة	الحوكمة
0	0	1	0	0	0	0	1	1	0	1	1	1	تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة	
0	1	1	1	1	1	0	1	0	1	0	0	1	المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة	
1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر	نموذج الأعمال
1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تمايز المنتجات	
0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	إدارة العلاقات مع الموردين	
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية	المخاطر والفرص
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية	

الملحق 11 . (5-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الصناعة خلال العام 2020

ELECT-RODE	LADAEN	APC	NCI	NAPCO	GMC	JCC	BJP	PHARM-ACARE	AZIZA	JPH	VOIC	BPC	المؤشرات	
1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات	الاستراتيجية وتخصيص الموارد
0	0	1	1	1	1	0	0	0	1	0	0	1	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءا من استراتيجية المنشأة	
0	1	1	1	1	1	0	1	0	1	0	1	1	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية	
1	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح	الأداء
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الربط بين الأداء الماضي والحاضر	
0	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	الالتزام تجاه الموظفين	
1	0	1	1	0	1	0	1	0	1	1	1	1	اظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية	
1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	0	0	1	توقعات حول المستقبل او تفسيرات حول عدم اليقين	الأفاق المستقبلية
1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	1	1	1	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترة القادمة	
1	1	1	0	1	1	1	0	0	1	1	0	1	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	

الملحق 12 . (5-ج) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الصناعة خلال العام 2020

ELECT-RODE	LADAEN	APC	NCI	NAPCO	GMC	JCC	BJP	PHARM-ACARE	AZIZA	JPH	VOIC	BPC	المؤشرات	اسس الاعداد والعرض
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تقرير أساس الاعداد	
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	تحليل الأهمية النسبية	
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	0	1	وصف حدود التقرير	

الملحق 13 . (6-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الاستثمار خلال العام 2020

JREI	ARAB	PID	UCI	PRICO	PIIC	SANAD	PADICO	APIC	المؤشرات	
0	0	0	0	1	1	0	1	1	ذكر قيم واخلاقيات الشركة	النظرة العامة على الشركة والبيئة الخارجية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	الملكية وهيكل التشغيل	
0	0	0	1	1	1	1	1	1	عرض الأنشطة والمنتجات والأسواق الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	وصف الأطر المفاهيمية المستخدمة مثل المعايير والاسس المحاسبية	
1	0	0	1	1	1	1	1	1	الحوكمة والإدارة	الحوكمة
0	1	0	1	0	0	0	0	1	تقرير مكافآت المدير ومجلس الإدارة	
1	0	1	0	0	1	1	0	0	المهارات التي يمتلكها مجلس الإدارة	
1	0	0	1	1	1	1	1	1	تحسين العمليات والخطط الإنتاجية بشكل مستمر	نموذج الأعمال
0	0	0	1	1	1	1	1	1	تمايز المنتجات	
0	0	0	0	0	0	1	0	1	إدارة العلاقات مع الموردين	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الداخلية الجوهرية	المخاطر والفرص
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تحديد المخاطر والفرص الاقتصادية الجوهرية	
1	0	1	1	1	1	1	1	1	تخصيص الموارد لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات	الاستراتيجية وتخصيص الموارد
0	0	0	0	0	1	1	0	1	تشكل رؤى أصحاب المصلحة جزءا من استراتيجية المنشأة	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	الربط بين الاستراتيجيات ورؤوس الأموال الرئيسية	

الملحق 14 . (6-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الاستثمار خلال العام 2020

JREI	ARAB	PID	UCI	PRICO	PIIC	SANAD	PADICO	APIC	المؤشرات	
1	0	1	1	0	1	0	0	0	توضيح الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصالح	الأداء
1	1	1	1	1	1	0	0	1	الربط بين الأداء الماضي والحاضر	
1	0	1	0	0	1	0	0	1	الالتزام تجاه الموظفين	
0	0	0	0	0	1	1	1	1	اظهار الارتباط بين النظرة الحالية والمستقبلية	
1	1	0	1	1	1	1	1	1	توقعات حول المستقبل او تفسيرات حول عدم اليقين	الأفاق المستقبلية
0	0	0	0	0	1	0	0	1	توزيعات الأرباح المتوقعة للفترات القادمة	
0	0	0	0	0	0	1	0	1	توقعات حول مؤشرات الأداء الرئيسية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	تقرير أساس الاعداد	اسس الاعداد والعرض
1	1	0	1	1	1	1	1	1	تحليل الأهمية النسبية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	وصف حدود التقرير مثل الشركات التابعة المشمولة والأطراف ذات الصلة	

18.....	جدول 1-2 محتويات التقرير المتكامل
22.....	جدول 2-2 التقارير الجزئية
32.....	جدول 3-2 عضوية اللجنة الدولية لإعداد تقارير الاعمال المتكاملة
56.....	جدول 4-2 تلخيص الدراسات السابقة
	جدول 1-3 جدول 1-3 - أ متغيرات الدراسة المستقلة والممثلة بعناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومؤشرات قياسها
64.....	جدول 2-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات النظرة العامة والبيئة الخارجية
67.....	جدول 3-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات الحوكمة
69.....	جدول 4-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات نموذج الاعمال
71.....	جدول 5-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات المخاطر والفرص
73.....	جدول 6-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشر الاستراتيجية وتخصيص الموارد
75.....	جدول 7-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات الاداء
77.....	جدول 8-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات الأفاق أو التوقعات المستقبلية
79.....	جدول 9-3 نسبة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تبعا لإفصاحها عن مؤشرات أسس الاعداد والعرض
81.....	

- جدول 4-1 متوسط نسبة الإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في عام 2020..... 91
- جدول 4-2 مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول..... 92
- جدول 4-3 نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression model 1) لدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول..... 94
- جدول 4-4 مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية..... 96
- جدول 4-5 نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression model 2) لدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية... 98
- جدول 4-6 مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم..... 100
- جدول 4-7 نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression model 3) لدراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم..... 102

- شكل 3-1 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن النظرة العامة على التنظيم والبيئة الخارجية. 68
- شكل 3-2 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن إطار الحوكمة..... 70
- شكل 3-3 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن نموذج الاعمال 72
- شكل 3-4 متوسط نسبة افصاح الشركات عن الفرص والمخاطر 74
- شكل 3-5 متوسط نسبة افصاح الشركات عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد..... 76
- شكل 3-6 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أدائها..... 78
- شكل 3-7 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن الأفاق أو التوقعات المستقبلية..... 80
- شكل 3-8 متوسط نسبة إفصاح الشركات عن أسس الاعداد والعرض 82
- شكل 3-9 متوسط معدل العائد على الاصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة
فلسطين عام 2020..... 83
- شكل 3-10 متوسط العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة
فلسطين عام 2020..... 84
- شكل 3-11 متوسط معدل العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة
فلسطين عام 2020..... 85
- شكل 4-1 متوسط نسبة افصاح الشركات الفلسطينية عن تقاريرها المتكاملة 90

الملاحق 1 . (1. أ) قيم مؤشرات الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2020.....	123
الملاحق 2 . (1.ب) قيم مؤشرات الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2020.....	124
الملاحق 3 . (1-ج) قيم مؤشرات الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2020.....	125
الملاحق 4 . (2-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع البنوك خلال العام 2020	126
الملاحق 5 . (2-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع البنوك خلال العام 2020 ..	127
الملاحق 6 . (3-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الخدمات خلال العام 2020 ..	128
الملاحق 7 . (3-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الخدمات خلال العام 2020 ..	129
الملاحق 8 . (4-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع التأمين خلال العام 2020	130
الملاحق 9 . (4-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع التأمين خلال العام 2020 ...	131
الملاحق 10 . (5-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الصناعة خلال العام 2020	132
الملاحق 11 . (5-ب) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الصناعة خلال العام 2020	133
الملاحق 12 . (5-ج) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الصناعة خلال العام 2020	134
الملاحق 13 . (6-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الاستثمار خلال العام 2020	135
الملاحق 14 . (6-أ) قيم المؤشرات الدراسة للشركات قطاع الاستثمار خلال العام 2020	136

11 فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	إهداء
أ	إقرار
ت	المصطلحات الإجرائية للدراسة
ث	قائمة الاختصارات
ج	الملخص
خ	Abstract
الفصل الأول	
1	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 فرضيات الدراسة
6	6.1 متغيرات الدراسة
7	7.1 حدود الدراسة
الفصل الثاني	
8	1.2 أولاً الاطار النظري
8	1.1.2 مفهوم تقارير الاعمال المتكاملة
9	2.1.2 مفهوم تقارير الاعمال المتكاملة من منظور مهني
10	3.1.2 نظرة عامة على التقارير المتكاملة
11	4.1.2 نشأة التقارير المتكاملة
13	5.1.2 التفكير المتكامل
14	6.1.2 منافع استخدام التفكير المتكامل
14	7.1.2 خلق القيمة في تقارير الاعمال المتكاملة

15	العوامل التي تؤثر في خلق القيمة للشركات	8.1.2
15	منافع التقارير المتكاملة	9.1.2
16	فوائد التقارير المتكاملة للمستثمرين	10.1.2
16	فوائد التقارير المتكاملة للشركة	11.1.2
17	أهداف تقارير الاعمال المتكاملة	12.1.2
17	أهمية تقارير الاعمال المتكاملة	13.1.2
18	محتويات التقارير المتكاملة	14.1.2
19	مجال (نطاق) تقرير الاعمال المتكاملة	15.1.2
20	اطار التقارير المتكاملة (المبادئ الإرشادية لتقرير الاعمال المتكامل)	16.1.2
21	أقسام التقرير المتكامل	17.1.2
22	التقارير الجزئية التي يتم تجميعها لإعداد تقرير الاعمال المتكامل	18.1.2
23	شكل تقرير الاعمال المتكاملة	19.1.2
24	خصائص تقارير الاعمال المتكاملة	20.1.2
25	خطوات تنفيذ عملية اعداد تقارير الاعمال المتكاملة	21.1.2
27	نظريات ذات الصلة وتفسر عمل تقارير الاعمال المتكاملة	22.1.2
28	خطوات تساعد الشركات في تحديد نوعية المعلومات التي يجب تضمينها في التقرير المتكامل	23.1.2
29	مداخل اعداد تقارير الاعمال المتكاملة	24.1.2
29	توصيات مجلس اعداد التقارير المتكاملة في جنوب افريقيا	25.1.2
30	مسؤولية اعداد التقارير المتكاملة	26.1.2
30	الطلب على تقارير الاعمال المتكاملة	27.1.2
31	التوجه العالمي في بعض دول العالم نحو تقارير الاعمال المتكاملة	28.1.2
32	دوافع الإفصاح من خلال تقارير الاعمال المتكاملة	29.1.2
33	جودة تقارير الاعمال المتكاملة	30.1.2
34	التحديات التي تواجه الشركات عند اعداد تقارير الاعمال المتكاملة	31.1.2
34	محددات الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة	32.1.2
41	التوكيد المهني على تقارير الاعمال المتكاملة	33.1.2
41	النظريات المحاسبية والادارية وعلاقتها بالتقارير المتكاملة	34.1.2
43	مفهوم الاداء المالي	2.2
43	أهمية تقييم الاداء المالي	1.2.2

43	العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي	2.2.2
45	الدراسات السابقة	3.2
45	الدراسات العربية	1.3.2
50	الدراسات الأجنبية	2.3.2
56	ملخص الدراسات السابقة	3.3.2
61	محاور الدراسات السابقة	4.3.2
62	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	5.3.2
الفصل الثالث		
63	مقدمة	1.3
63	منهج الدراسة	2.3
63	مجتمع وعينة الدراسة	3.3
64	متغيرات الدراسة قياسها وسلوكها	4.3
86	الأساليب الإحصائية و طرق جمع البيانات	5.3
الفصل الرابع		
89	مقدمة	1.4
89	واقع الافصاح عن التقارير المتكاملة في فلسطين في عام 2020	2.4
91	أثر الافصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الاصول للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	3.4
95	أثر الافصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	4.4
99	أثر الافصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على السهم للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	5.4
103	ملخص النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة	6.4
الفصل الخامس		
105	نتائج الدراسة	1.5
107	التوصيات	2.5
109	قائمة المراجع	6
109	المراجع العربية	1.6

113	المراجع الأجنبية	2.6
123	الملاحق	7
137	فهرس الجداول	8
139	فهرس الأشكال	9
140	فهرس الملاحق	10
141	فهرس المحتويات	11